جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

العمل بالشبه فى النحو العربى
شروطه والأحكام المترتبة عليه
دراسة تحليلية فى باب النواسخ

للدكتور
رمضان خميس عباس القسطاوى
أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
فرع جامعة الأزهر بكفر الشيخ

العدد التاسع عشر
للعام ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م
الجزء الثانى

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٥م

الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى رفع درجة العلماء ، ونصب رايتهم ، وجعلهم أصل كل خير وفلاح ، وخفض أهل الجهل والعمى والضلال ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد ﷺ ، وعلى آله، وأصحابه، ومن نسج على منوالهم إلى يوم الدين، وبعد .....

فإن نظرية العمل والعامل فى النحو العربى نظرية عربية خالصة، ارتبطت بنشأة النحو وتطورت بتطوره ، وهى فى الأصل مرتبطة بالعلة النحوية التى لازمت النحو منذ نشأته ، وكان الاهتمام بها يزداد شيئًا فشيئًا ، فلكل حكم نحوى علة كانت سببًا فيه وتفسيرًا له ، فلما رأى النحاة الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم ، تساءلوا عن الموجد لذلك ؛ فقادهم هذا التفكير إلى الحديث عن قضية العامل التى كانت الأساس الذى بُنى عليه النحو العربى تأليفًا ومنهجًا ، وهى المحور الرئيس فى قضايا الخلاف النحوى.

والمتتبع لأسباب العمل فى النحو العربى ؛ يقف على عدة أسباب منها: العمل بحق الأصالة، والعمل بالاختصاص ، والعمل بالنيابة، والعمل بالشبه .

وعلى الرغم من أهمية العمل بالشبه فى النحو العربى ، إلا أننى لم أقف على أحد – ممن وقفت عليهم – أفرد هذا الموضوع بمؤلف خاص ، وإنما كان حديثًا متفرقًا فى أبواب النحو ، ولذا استخرت الله ﷻ للكتابة فى هذا الجانب ؛ فكان هذا البحث الذى عنونته بـ **(العمل بالشبه فى النحو العربى .. شروطه والأحكام المترتبة عليه – دراسة تحليلية فى باب النواسخ)** .

وقد وقع اختيارى على باب النواسخ ؛ لأن حقيقة العمل فيها ترجع إلى العمل بالشبه .

هذا وقد بنيت هذا البحث فى مقدمة، ومدخل، ومبحث ، وخاتمة .

وذلك كما يلى :

أولاً : المقدمة ، وفيها سبب اختيارى للموضوع ، وخطته .

ثانيًا : مدخل ، وهو بعنوان : أنواع العوامل والأصل فيها. وفيه:

أولاً : أنواع العوامل في العربية .

ثانياً: الأصل في العمل.

ثالثًا : مبحث، وهو بعنوان : ما يعمل بالشبه فى باب النواسخ .وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تشبيه فرع بأصل في العمل.

المطلب الثاني: تشبيه فرع بفرع في العمل.

رابعًا : الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات .

أدعو الله ﷻ أن يجعل هذا البحث لبنة فى صرح العربية الخالد، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم ، إنه نعم المولى ، ونعم النصير .

الدكتور

رمضان خميس عباس القسطاوى

أستاذ اللغويات المساعد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ جامعة الأزهر

مدخل

أنواع العوامل والأصل فيها

أولاً: أنواع العوامل في العربية

العامل هو: " ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو ساكناً نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد "(١).

والعوامل فى اللغة العربية كثيرة، ولستُ هنا بصدد تعدادها وبيانها، وإنما الهدف أن أبين أنواعها وأمثل لها من غير إحصاء ولا استقصاء؛ لأن هذا ليس موضوع البحث ولا من أهدافه.

وقد جعلتُ عمدتى فى بيان أنواع العوامل كتاب الإمام عبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١هـ) (العوامل المئة) فهو عمدة الباب ومقصد الباحثين فى هذا الميدان، فأقول:

العوامل على نوعين: لفظية ومعنوية، فاللفظية هى ما يُعرف بالجنان أى القلب، ويتلفظ بها اللسان كالفعل (ضرب) فى نحو: ضرب عمرو زيدًا، وكحرفى الجر (مِنْ) و(إلى) فى نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة(٢).

---

(١) يراجع العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد ص٧٣ .ويراجع تعريفات أخرى للعامل في: رسالتان في اللغة (منازل الحروف – الحدود) للرماني ص٦٩، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ٢/٣٤٤، والكافية بشرح ابن الحاجب١/٢٤٢، واللسان(عمل)٦/٤٤٦، والتذييل والتكميل١/١١٩،وكتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني ص ٨١٦، ووسائل الفئة في شرح العوامل المائة لبدر الدين العيني ص٢٢، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص٣٢٤.

(٢) العوامل المائة النحوية بشرح الشيخ خالد ص ٧٣.

والمعنوية، هى ما يُعرف بالقلب، ولا يتلفظ بها اللسان؛ لأنه لا ذكر لها فى التركيب، لكن أثرها ظاهر فى آخر الكلمة المعربة كالابتداء والتجرد من الناصب والجازم [٣].

فالفارق بين العامل اللفظى والعامل المعنوى أن الأول منطوق، للسان فيه حظ، بينما يظل الثانى معنى يُدرك بالقلب، متى وقع بعده لفظ؛ اعتبر معمولاً له[٤].

والعامل اللفظى أقوى من المعنوى؛ لأنه ملفوظ به داخل فى تركيب الكلام، فحضوره الحسى أعطاه قوة فى العمل؛ فاق بها العاملَ المعنوى.

وقد خالف فى هذا ابن جنى الذى يرى أن العامل المعنوى أقوى من العامل اللفظى؛ لأن اللفظى لا يعمل لمجرد أنه لفظى، وإنما لأنه تحمل معنى، فالعوامل اللفظية عنده راجعة إلى المعنوية، والمعنى عنده هو المعتبر فى الإعراب، يقول ابن جنى[٥]: " وهى ضربان: أحدهما معنوى والآخر لفظىّ، وهذان الضربان، وإن عمَّا وَفَشَوَا فى هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوى، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة، واحد منها لفظىّ، وهو شبه الفعل لفظًا.... والثمانية الباقية كلها معنوية..... فهذا دليل، ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا؛ لأنه فاعل، ونصبت هذا؛ لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوى لا لفظىّ، ولأجله.... كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية ".

والذى يبدو لى أن العامل اللفظىّ أقوى من المعنوىّ لأمور:

---

(٣) يراجع الإنصاف المسألة الخامسة صـ٤٤-٥٦ ، والمسألة الرابعة والستون صـ٥٥٠-٥٥٨.

(٤) جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون للقاضى عبد النبى عبد الرسول ٢٧٤/٢ .

(٥) الخصائص ٩/١ بتصرف .

الأول: أنه أمر محقق موجود، بخلاف المعنوى، فهو أمر اعتبارى.

الثانى: أن اللفظىَّ يُعرف بالحس والقلب، والمعنوى يعرف بالقلب، وما يعرف بشيئين مقدم على ما يعرف بشىء واحد.

الثالث: أن كثرة العوامل اللفظية تُنبئ عن قوتها، بخلاف العوامل المعنوية، فهى قليلة محدودة، ولم يذكر الجرجانى منها سوى عاملين.

الرابع: أن العوامل المعنوية مختلف فيها لا تعمل باتفاق بين النحاة، بخلاف كثير من العوامل اللفظية التى تعمل بإجماع النحاة، والكوفيون(٦) لم يتحمسوا كثيرًا للعوامل المعنوية.

هذا وقد جعل الجرجانى(٧) العوامل اللفظية سماعية وقياسية، فالسماعية ما سُمعت عن العرب ولا يُقاس عليها غيرها كحروف الجر، و(إنَّ) وأخواتها من الحروف المشبهة بالفعل، فالباء مثلاً تجر الاسم، وليس لك أن تقيس عليها غيرها من الحروف التى لم يستعملها النحاة ضمن حروف الجر، وكذا (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، وليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها حرفًا من غيرها، وتقول إنها كذلك تنصب الاسم وترفع الخبر، إلا ما ورد السماع والقياس به من نحو إعمال (لا) النافية للجنس عملها(٨).

---

(٦) مدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومى صـ٣٣٥ .

(٧) العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية بشرح الشيخ خالد الأزهرى صـ٨٥ .

(٨) الارتشاف صـ١٢٩٥-١٣٠٥ .

والعوامل اللفظية القياسية ما سُمعت عن العرب، ويُقاس عليها غيرها كجر المضاف للمضاف إليه[٩] فى نحو: جاء غلامُ زيدٍ، فإنه قاعدة كلية مُطّردة يُقاس عليها، فيقال: حضر صاحب البيت، وهذا ثوبُ بكرٍ.

والعوامل اللفظية السماعية جعلها الجرجانى[١٠] واحدًا وتسعين عاملاً فى ثلاثة عشر نوعًا:

النوع الأول: حروف الجر، وهى سبعة عشر حرفًا، وهى: الباء، ومِنْ، وإلى، وفى، واللام، وربّ، وعلى، وعن، والكاف، ومذ ومنذ، وواو القسم، وتاء القسم، وباء القسم، وحاشا، وخلا، وعدا.

النوع الثانى: الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر، وهى: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعل، وتسمى هذه الحروف المشبهة بالفعل، ومشابهتها له من جهة اللفظ والمعنى، وسيأتى بيان ذلك.

النوع الثالث: ما أشبه (ليس) من الحروف ولم يذكر الجرجانى منها سوى (ما) و(لا). والباقيان هما (لات) و(إنْ).

---

(٩) هذا مذهب سيبويه وكثير من النحويين ، ويرى الزجاج، وابن يعيش ، وابن الحاجب أن الجار للمضاف إليه حرف مقدر ؛ لأن الاسم لا يختص ، فلا يعمل ، ويرى الأخفش=

= أن معنى الإضافة هو عامل الجر فى المضاف إليه. يراجع الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٢، وشرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب ٥٨٨/٢ ، والارتشاف ٧٩٩/٢ ، والهمع ٤١٢/٢. .

(١٠) العوامل المئة صـ٤١-٧١ ، والعوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية بشرح الشيخ خالد صـ٨٧-٢٨٢ .

النوع الرابع: الحروف التى تنصب الاسم المفرد فقط، وهى: الواو التى بمعنى (مع)، و(إلا) فى الاستثناء، ويا، وهيا، وأيا، وأى، والهمزة، فى النداء.

النوع الخامس: الحروف التى تنصب الفعل المضارع وهى أربعة متفق عليها ذكرها الجرجانى وهى (أنْ)، و(لن)، و(كى)، و(إذن)، وستة مختلف فيها: لم يذكرها الجرجانى، وهى: لام (كى)، ولام الجحود، و(حتى)، و(أو) التى بمعنى (إلى أن)، أو (إلا أن)، وفاء السببية وواو المعية.

النوع السادس: الحروف التى تجزم الفعل المضارع وهى (لم)، و(لما)، و(لام الأمر)، و(لا) الناهية.

وجعل معها الجرجانى (إنْ) التى تجزم فعلين، وقد علل الشيخ خالد[١١] لذكر الجرجانى لها ضمن ما يجزم فعلاً واحدًا بأنها مستقلة فى عمل الجزم مثل الحروف الأربعة المتقدمة، بخلاف باقى كلمات الشرط فإنها تعمل لنيابتها عنها، أو لأنها مضمرة بعدها.

النوع السابع: كلمات تجزم فعلين على معنى (إنْ): ذكر منها الجرجانى: (مَنْ)، و(ما)، و(أى)، ومهما، وأينما، وأنَّى، وحيثما، وإذ ما، وأين.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز وهى أربعة أسماء هى: (عشرة) إذا ركبت مع واحد أو اثنين إلى تسعة فى التمييز و(كم)، و(كأين) و (كذا) [١٢]

تقول: عندى أحد عشر رجلاً، فـ(عندى) خبر مقدم، و(أحد عشر) مبتدأ مؤخر فى محل رفع، و(رجلاً) تمييز منصوب، و(عشر) المركب مع (أحد) هو ناصبه.

---

(١١) العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية بشرح الشيخ خالد صـ٢١٦.

(١٢) يراجع الارتشاف صـ٧٧٦-٧٩٧ .

النوع التاسع: أسماء الأفعال، ومنها رافعة وناصبة، ذكر الجرجانى ست كلمات ناصبة، وهى: رويد، وبله، وهاء، ودونك، وعليك، وحَيَّهل[١٣]. تقول: بله زيدًا، وهاك زيدًا، أى خذ فـ (بله) اسم فعل أمر بمعنى (دع)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، و(زيدًا) مفعول به لاسم الفعل.

وكذا (هاك زيدًا)، فـ(ها) اسم فعل أمر بمعنى (خذ)، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، والكاف حرف خطاب، و(زيدًا) مفعول به لاسم الفعل.

وذكر الجرجانى ثلاث كلمات من أسماء الأفعال ترفع ما بعدها هى: هيهات، وشتان، وسرعان[١٤]. تقول: هيهات زيدٌ. فـ(هيهات) اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، و(زيد) فاعل (هيهات).

النوع العاشر: الأفعال الناقصة الرافعة للاسم والناصبة للخبر؛ فترفع اسمها ؛ تشبيهاً بالفاعل ، وتنصب خبرها ؛ تشبيها بالمفعول، وسيأتي بيان ذلك، وقد ذكر منها

---

(١٣) (رويد) اسم فعل أمر بمعنى (أمهل) ، و(بله) اسم فعل أمر بمعنى (اترك) ، أو (دع). و(دونك) فى الأصل ظرف صارت اسم فعل أمر بمعنى (خذ) . و(عليك) أصلها جار ومجرور، صارت اسم فعل أمر بمعنى الزم، و(حَيَّهل) اسم مركب من (حىَّ) بمعنى (أقبل)، و(هلاَّ) بمعنى قرّ وتقدم، وحذف ألفها بالتركيب، و(ها) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) وفيها لغتان القصر والمد، وتستعمل مجردة، فيقال للواحد المذكر وغيره (ها)، = =و(هاء). وتستعمل متلوة بكاف المخاطب على حسب من تخاطب، فيقال: هاكَ، وهاك، وهاكما، وهاكم، وهاكنَّ. وتستعمل كذلك بالهمزة مقتصرًا على تصرفها، فيقال هاءَ، وهاؤما، وهاؤم، وهذه أفصح اللغات، وبها نزل القرآن قال تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ الحاقة من الآية ١٩ يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٤، والهمع ٨٣/٣- ٨٦.

(١٤) (هيهات) اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعُدَ) وفيها لغات كثيرة أشهرها فتح (التاء). و(شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى (افترق). و(سرعان) كذلك اسم فعل ماضٍ بمعنى (سَرُعَ)، يراجع شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤- ٣٨ ، والهمع ٨٤/٣.

الجرجانى ثلاثة عشر فعلاً هى: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وليس، ومازال، ومابرح، وما فتئ، وما انفك، ومادام.

النوع الحادى عشر: أفعال المقاربة ، وهى تعمل عمل (كان)؛ لأنها تشبهها من أوجه ستاتي، وقد ذكر منها الجرجانى أربعة أفعال، هى: عسى، وكاد، وكرب، وأوشك، وسيأتى تفصيل الحديث عنها.

النوع الثانى عشر: أفعال المدح والذم، وهى ترفع الاسم بعدها على الفاعلية، وهى: نعم، وبئس، وحبذا، وساء، ولم يذكر (لا حبذا)؛ لأنها (حبذا) دخلت عليها (لا) النافية.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهى تنصب الاسمين بعدها؛ تشبيهاً لها بباب(أعطيت)، وسيأتي بيان ذلك، وقد ذكر منها الجرجانى: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، وعلمت، ورأيت، ووجدت.

ثم انتقل الجرجانى[١٥] إلى العوامل اللفظية القياسية، فذكر سبعة عوامل:

الأول: الفعل مطلقًا متعديًا أو لازمًا.

الثانى: المصدر.

الثالث: اسم الفاعل.

الرابع: اسم المفعول.

الخامس: الصفة المشبهة.

السادس: المضاف إلى غيره.

---

(١٥) العوامل المئة صـ٦٣.

السابع: الاسم التام المستغنى عن الإضافة والمقتضى للتمييز نحو: رقودٌ خلاً، ومنوان سمناً، وقفيزان برًا، وعشرون درهمًا، فالاسم عامل فى التمييز بعده.

وبعد أن فرغ الجرجانى من ذكر العوامل اللفظية بقسميها السماعية والقياسية، شرع فى ذكر العوامل المعنوية، ولم يذكر منها سوى عاملين، فقال(١٦): " والمعنوية منها عددان: رافع المبتدأ والخبر.... ورافع الفعل المضارع.... والعامل فى الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، والعامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء، وهو معنى لا يوجد فى الخارج ".

وأقول: لم يذكر الجرجانى من العوامل المعنوية سوى عاملين، عامل الرفع فى الفعل المضارع، وعامل الرفع فى المبتدأ والخبر، فعامل الرفع فى المبتدأ والخبر عنده هو الابتداء، وهذا مذهب الأخفش(١٧) والرمانى(١٨)، ونسبه أبو حيان(١٩)، والعكبرى(٢٠)، والسيوطى(٢١) إلى ابن السراج، وما فى الأصول خلافه حيث يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معًا. وما ذهب إليه ابن السراج فى أصوله هو قول الجرجانى فى المقتصد. يقول ابن السراج(٢٢): " فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما ".

---

(١٦) العوامل المئة صـ٦٤ بتصرف.

(١٧) معانى القرآن ٩/١ وشفاء العليل ٢٧٢/١ والارتشاف صـ١٠٨٥.

(١٨) التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، والارتشاف صـ١٠٨٥ ، والهمع ٣١١/١.

(١٩) الارتشاف صـ١٠٨٥.

(٢٠) اللباب ١٢٨/١.

(٢١) الهمع ٣١١/١.

(٢٢) الأصول ٥٨/١.

ويقول الجرجانى فى المقتصد[٢٣]: " الابتداء الذى هو التعرى من العوامل اللفظية يعمل فى (زيد) ثم إنهما جميعًا يشتركان فى رفع الخبر؛ لأجل أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما عن صاحبه ".

هذا والقائلون بأن الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر، قد تعددت تفسيراتهم للابتداء، وفى كلام سيبويه ما يدل على أن (الابتداء) عنده وصف يتضمن عدة أشياء هى: الأولية، والإسناد إليه، والتنبيه عليه من بداية الكلام، والتجريد من العوامل اللفظية.

يقول سيبويه[٢٤]: " واعلم أن الاسم أوَّلُ أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير المبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه وذلك أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه، فقلت: رأيت عبد الله منطلقًا، أو قلت: كان عبد الله منطلقًا، أو مررت بعبد الله منطلقًا، فالمبتدأ أوَّلُ جزء كما كان الواحد أوَّلَ العدد، والنكرة قبل المعرفة ". فيفهم من هذا الكلام أن (الابتداء) عند سيبويه هو الأولية والتجرد من العوامل.

وفى موضع آخر يقول سيبويه[٢٥]: " عبد الله اضربه، ابتدأت (عبد الله)، فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له، لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، وكما فعلت ذلك فى الخبر ".

---

(٢٣) المقتصد ٢٥٦/١.

(٢٤) الكتاب ٢٣/١-٢٤ بتصرف.

(٢٥) الكتاب ١٣٨/١.

فقوله: " فرفعته بالابتداء ونبهت عليه " يفهم منه أن التنبيه من معانى (الابتداء) عنده، وكذا فإن قوله: " ثم بنيت الفعل عليه " يفهم منه أن الإسناد معنى من معانى (الابتداء) عنده.

وفى موضع آخر يقول سيبويه(٢٦):" هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنىّ ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه".

والنص هنا صريح فى أن الإسناد من معانى (الابتداء) عنده.

وخلاصة القول: أن الابتداء عند سيبويه وصف يتضمن معانى: الأولية، والتنبيه من أول الكلام، والإسناد إليه، والتجريد من العوامل اللفظية.

ولم يَبْعُد النحويون كثيرًا عن هذا الإطار العام الذى وضعه سيبويه لمعنى (الابتداء)، فهذا هو المبرد يصرح بمعنى (الابتداء) فيقول(٢٧): " ومعنى الابتداء: التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوَّلُ الكلام ".

فمذهبه مذهب سيبويه، إلا أنه لم يذكر الإسناد.

وإذا انتقلنا إلى ابن السراج نجد أن معنى الابتداء عنده هو: الإسناد إليه، والأولية، والتجرد من العوامل، حيث يقول(٢٨):" الاسم يعمل فى الاسم على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويأتلف باجتماعهما الكلام

---

(٢٦) الكتاب ١٢٦/٢-١٢٧.

(٢٧) المقتضب ١٢٦/٤.

(٢٨) الأصول ٥٢/١.

ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: عبد الله أخوك، فعبد الله مرتفع بأنه أوّلٌ، مبتدأٌ، فاقدٌ للعوامل، ابتدأته؛ لتبنى عليه ما يكون حديثًا عنه ".

فقوله: " مرتفع بأنه أوَّلٌ، مبتدأٌ " يفهم منه أن (الأولية) هى المعنى الأول للابتداء عنده، وقوله: " فاقد للعوامل " هو المعنى الثانى للابتداء عنده أعنى: التجرد من العوامل، وقوله: " ابتدأته لتبنى عليه " يتضمن المعنى الثالث للابتداء، وهو الإسناد إليه.

ويرى ابن بابشاذ أن معنى (الابتداء) هو الاهتمام به، حيث يقول[٢٩]: " الابتداء هو الاهتمام، وذلك الاهتمام، هو جعلك الشىء أولاً لثانٍ يكون الثانى حديثًا عن الأول المجرد من العوامل ".

ولعل هذا هو ما عناه ابن عصفور بقوله[٣٠]: " الرافع له التهمُّمُ والاعتناء، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظًا ونية ".

والذى أريد أن أقوله هنا: أن ما ذكره ابن بابشاذ وابن عصفور من أن معنى الابتداء هو الاهتمام والاعتناء، لا يبعد كثيرًا عما ذكره سيبويه والنحاة من بعده، فَجَعْلُ المبتدأ، أولاً تنبيهًا عليه من أول الأمر، مجردًا عن العوامل، مسندًا إليه، هو اهتمام واعتناء به.

وإذا انتقلنا إلى العلامة ابن يعيش، نجد أن معنى (الابتداء) عنده يتكون من عدة أوصاف هى: الاهتمام والاعتناء، والأولية، والإسناد إليه، وشبهه بالفاعل، يقول[٣١]: " والصحيح أن (الابتداء): اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبرًا عنه، و(الأولية)

---

(٢٩) شرح المقدمة المحسبة ٣٤٤/٢-٣٤٥.

(٣٠) شرح الجمل الكبير ٣٥٥/١.

(٣١) شرح المفصل ٨٥/١.

معنى قائم به يكسبه قوة، إذ كان غيره متعلقًا به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل؛ لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أُسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء ".

فأضاف ابن يعيش معنى جديدًا لـ(الابتداء) هو شبه المبتدأ بالفاعل، والذى يبدو لى أن شبه المبتدأ بالفاعل ليس تفسيرًا للابتداء، وإنما هو سبب فى كون المبتدأ مرفوعًا، فهو تفسير لحالة الرفع، وليس تفسيرًا لمعنى (الابتداء)[٣٢].

يقول العكبرى[٣٣]:" وإنما عمل الابتداء الرفع؛ لوجهين: **أحدهما**: أنه قوى بأوَّليته، والرفع أقوى الحركات، فكان ملائمًا له. و**الثانى**: أن المبتدأ يشبه الفاعل فى أنه لا يكون إلا اسمًا مخبرًا عنه سابقًا فى الوجود على الخبر ".

هذا ويرى العكبرى أن معنى (الابتداء) مركب من وصفين: الأولية، والاقتضاء، يقول[٣٤]:" واختلفوا فى العامل فى المبتدأ على خمسة أقوال: أحدها: أنه الابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضيًا ثانيًا، وهذا هو القول المحقق ".

ومصطلح (الاقتضاء) عند العكبرى لا يقصد به (الإسناد)، وإنما يقصد به احتياج المبتدأ إلى خبره، وعدم استغنائه عنه، وهذا الفهم إن صح لا يصلح أن يكون تفسيرًا لمعنى (الابتداء) فـ(كان) وأخواتها مثلاً تكون ناقصة مفتقرة إلى خبرها لا تستغنى عنه،

---

(٣٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٥٧/١.

(٣٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٣٠/١.

(٣٤) السابق ١٢٥/١.

والتمييز مفتقر إلى مفسره، ونحو ذلك كثير، ولا يجوز سحب وصف (الابتداء) على هذا وما ماثله، فجعل الاقتضاء وعدم الاستغناء تفسيرًا لمعنى (الابتداء) لا يساعد عليه.

والذى يبدو لى أن معنى مصطلح (الابتداء) مركب من مجموع عدة أشياء هى: الأولية، والتنبيه عليه من أول الكلام، والاهتمام والاعتناء، والإسناد إليه، والتجرد من العوامل اللفظية، فمجموع ما تقدم هو تفسير لمعنى (الابتداء).

هذا وقد خالف كثير من النحويين فى كون الابتداء عامل الرفع فى المبتدأ والخبر، فذهب سيبويه[٣٥] وكثير من البصريين[٣٦] إلى أن (الابتداء) رافع للمبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر. وعليه فعامل المبتدأ معنوى، وعامل الخبر لفظىّ. وذهب الجرمى[٣٧] والسيرافى[٣٨] إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريتهما من العوامل للإسناد.

وعليه فالعامل فيهما معنوىٌّ. ويرى المبرد[٣٩]، والزجاج[٤٠]، والجرجانى فى المقتصد[٤١] أن المبتدأ ارتفع بالابتداء، وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معاً. وعليه فالعامل فى المبتدأ معنوى، وفى الخبر معنوى ولفظىّ.

---

(٣٥) الكتاب ١٢٧/١، ٤٠٦.

(٣٦) الارتشاف صـ١٠٨٥ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣، والهمع ٣١١/١.

(٣٧) إصلاح الخلل صـ١١٨-١١٩ ، وشفاء العليل ٢٧٢/١ ، والمساعد ٢٠٦/١.

(٣٨) إصلاح الخلل صـ٢٤٠-٢٤١ ، وشرح المفصل٨٣/١-٨٥ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٢٦/١، ١٢٩.

(٣٩) المقتضب ٤٩/٢، ١٢٦/٤.

(٤٠) التذييل والتكميل ٢٦٤/٣.

(٤١) ٢٥٦/١.

ويرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر يترافعان، كل منهما رافع للآخر، وحكى عنهم أيضًا أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر، فإن لم يكن ثمَّ ذكر، ترافعا. وعليه فالعامل فى المبتدأ والخبر لفظىّ، ولعل هذا منهم فرار من نسبة العمل للعامل المعنوىّ.

ولست هنا بصدد عرض أدلة هذه المذاهب ومناقشتها فى هذه المسألة[٤٢]، ولكن ما أردت أن أسجله هو: أن نسبة العمل للعامل المعنوىّ أمر ليس محل اتفاق بين النحاة، بل هم مختلفون فى ذلك بخلاف كثير من العوامل اللفظية.

والعامل المعنوى الثانى الذى ذكره الجرجانى هو رافع الفعل المضارع، ورافعه عنده هو وقوعه موقع الاسم، وهذا القول هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٤٣]. وإنما كان ذلك كذلك؛ لأنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله، فوجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وهو الرفع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قيامه مقام الاسم عامل معنوى، فأشبه الابتداء، والابتداء يرفع، فكذلك ما أشبهه.

هذا وفى المسألة أقوال أخرى[٤٤]، حيث يرى الفراء[٤٥] أن رافعه هو تجرده من النواصب والجوازم، واختاره ابن مالك[٤٦] ونسبة لحذاق الكوفيين. والعامل على هذا معنوى أيضًا.

---

(٤٢) يراجع الخلاف فى رافع المبتدأ والخبر فى الكتاب١/١٢٧، ٤٠٦ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح١/٢٥٥-٢٥٧ ، والإنصاف صـ٤٤-٥١ ، واللباب ١/١٢٥-١٣٠ ، وشرح المفصل ١/٨٤-٨٥، وشرح الجمل الكبير ١/٣٥٥-٣٥٧ ، والهمع ١/٣١١-٣١٢.

(٤٣) الكتاب ٣/٩ ، والمسائل المنثورة صـ١٣٧ ، والإنصاف صـ٥٥١ ، وأوضح المسالك ٤/١٤٢، والهمع ١/٥٢٦.

(٤٤) يراجع الخلاف فى هذه المسألة في الإنصاف صـ٥٥٠-٥٥٨ ، وشرح التسهيل ٤/٥-٦ ، وأوضح المسالك ٤/١٤٢ ، والهمع ١/٥٢٦-٥٢٧ .

(٤٥) معانى القرآن ١/٥٣ ، والإنصاف صـ٥٥١ ، وأوضح المسالك ٤/١٤٢.

ويرى الأعلم[٤٧] أن رافع المضارع هو الإهمال، وهذا أيضًا عامل معنوى، وهو قريب من قول الفراء، وكأن التجرد من النواصب والجوازم إهمال.

ويرى ثعلب[٤٨] أن عامل الرفع للمضارع هو مضارعته للاسم أى مشابهته له. فالعامل فيه معنوى أيضًا.

وخالف الكسائى[٤٩]، فذهب إلى أن العامل فى المضارع لفظىّ وهو ما فى أوله من أحرف المضارعة.

وليس الهدف هنا مناقشة هذه المذاهب، وإنما أردت أن أدلل على أن النحاة لم يتفقوا على العامل المعنوى هنا، وهذه عادتهم فى كل العوامل المعنوية، حتى قال ابن عصفور[٥٠]: " والمعاني لا يثبت لها العمل فى موضع".

هذا وإن الناظر للجانب التطبيقى عند النحاة يمكنه رصد مجموعة كبيرة من العوامل المعنوية فى النحو العربى غير ما تقدم، منها: (الخلاف) وهو ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية عند الفراء وبعض الكوفيين[٥١]. وجعله الكسائى[٥٢] عامل النصب فى المستثنى بعد (إلا).

---

(٤٦) شرح الكافية الشافية ١٠٧/٢.

(٤٧) الهمع ٥٢٧/١.

(٤٨) شرح المفصل ١٢/٧ ، والهمع ٥٢٧/١.

(٤٩) الإنصاف صـ٥٥١ ، وشرح المفصل ١٢/٧ ، والهمع ٥٢٧/١.

(٥٠) شرح الجمل الكبير ٣٥٥/١.

(٥١) شرح الجمل الكبير ١٤٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٣/٣ ، والارتشاف صـ١٦٦٨.

(٥٢) الهمع ١٨٨/٢.

ومنها (الصرف) وهو ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية فى نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، على مذهب الكوفيين(٥٣).

ومنها (معنى الفاعلية) (ومعنى المفعولية) وهما عاملا رفع الفاعل ونصب المفعول عند خلف الأحمر(٥٤).

ومنها (التبعية) وهو العامل فى الصفة والمؤكد والمعطوف على مذهب الأخفش(٥٥).

ومنها: (معنى الإضافة)، وهو قول الأخفش(٥٦) فى عامل الجر فى المضاف إليه.

ومنها:(التوهم) حيث قال به كثير من معربى القرآن الكريم(٥٧). ومنها (القصد) إذ هو ناصب المنادى عند بعض النحويين(٥٨).

ومنها كذلك: (المجاورة) (٥٩) و(نزع الخافض) (٦٠).

ثانياً: الأصل في العمل

(٥٣) الإنصاف صـ٥٥٥ ، والجنى الدانى صـ١٥٥.

(٥٤) الإنصاف صـ٧٩ ، والأشباه والنظائر ٢٤٠/١، ٢٤٥.

(٥٥) التصريح ١٠٨/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٥/١.

(٥٦) التصريح ٢٥/٢، والهمع ٤١٢/٢.

(٥٧) الحجة لأبى على ١١٧/٢-١١٨ ، والكشاف ٥٢٦/١-٥٢٧ ، والتبيان فى إعراب القرآن ٧٤٤/٢ ، والبحر المحيط ١٢٦/١، ٢٧١/٤-٢٧٢.

(٥٨) الهمع ٢٥/٢.

(٥٩) التبيان فى إعراب القرآن ١٧٤/١ ، والدر المصون ٦٠/١٠-٦١.

(٦٠) معاني القرآن للفراء ١٣٩/٣، والإنصاف صـ ١٤٤، وشرح التسهيل ٣٧٢/١، والمقاصد الشافية ٦٣/٣، ٣٧٧ ، ٧٠١.

العوامل اللفظية ثلاثة : فعل وحرف واسم، فأقواها فى العمل : الفعل، يليه الحرف، ثم الاسم [٦١]. فالفعل هو الأصل فى العمل، والحرف والاسم فرعان عليه.

يقول ابن الخشاب[٦٢] : « العوامل اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام : أفعال وحروف وأسماء. فالأفعال هى الأصول فى العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها ومحمولان عليها، ومشبهان بها ». ويقول ابن يعيش[٦٣] : « أصل العمل إنما هو للأفعال ».

وإنما كان الفعل أقوى العوامل والأصل فيها ؛ لأنه حدث ترتبط به مُقَيِّداتٌ أو متعلقاتٌ، تُحَدِّدُ جهة من جهاته، كالمحدِثِ، والمحدَث، والعلة، والزمان، والمكان، والهيئة إلى غير ذلك من المتعلقات [٦٤].

ويدلك على أن أصل العمل إنما هو للأفعال : أنها جميعًا تعمل سواء أكانت متعدية أم لازمة، غاية الأمر أنها إذا كانت متعدية؛ عملت الرفع والنصب، وإذا كانت لازمة ؛ فإنها لا تعمل إلا الرفع، فأقل عملها هو الرفع[٦٥].

يقول ابن الخشاب[٦٦] :« يدلك على أنها أصل العمل : أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقلَّ النزر، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له ».

---

(٦١) التذييل والتكميل ١١٩/١ ، وشرح الحدود النحوية للفاكهى صـ٣٢٤ .

(٦٢) المرتجل صـ١١٦ .

(٦٣) شرح المفصل ٧٨/٦ .

(٦٤) نظرية العامل فى النحو العربى ودراسة التراكيب لعبد الحميد السيد صـ٤٩ ، ونظرية العامل فى النحو العربى عرضًا ونقدًا لوليد الأنصارى صـ٥٦ .

(٦٥) العوامل المائة النحوية بشرح الشيخ خالد صـ٢٨٣ ، والأشباه والنظائر ٢٩٠/١ .

ومن ذلك : (قلَّ)، و(كثُرَ)، و (طال) عند دخول (ما) الكافة عليهن [٦٧].

يقول أبو حيان[٦٨] :« أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أن كلَّ فعلٍ لابُد له من فاعل، إلا ما استعمل زائدًا نحو (كان) على خلاف فى ذلك، أو استعمل فى معنى الحرف نحو (قلَّما)، أو ما تركب مع غيره نحو (حبذا) على خلاف فى هذا ».

قال المرَّار الفقسى[٦٩] :

صددتِ فأطولتِ الصُّدُوْدَ وقلَّما وصالٌ على طولِ الصُّدُوْدِ يدومُ

حيث كفت (ما) (قلَّ) عن العمل، وهذا أمر عارض لعلة.

ويدلك أيضًا على أن الأصل فى العمل إنما هو للأفعال : أنها تعمل ظاهرة ومضمرة بعوض وبغير عوض، فمن **الأول** : المنادى نحو : يا صاحب البيت، فإنه منصوب بفعل مضمر نابت (يا) منابه، والتقدير : أدعو صاحب البيت [٧٠].

ومن **الثانى** : الفعل الناصب للمفعول المطلق، فإنه يحذف لقيام قرينة تدل عليه جوازًا نحو قولك : خيرَ مقدمٍ، ووجوبًا سماعًا مثل : سقيًا، وحمدًا، وشكرًا ؛ إذ هى

---

(٦٦) المرتجل صـ١١٦ .

(٦٧) مغنى اللبيب ٥٨٨/١ .

(٦٨) التذييل والتكميل ٢٥٤/٤ .

(٦٩) من الطويل ، وهو للمرَّار الفقسى فى ديوانه صـ٤٨٠، والأزهية صـ١٩١، والدرر١٩٠/٥، وخزانة الأدب٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٣١ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، والمقتضب ٨٤/١، والمحتسب ٩٦/١، والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧ ، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ .

(٧٠) مغنى اللبيب ٧٠٤/١ ، والهمع ٢٥/٢-٢٦ .

مصادر كثرت فى استعمالهم، فخففوها بحذف فعلها[٧١]. وقياسًا فى مواضع نص عليها النحاة[٧٢].

والاسم لا يعمل مضمرًا بحال، وكذا الحرف لا يعمل مضمرًا إلا بشروط. يقول السيوطى[٧٣] :« العامل الضعيف لا يحذف، ومن ثمَّ لا يحذف الجار والجازم والناصب، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها ».

ومن ذلك (أنْ) الناصبة تعمل النصب في المضارع مضمرة على مذهب البصريين[٧٤]، بشرط أن تكون بعد حرف عطف أو جر، ولا تعمل مضمرة في غير هذا عند الجميع.

ويدلك على قوة الأفعال وأصالتها في العمل أيضًا : أن من الأفعال ما ينصب أكثر من مفعول، فـ (أعطى) وبابه ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، و(ظن) وبابها مشبهة بها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر[٧٥]، و(أعلم وأرى) ونحوهما تنصب ثلاثة مفاعيل [٧٦] .

حتى لو ضعفت الأفعال بسبب ما يعرض لها من الجمود، فإنها تعمل أيضًا، وذلك كفعلى التعجب، يعملان الرفع في فاعل مضمر [٧٧] .

---

(٧١) الكتاب ١٥٧/١، ١٦٥ .

(٧٢) شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لمصنفها ابن الحاجب ٣٩٥/٢-٣٩٨ .

(٧٣) الأشباه والنظائر ٣٠٦/١ .

(٧٤) الكتاب ١٧/٣-١٨ ، والإنصاف صـ٥٥٥-٥٥٨ ، وصـ٥٧٥-٥٧٧، وصـ٥٩٣-٥٩٨ .

(٧٥) المقتضب ٤٠٣/٤-٤٠٤ ، والتذييل والتكميل ٦/٦ ، والهمع ٤٨٦/١ .

(٧٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢٣٦/١ .

(٧٧) شرح الكافية الشافية ٤٨٢/١ .

ويدلك على فرعية الحرف في العمل أنك قد تجده يعمل في حال، ولا يكون عاملاً في أخرى، فـ (لدن) تنصب (غدوة) ولا تنصب غيرها[٧٨]، وتاء القسم تجر لفظ الجلالة (الله) ولا تجر غيره[٧٩]، وكاف التشبيه تختص بالظاهر[٨٠]، و(لولا) تعمل الجر في المضمر دون غيره[٨١]، وغير ذلك كثير[٨٢].

وكان القياس فى الحروف ألا تعمل رفعًا ولا نصبًا ؛ لأنهما من عمل الأفعال، من حيث كان كلٌّ مرفوع فاعلاً أو مشبهًا به، وكلٌّ منصوبٍ مفعولاً أو مشبهًا به، فإذا عمل الحرف رفعًا أو نصبًا فإن هذا العمل لشبه الفعل، ولا يعمل الحرف عملاً ليس بحق الشبه إلا الجر[٨٣] .

فثبت بما تقدم أن العمل أصل فى الأفعال، فرع فى الحروف والأسماء؛ فإذا وجد حرف أو اسم عاملاً، فإنه ينبغى أن يسأل عن السبب فى إعماله. يقول ابن عصفور[٨٤]: « العمل أصل فى الأفعال، فرع فى الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً ؛ فينبغى أن يُسأل عن الموجب لعمله».

---

(٧٨) الكتاب ٥١/١، ٥٨، ١٥٩، ٢٨١/٢، ١١٩/٣ .

(٧٩) الهمع ٣٩٣/٢ .

(٨٠) شرح التسهيل ١٦٩/٣ .

(٨١) الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤، وشرح الجمل الكبير ٤٧١/١-٤٧٣ .

(٨٢) الأشباه والنظائر ٣٠٣/١-٣٠٤ .

(٨٣) السابق ٢٩٧/١ .

(٨٤) شرح الجمل الكبير ٥٥٠/١ .

فالأصل في الحروف ألا تعمل إلا إذا كانت مختصة بنوع من الكلمات، ولذا فإن حروف الجر تعمل فى الأسماء ؛ لاختصاصها بها، وكذا حروف الجزم تعمل فى الأفعال ؛ لاختصاصها بها.

يقول أبو حيان(٨٥): « أصل العمل للأفعال.... وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، وأما الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه أو لا، إن اختص فإما أن يتنزل منزلة الجزء منه أو لا، إن تنزل، فلا يعمل ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فى الشيء، وإن لم يتنزل، فقياسه إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوع المختصّ بالفعل، وهو الجزم، وإن اختص بالاسم، فقياسه أن يعمل من الإعراب النوع الذى يختص بالاسم، وهو الجر. وإن لم يختص بما يدخل عليه، فقياسه ألا يعمل ». وعليه فإن كان الحرف غير مختص، فلا عمل له.

ويقول الشاطبى(٨٦) :« كل شيء طلب شيئًا طلبًا غير اختصاصى، فلا عمل له فيه، كحروف الاستفهام ؛ لأنها يقع بعدها الاسم والفعل، فلا تختص بأحدهما دون الآخر ».

هذا وقد يتحدد عمل الحرف ؛ تبعًا لشبهه بالفعل ؛ لأنه فرع عليه، فـ(إنَّ) وأخواتها تعمل النصب والرفع فى معموليها ؛ لأنها تشبه فعلاً هو (كان) فعملت عملها معكوسًا ؛ ليحصل الفرق بين الأصل والفرع ؛ أو لأنها أشبهت الأفعال المتعدية لمفعول واحد نحو (ضرب)، لكنهم قدموا المنصوب على المرفوع ؛ ليحصل الفرق المذكور بين الأصل والفرع ؛ إذ الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول (٨٧).

---

(٨٥) التذييل والتكميل ٢٥٤/٤ بتصرف .

(٨٦) المقاصد الشافية ٢١٥/٢ .

(٨٧) الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٩/٤ ، والأصول٢٣٠/١، وأسرار العربية صـ١٤٩-١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨ .

وأما الأسماء، فالأصل فيها ألا تعمل، وإنما تعمل فى حالين أولهما : أن تشبه الفعل. يقول الجرجانى(٨٨) :« اعلم أن الأسماء لا أصل لها فى العمل، ألا ترى أن نحو : رجل وفرس لا يرفع ولا ينصب، وإنما العمل للفعل وما يشابهه » .

وفى موضع أخر يقول(٨٩) : « اعلم أن المصادر فروع على الأفعال فى العمل، كما أن الأفعال فروع عليها فى الاشتقاق، وذاك أن المصادر أسماء مُعَلّقة على أشياء، فهى كالغلام والرجل والثوب والدار، فى أنها لا أصل لها فى العمل، وإنما تعمل ؛ لمشابهتها للأفعال فى تضمن حروفها، فلفظ (ضرب) موجود فى الضرب، وعلى هذا يجرى الباب، فكل فعلٍ كان له نصب ورفع، كان ذلك لمصدره، تقول : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمرًا، كما تقول : أعجبنى أن ضرب زيدٌ عمرًا ».

ويقول ابن الخشاب(٩٠) :« والأسماء أكثرها غير عامل، وهو الأصل، ومنها عامل لشبهه بالفعل، وأخذه من لفظه، أو نيابته عنه، أو غير ذلك مما إذا حُقق أصله عاد إليه ». ويقول أبو حيان(٩١) :« وما عمل من الأسماء ؛ فلشبهه بالفعل ». ويقول السيوطى(٩٢) :« الاسم ليس من حقه العمل، وإنما يعمل ؛ بشبه الفعل الرفعَ والنصبَ، وبشبه الحرف الجرَّ والجزمَ ».

---

(٨٨) المقتصد ٥٠٦/١ .

(٨٩) المقتصد فى شرح الإيضاح ٥٥٣/١-٥٥٤ .

(٩٠) المرتجل صـ١١٦ .

(٩١) التذييل والتكميل ٢٥٤/٤ .

(٩٢) الأشباه والنظائر ٣٠٢/١ .

وهذه الأسماء العاملة عمل الفعل هى : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، والمصدر، واسم المصدر، واسم التفضيل، واسم الفعل، والظرف، والجار والمجرور(٩٣).

ولأنها مشبهة بالفعل فى العمل؛ فلا تعمل إلا بشروط نصَّ عليها النحاة فى أبوابها.

وكلما زاد شبه الاسم بالفعل، قوى عمله، ولذا كان أقوى هذه الأسماء فى العمل هو اسم الفاعل ؛ لأنه يشبه الفعل المضارع فى اللفظ والمعنى(٩٤). فإذا كان مقترنًا بـ(أل) الموصولة فإنه يعمل مطلقًا بلا قيد ولا شرط؛ لأن (أل) معه اسم موصول، وهو معها صلة لها بمنزلة الفعل، فلما صار بمنزلة الفعل، أعطى حكمه من العمل المطلق بلا قيد ولا شرط(٩٥).

فإن قلت الفروع تنحط عن درجة الأصول، واسم الفاعل فى هذه الحالة كالفعل فى العمل، فكيف يحصل الفرق ؟.

قلتُ : اسم الفاعل أضعف من الفعل فى العمل، وإن عمل عمله، يدلك على ذلك أنك تقول : زيد الضارب عمرًا، والضارب لعمرو، فأنت مخير بين أن تعديه بنفسه أو بحرف الجر، ولا يجوز مثل ذلك فى الفعل، فلا تقول: ضربت لزيد (٩٦) .

---

(٩٣) يراجع الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية للدكتور نواف الحارثى صـ٣١ .

(٩٤) شرح الجمل الكبير ٥٥٠/١ .

(٩٥) الكتاب ١٨١/١-١٨٢ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ ، وشرح التسهيل ٧٦/٣ .

(٩٦) شرح المفصل ٧٨/٦ .

ثانى الحالين اللذين يعمل فيهما الاسم هو تضمنه معنى الحرف، كأسماء الشرط نحو : (مَنْ)، و (ما)، و (مهما)، و (أيان)، و(أينما)، و (حيثما) فإنها تعمل ؛ لتضمنها معنى (إنْ) [٩٧]. وكذا المضاف يعمل الجر فى المضاف إليه ؛ لأنه نائب عن حرف الجر، فإذا قلت : هذا ثوب زيد، فالتقدير : ثوب لزيد[٩٨].

فبان بما تقدم أن أصل العمل إنما هو للفعل، وأن الحروف والأسماء ملحقان به فى العمل، فهما فرعان عليه ومشبهان به.

(٩٧) شرح التسهيل ٦٧/٤-٦٨ .

(٩٨) يراجع الكتاب ٤١٩/١-٤٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف صـ٦، والارتشاف ٧٩٩/٢ ، والهمع ٤١٢/٢ .

مبحث

مايعمل بالشبه في باب النواسخ

المطلب الأول

تشبيه فرع بأصل في العمل

وفيه:

١-عمل (كان) وأخواتها .

٢-عمل (إنّ) وأخواتها .

٣-عمل (ظنّ) وأخواتها .

عمل (كان) وأخواتها

(كان) وأخواتها أفعال على الصحيح [٩٩]، إلا أنها ضعفت عن الأفعال من جهتين [١٠٠]:

الأولى: أن كل فعل يستقل بمرفوعه، وأنت بالخيار فى منصوبه، إن شئت ذكرته، وإن شئت لم تأت به، ولا يجوز ذلك فى (كان) وأخواتها، فلابد من ذكر المنصوب؛ ولذا سُميت ناقصة؛ لأنها لا تَتِمُّ بالمرفوع كلامًا، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم بالمرفوع كلامًا دون المنصوب [١٠١].

الثانية: أنها لا تدل على الحدث، ولا تُؤكد بالمصدر؛ لأنهم اشتقوها من المصادر، ثم خلعوا عنها دلالتها على الحدث؛ لتدل على زمن خبر المبتدأ، حتى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالِّ على الحدث والزمن.

وهذا مذهب المبرد[١٠٢]، وابن السراج[١٠٣]، وابن جنى[١٠٤]، والفارسى[١٠٥]، وهو ظاهر مذهب سيبويه[١٠٦].

---

(٩٩) يراجع أسرار العربية صـ١٣٢، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٦١/٢-٦٦٥، والارتشاف١١٤٦/٢.

(١٠٠) يراجع أسرار العربية صـ١٣٣، واللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٤/١، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٦١/٢-٦٦٤.

(١٠١) شرح الكافية للرضى ١٨١/٤.

(١٠٢) المقتضب ٨٧/٤.

(١٠٣) الأصول ٨٢/١-٨٣.

(١٠٤) التمام صـ١٧١، ويراجع شرح التسهيل ٣٣٨/١.

(١٠٥) المسائل العسكرية صـ٩٦- ٩٧.

وخالف فى ذلك السيرافى[١٠٧]، فذهب إلى أنها تدل على الحدث والزمن، وأن الحدث مسند إلى الجملة.

والذى يبدو لى أن (كان) وأخواتها تدل على الزمن، ولا تدل على الحدث، يدل على صحة ذلك: أنك إذا أسقطتها من الجملة، لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمن، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيدٌ قائمًا، يُفهم منه أن (زيد) حصل منه القيام فى زمن مضى، فإذا أسقطت (كان)، وقلت: زيد قائمٌ؛ فُهم منه: وجود القيام من زيد، ولم يدل على زمن، فَعُلِم بذلك أن (كان) إنما جئ بها للدلالة على الزمن الذى يوجد بوجودها ويسقط بسقوطها، وليس ذلك فى نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، إذا حذفت (ضرب) [١٠٨].

وعليه فـ(كان) وأخواتها أفعال غير حقيقية؛ ولذا سموها أفعال عبارة، أى: أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل الحقيقى، ما يدل على الحدث والزمن، والحدث هو الفعل الحقيقى، وهى لا تدل عليه، فلما كانت كذلك لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف[١٠٩].

يقول ابن السراج[١١٠]:« (كان) فعل غير حقيقى». ويقول[١١١]:« فأما مفارقتها للفعل الحقيقى، فإن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان، نحو قولك: ضرب، يدل على ما

---

(١٠٦) الكتاب ٤٥/١-٤٨، ويراجع الارتشاف ١١٥١/٢.

(١٠٧) شفاء العليل ٣٠٨/١، وشرح التسهيل ٣٤٠/١.

(١٠٨) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٦٥/٢.

(١٠٩) شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧.

(١١٠) الأصول ٨١/١.

(١١١) السابق ٨٢/١.

مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه، و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط ».

ويقول الجرجانى(١١٢):« وهى أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك أنها سُلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط ».

ويقول الواسطى الضرير(١١٣):« وتسمى أفعال العبارة، وتنقص عن الأفعال؛ لأنها ليست أفعالاً حقيقية ».

ويقول الأنبارى(١١٤):« وهذه الأفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى: تسمى أفعال عبارة ».

ويقول(١١٥):« (ضرب) فعل حقيقى، يدل على حدث وزمان، والمرفوع به فاعل حقيقى، والمنصوب به مفعول حقيقى، وأما (كان) فليس فعلاً حقيقيًا...ولهذا يسمى فعل العبارة ».

وعليه، فقد كان القياس فى (كان) وأخواتها ألا تعمل، يقول أبو حيان(١١٦):«وكان القياس فى هذه الأفعال ألا تعمل؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة».

---

(١١٢) المقتصد ٣٩٨/١.

(١١٣) شرح اللمع فى النحو صـ٣٩.

(١١٤) أسرار العربية صـ١٣٣ بتصرف.

(١١٥) الإنصاف صـ٨٢٦ بتصرف.

(١١٦) التذييل والتكميل ١١٥/٤.

ولكنهم أعملوها؛ تشبيهًا لها بالأفعال الصحيحة التامة نحو: ضرب، فشبهوها بما يطلب اسمين من الأفعال التامة الحقيقية، فرفعت المبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول.

يقول سيبويه(١١٧):« حين قلت: ليس هذا عمرًا، وكان هذا بشرًا، عملتا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت: ضرب هذا زيدًا، فـ(زيدًا) ينتصب بـ(ضرب)، و(هذا) ارتفع بـ(ضرب)....فهو مثله فى التقدير، وليس مثله فى المعنى ».

ويقول ابن السراج(١١٨):« شبهوها بالفعل...فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول....وكثيرًا ما يعملون الشىء عمل الشىء، إذا أشبهه فى اللفظ، وإن لم يكن مثله فى المعنى ».

ويقول الأنبارى(١١٩):« فإن قيل: فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهًا له بالمفعول ».

ويقول ابن يعيش(١٢٠):« وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ؛ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ تشبيهًا بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ».

---

(١١٧) الكتاب ١٤٨/٢ بتصرف.

(١١٨) الأصول ٨٢/١ بتصرف.

(١١٩) أسرار العربية صـ١٣٨.

(١٢٠) شرح المفصل ٩٠/٧.

ويقول ابن أبى الربيع(١٢١):« أشبهت الفعل المتعدى الذى يطلب فاعلاً ومفعولاً؛ لأنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمرًا، فـ(ضرب) طالبة لـ(زيد) بأنه موقعه، وطالبة لـ(عمرو) من جهة أن الضرب وقع به، وإذا قلت: كان زيد منطلقًا، فـ(كان) طالبة بالخبر؛ لأن دلالتها على الزمان إنما كانت فيه، وطالبة للمبتدأ بأن المسند إليه مطلوبه، وأنه مفتقر إليه؛ فرفعت أحدهما؛ تشبيهًا بالفاعل ، ونصبت الآخر؛ تشبيهًا بالمفعول ».

ويقول أبو حيان(١٢٢):« وكان القياس فى هذه الأفعال ألا تعمل؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة....وإنما عملت، فرفعت الاسم ونصبت الخبر؛ تشبيهًا بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو: ضرب... فَرَفْعُ اسمها؛ تشبيهًا بالفاعل من حيث هو محدَّث عنه، وَنَصْبُ الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول ».

ويقول السيوطى(١٢٣):« وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئًا؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذى يثبت فيه، وإنما عملت؛ تشبيهًا لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين، نحو: ضرب...».

وبتحليل ما سبق يتضح ما يلى:

أولاً: أن وجه الشبه بين (كان) وأخواتها، والأفعال الحقيقية التامة يظهر من جهتين:

الأولى: دخولها على الأسماء، كما تدخل الأفعال الحقيقية عليها.

الثانية: طلبها اسمين طلب الأفعال الحقيقية لهما.

---

(١٢١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٦٦٢/٢.

(١٢٢) التذييل والتكميل ١١٥/٤-١١٦ بتصرف.

(١٢٣) الهمع ٣٥٣/١.

ثانياً: أن وجه الشبه بينهما شبه لفظى.

فإن قلت: الشبه بين (كان) والأفعال الصحيحة التامة شبه ضعيف؛ إذ هو شبه من جهة اللفظ دون المعنى، قلتُ: هو وإن كان شبهًا لفظيًا، إلا أنه شبه قوى، وهو كافٍ للعمل.

يقول ابن السراج[١٢٤]:« وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء، إذا أشبهه فى اللفظ، وإن لم يكن مثله فى المعنى ».

والذى يبدو لى أن الشبه بين (كان) وأخواتها والأفعال الحقيقية التامة شبه قوى، وإن كان من جهة اللفظ دون المعنى؛ لأن لـ(كان) وأخواتها حظًا من الفعلية، فبأى وجه حصل الشبه بينها وبين الأفعال الحقيقية؛ استحقت العمل.

نعم يكون الشبه من جهة اللفظ فحسب شبهًا ضعيفًا، لو كان بين فعلٍ وحرفٍ، وهذا بخلاف ما نحن بصدده إذ هو بين فعل وفعل.

ثالثًا:أن المشبه (كان) وأخواتها اختص بشيء لا يكون في المشبه به (الأفعال الحقيقية التامة) وهو قوة طلبها للمنصوب؛ إذ لا يتم المعنى بدونه، وليس هذا أمراً فاق فيه الفرعُ الأصلَ ، وإنما هو دليل على ضعف الفرع ، وانحطاطه عن درجة الأصل ؛ لأنه لما سُلبت(كان) وأخواتها الدلالة على الحدث؛ عوضت الخبر، فلا يجوز السكوت على مرفوعها، لو قلت: كان زيد، حتى تأتى بالمنصوب، فتقول: منطلقًا ونحوه، فالخبر فى باب (كان) وأخواتها كالعوض من الحدث، ولذا لا تتم الفائدة إلا به، وهذا بخلاف المنصوب فى نحو: ذاكر الطالب الدرس[١٢٥].

---

(١٢٤) الأصول ٨٢/١.

(١٢٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٧.

رابعًا: أن النحاة سموا المرفوع والمنصوب فى باب (كان) وأخواتها اسمًا وخبرًا؛ تفرقة بينهما وبين الفاعل والمفعول الحقيقيين، فالاسم مشبه بالفاعل، وليس فاعلاً على الحقيقة، والخبر مشبه بالمفعول، وليس مفعولاً على الحقيقة.

فإن قلت: وردت تسميته بالفاعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، كما يلقانا عند سيبويه(١٢٦)، والجرجانى(١٢٧).

قلتُ: هذا محمول على المجاز، لا على الحقيقة.

يقول السيوطى(١٢٨):« وترفع المبتدأ،ويسمى اسمها، ربما يسمى فاعلاً مجازًا لشبهه به».

وكيف تصرفت الحال، فالمرفوع والمنصوب فى باب (كان) وأخواتها ليسا فاعلاً ومفعولاً على الحقيقة يدل على ذلك:

(١) أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو: فهم الطالب الدرس، وضرب الرجل ابنه، والمرفوع فى باب (كان) وأخواتها هو المنصوب فى المعنى، نحو: كان زيد قائمًا، فالقائم هو زيد.

(٢) أن المفعول يسوغ حذفه، بخلاف منصوب (كان) وأخواتها (١٢٩).

---

(١٢٦) الكتاب ٤٩/١-٥٠.

(١٢٧) المقتصد ٣٩٨/١.

(١٢٨) الهمع ٣٥٣/١.

(١٢٩) يراجع اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١.

خامساً: أن المرفوع فى باب (كان) وأخواتها، لا يجوز حذفه اختصارًا ولا اقتصارًا، فإن قلت: هو مبتدأ فى الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه إذا فُهم المعنى، قلتُ: لما كان مرفوعًا تشبيهًا بالفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما أشبهه، فلا يجوز حذفه [١٣٠].

سادساً: أن شبه (كان) وأخواتها بالأفعال الحقيقية التامة كان أحد سببين جوَّزا تقديم أخبارها على أسمائها، وعليها أنفسها، بيان ذلك: أنها لما كانت أفعالاً متصرفة مشبهة بالأفعال الحقيقية، وكانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهة بالفاعل؛ جاز تقديم أسمائها على أخبارها، فيقال: كان قائمًا زيد، كما جاز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو: ضرب عمرًا زيدٌ [١٣١].

وكذا جاز تقديم أخبارها عليها أنفسها فى نحو: قائمًا كان زيد، وذلك من جهة أنها فعل متصرف، وخبرها مشبه بالمفعول، فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فى نحو: عمرًا ضرب زيد، فكذلك يجوز فيما يشبهه من نحو: قائمًا كان محمدٌ [١٣٢].

سابعاً: أن شبه (كان) وأخواتها بالأفعال الحقيقية التامة كان سببًا فى امتناع تقديم اسمها عليها، بيان ذلك: أنها لما كانت مشبهة بالأفعال، واسمها مشبه بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فى الصحيح[١٣٣]؛ امتنع تقديم ما يشبهه فى نحو: كان زيد قائمًا، فلم يتقدم اسمها عليها.

---

(١٣٠) شرح الجمل الكبير ٤١٩/١.

(١٣١) أسرار العربية صـ١٣٩.

(١٣٢) السابق والصفحة نفسها.

(١٣٣) يراجع الخلاف فى تقديم الفاعل على الفعل فى: الإيضاح فى شرح المفصل ١٢٥/١-١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢-١١٠، والمساعد ٣٨٧/١.

فإن قلت: المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فكيف تفترق (كان) وأخواتها عن الأفعال الحقيقية ؟.

قلتُ: يظهر الفرق بينهما من جهات:

الأولى: أن اسمها وخبرها، ليسا فاعلاً ومفعولاً على الحقيقة، وإنما هما مشبهان بهما.

الثانية: لزوم كون الخبر مطابقًا للاسم فى الإفراد والتثنية والجمع، فيقال: كان زيد قائمًا، وكان الزيدان قائمين، وكان الزيدون قائمين، ولا يلزم ذلك بين الفاعل والمفعول، فيقال: ضرب الرجل ابنيه، وكلم الإمام المصلين(١٣٤).

الثالثة: أنها لا تُبنى لما لم يُسم فاعله، بخلاف الأفعال الحقيقية؛ وذلك لأن الخبر هو الاسم فى المعنى، ولأن خبر (كان) مسند إلى غيره، فلا يُسند إليه(١٣٥).

الرابعة: أن منها ما يعمل بلا قيد ولا شرط، ومنها ما اشترط النحاة شروطًا لعمله، بخلاف الأفعال الحقيقية، فإنها جميعها تعمل بلا قيد ولا شرط (١٣٦).

الخامسة: أنه يجوز وقوع المعرفة أو النكرة فاعلاً أو مفعولاً، فيقال: ضرب الأستاذ طالبًا، واحترم طالب أستاذه، أما فى باب (كان) وأخواتها فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمختار جعل المعرفة اسمًا، والنكرة خبرًا؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر(١٣٧).

---

(١٣٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦٧/١.

(١٣٥) شرح اللمع فى النحو للواسطى صـ٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب١٦٣/١.

(١٣٦) يراجع أوضح المسالك ٢٢٧/١-٢٣٣، والمقاصد النحوية ١٤١/١-١٤٤.

(١٣٧) يراجع فى ذلك الكتاب ٤٨/١-٤٩، والمقتضب ٣٨٢/٤-٣٨٣، والمحتسب ٢٧٩/١، وشرح المفصل ٩١/٧-٩٧، وشرح الجمل الكبير٤٠٣/١، وشرح التسهيل ٣٣٧/١.

فبان بما تقدم أن المشبه لم يقو قوة المشبه به، وأن الفرع لم يبلغ درجة الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول.

هذا وكون (كان) وأخواتها عملت فى الجزأين، فرفعت الاسم تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول، هو مذهب جمهور البصريين(١٣٨).

وذهب الكوفيون(١٣٩) إلى أن خبرها منصوب نصب الحال، وبقى المبتدأ على رفعه الذى كان قبل دخولها؛ لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به، فإذا قلت: كان زيد قائمًا، كان معناه: فى حال قيام.

ويرى الفراء(١٤٠) أنها رفعت الاسم تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا بالحال.

والذى يبدو لى أن الذى عليه العمل هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، من أن (كان) وأخواتها أشبهت الفعل المتعدى التام فى احتياجه إلى اسمين فرفعت الاسم تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا بالمفعول، يدل على صحته جملة أمور(١٤١):

الأول: اتصال الضمير بها، والضمير لا يتصل إلا بعامله، تقول: كنت وكنته، قال أبو الأسود الدؤلى (١٤٢):

---

(١٣٨) الكتاب ٤٥/١، والأصول ٨٢/١، والتبصرة والتذكرة ١٨٥/١، والإنصاف صـ٨٢١، والمساعد ٢٤٨/١، والارتشاف ١١٤٦/٢.

(١٣٩) الإنصاف صـ٨٢١ واللباب١٦٧/١، وشرح الجمل الكبير ٤١٨/١ والارتشاف ١١٤٦/٢ والتذييل والتكميل ١١٥/٤ والهمع ٣٥٣/١.

(١٤٠) معانى القرآن ٢٨١/١، ومنهج السالك١٨١/١، والارتشاف ١١٤٦/٢، والهمع٣٥٣/١.

(١٤١) يراجع ذلك فى الإنصاف صـ٨٢٢، وشرح الجمل الكبير ٤١٩/١، والمقاصد الشافية ١٣٦/٢-١٣٨، والتذييل والتكميل ١١٥/٤، والهمع ٣٥٣/١.

فـــإن لايَكُنْهَـــا أو تَكُنْـــهُ فإنَّـــهُ أخوهـــا غَذَّتْـــهُ أُمُّـــهُ بلبانِهَـــا

الثانى: أن الرافع للاسم قبل دخول (كان) هو التجرد من العوامل اللفظية(١٤٣)، والتجرد قد زال بدخولها.

الثالث: أن مذهب الكوفيين يؤدى إلى مخالفة نحوية؛ لأن فيه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى، ليس بمعمول للعامل، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائمًا، وقدرت (زيد) غير معمول لـ(كان)؛ تكون بذلك قد فصلت به – وهو أجنبى – بين (كان) ومعمولها.

هذا ولا يجوز أن يكون خبر (كان) منصوبًا نصب الحال لأمرين:

الأول: أن الخبر يأتى علمًا نحو: كان أخوك زيدًا، وضميرًا نحو: ما كان أخوك إلا إياى، واسم إشارة نحو: كان أخوك هذا، ومعرفة نحو: كان زيد غلامك، وكان زيد العاقل الكريم، ولو كان حالاً لم يجز فيه ذلك (١٤٤).

---

(١٤٢) من الطويل، وهو لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه صـ١٦٢، ٣٠٦، والكتاب ٤٦/١، وأدب الكاتب صـ٤٠٧، والرد على النحاة صـ١٠٠، وخزانة الأدب ٣٢٧/٥، وبلا نسبة فى المقتضب ٩٨/٣، والمقرب ٩٦/١، وقبله:

دع الخمر يشربها الغواةُ فإننى رأيت أخاها مُغنيًا بمكانها

(١٤٣) يراجع الخلاف فى رافع المبتدأ فى: الكتاب١٢٦/٢-١٢٧، والمقتضب ٤٩/٢، ١٢٦/٤، والأصول ٦٢/١، والخصائص ٣٨٥/٢، والفوائد والقواعد صـ١٥٩-١٦٠، والإنصاف صـ٤٤-٥١، وشرح التسهيل ٢٦٩/١-٢٧٢.

فإن قلت: الحال قد تأتى معرفة نحو: طلبته جهدك وطاقتك، ومررت به وحده، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك[١٤٥]، قلتُ: هذا من النادر المسموع الذى لا يقاس عليه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأسماء مع شذوذها ليست أحوالاً، فإذا قلتَ: أرسلها العراك، فالتقدير: أرسلها تعترك العراك، على معنى: تعترك الاعتراك، ثم أقاموا (العراك) مقام (الاعتراك)، وحذفوا الفعل (يعترك)، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، فالجملة المحذوفة فى موضع الحال، وكذا التقدير فيما يشبهها[١٤٦].

الثانى: أن الحال من شأنها ألا تلزم فى الكلام، فلو كان المنصوب فى باب (كان) وأخواتها منصوبًا نصب الحال؛ لساغ حذفه، فكنت تقول: كان زيد، وهذا غير جائز[١٤٧].

والاحتجاج بأنها أفعال لازمة، لا تنصب المفعول به، ليس بشىء؛ لأن المنصوب هنا منصوب على التشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً على الحقيقة.

---

(١٤٤) شرح الجمل الكبير ٤١٩/١، والمقاصد الشافية ١٣٧/٢-١٣٨، والهمع ٣٥٣/١.

(١٤٥) جزء من بيت من الوافر، وتمامه:

فأرسلها العراك ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نغص الدخالِ

وهو للبيد فى ديوانه صـ٨٦، والكتاب ٣٧٢/١، وأساس البلاغة (نغص) وشرح المفصل٦٢/٢، ولسان العرب (نغص) و(عرك) و(دخل)، والمقاصد النحوية٢١٩/٣، وبلا نسبة فى المقتضب ٢٣٧/٣، والإنصاف صـ٨٢٢، وجواهر الأدب صـ٣١٨، ولسان العرب (ملك)، والهمع ٢٣٠/٢.

(١٤٦) الإنصاف صـ٨٢٧.

(١٤٧) المقاصد الشافية ١٣٨/٢.

فبان بما تقدم أن (كان) وأخواتها أفعال غير حقيقية؛ كان القياس فيهـــا ألا تعمـــل، لكنها عملت تشبيهًا لها بالأفعال الحقيقية التامة المتعدية التى تطلب اسمين، فرفعت الاسم تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول، والله أعلم.

عمل (إنَّ) وأخواتها

العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف، يدل على ذلك: أن الأفعال كلها عاملة، بخلاف الحروف والأسماء، فإذا وُجِدَ حرف عامل؛ فينبغى أن يُسألَ عن الموجب لعمله (١٤٨).

ومن الحروف العاملة: (إنَّ) وأخواتها، فهى تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها (١٤٩).

وقد عملت هذه الحروف ابتداءً؛ لاختصاصها بالأسماء، يقول العكبرى(١٥٠):« وإنما عملت هذه الحروف؛ لاختصاصها بضرب من الكلام، واختصاص الشىء بالشىء دليل على قوة تأثيره فيه. فإذا أثَّر فى المعنى؛ أثَّر فى اللفظ؛ ليكون اللفظ على حسب المعنى».

وهى بذلك تشبه الأفعال فى الاختصاص بالأسماء يقول ابن عصفور(١٥١): « والذى أوجب لها العمل عند محققى النحويين: هو شبهها بالأفعال فى الاختصاص، ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكل حرف مختص بما يدخل عليه، ولا يكون كالجزء، فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل».

---

(١٤٨) شرح الجمل الكبير ٤٢٢/١.

(١٤٩) المقتضب ١٠٩/٤.

(١٥٠) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٧/١.

(١٥١) شرح الجمل الكبير ٤٢٢/١.

هذا وإنما عملت (إنَّ) وأخواتها النصب والرفع، عند الخليل وسيبويه [١٥٢]؛ لأنها تشبه (كان)، فعملت عملها معكوسًا؛ ليحصل الفرق بين الأصل والفرع، وقد فسَّر النحاة وجه الشبه بينهما من وجوه:

الأول: سكون الحشو.

الثانى: فتح الآخر.

الثالث: لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما.

يقول ابن مالك [١٥٣]:« وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة (كان) الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما » .

ويقول ابن الناظم[١٥٤]: «وهذه الحروف شبيهة بـ(كان) لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل (كان)؛ ليكون المعمولان معها كمفعول قُدِّم، وفاعل أُخِّر، فتبين فرعيتها؛ فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر» .

ويرى المبرد، وابن السراج، والأنبارى، وابن يعيش، والمالقى وكثير من النحويين[١٥٥] أنه إنما عملت (إنَّ) وأخواتها النصب والرفع؛ لأنها أشبهت الأفعال التامة المتعدية لمفعول واحد، نحو (ضَرَبَ)، ولكنهم قدموا المنصوب هنا؛ ليحصل الفرق بين

---

(١٥٢) الكتاب ١٣١/٢، ويراجع التذييل والتكميل ٢٤/٥.

(١٥٣) شرح التسهيل ٨/١.

(١٥٤) شرح الألفية لابن الناظم صـ١٦٢.

(١٥٥) يراجع المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٤٣/١، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٨/١.

الفرع والأصل، يقول المبرد [١٥٦]:« وهى تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله نحو: ضرب زيدًا عمروٌ».

ويقول ابن السراج[١٥٧]:« وجميع هذه الحروف....مشبهة للفعل الواجب.... فـ(إنَّ) تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله نحو: ضرب زيدًا رجلٌ ».

ويقول الأنبارى [١٥٨]:« هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقى لفظًا ومعنى؛ حُملتْ عليه فى العمل، فكانت فرعًا عليه فى العمل ».

ويقول ابن يعيش[١٥٩]:« فهى تدخل على المبتدأ و الخبر، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، لما ذكرنا من شبه الفعل؛ إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله، فإذا قلت: إن زيدًا قائم، كان بمنزلة: ضرب زيدًا عمروٌ».

ويقول المالقى [١٦٠]:« (إنَّ) وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، من نحو: ضرب زيدٌ عمرًا.... فعملت ذلك العمل؛ لشبهها له فيما ذُكر، إلا أن تقدم المنصوب لازمٌ ».

والذى يبدو لى أن (إنَّ) وأخواتها عملت النصب والرفع؛ لأنها أشبهت الأفعال التامة المتعدية لمفعول واحد نحو (ضرب)، لا أنها أشبهت (كان)؛ لأن حمل الفرع على الأصل أولى من حمل الفرع على الفرع، فـ(كان) فرع فى العمل عن الأفعال الحقيقية

---

(١٥٦) المقتضب ١٠٩/٤.

(١٥٧) الأصول ٢٣٠/١ بتصرف.

(١٥٨) أسرار العربية صـ١٤٩-١٥٠.

(١٥٩) شرح المفصل ٥٤/٨.

(١٦٠) رصف المبانى صـ١١٨ بتصرف.

التامة، فأن تحمل (إنَّ) وأخواتها فى العمل على الأصل (الأفعال الحقيقية التامة المتعدية لواحد) أولى من أن تحمل على الفرع (كان وأخواتها).

هذا ويترتب على شبه (إنَّ) وأخواتها للأفعال المتعدية لواحد: ألاَّ تدخل على الفعل، فلا يقال: إنَّ يقوم زيد، لا تعمل (إنَّ) فى يقوم، وقد علل المبرد[١٦١] لذلك من جهتين:

الأولى: أن (إنَّ) مشبهة بالفعل؛ فلا يجوز أن يليها الفعل، كما لا يلى فعل فعلاً وليس فيه ضمير [١٦٢].

الثانية: أن (يقوم) فى موضع قائم، فلا يجوز أن يُفصل به بين (إنَّ) واسمها، كما لا يجوز أن يفصل بـــ(قائم) بينهما.

والمعتبر فى هذا عندى هو التعليل الأول؛ لأنها لم تعمل فى (يقوم) أصـــلاً، حتـــى يقال إنه فصل بينها وبين اسمها.

هذا وقد تعددت كلمة النحويين فى بيان وجه الشبه بين (إنَّ) وأخواتهـــا والأفعـــال التامة المتعدية لواحد، فيرى ابن السراج أن وجه الشبه بينهما هو البناء على الفتح قـــال [١٦٣]:« وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح، مشبهة للفعل الواجب؛ ألا ترى أن الفعل الماضى كله [١٦٤] مبنى على الفتح ».

ويرى الإمام عبد القاهر أن وجه الشبه بينهما من جهتين:

---

(١٦١) المقتضب ١١٠/٤.

(١٦٢) وإنما جاز ذلك فى نحو: كاد يقوم زيد؛ لأن فى (كاد) ضمير فصل بين الفعلين.

(١٦٣) الأصول ٢٣٠/١.

(١٦٤) يقصد الماضى المجرد، وإنما بنى على الفتح؛ لأن أمثلته كثيرة ، فاختير لها الفتح؛ لأنه أخف الحركات. يراجع اللباب فى علل البناء والإعراب ١٦/٢.

الأولى: أنها على أوزان الأفعال نحو: مدَّ.

الثانيـة: ما تقدم من بنائها على الفتح كما أن الأفعال الماضية المجردة كذلك، يقول [١٦٥]:« اعلم أن هذه الحروف الستة، شبهت بالفعل؛ فجعل لها منصوب ومرفـوع كمـا يكون ذلك فى الفعل فـ(إنَّ) و(أنَّ) بوزن (مدَّ)، وأخرهما مبنى على الفتح، كما أن أخر الأفعال الماضية كذلك، وكذا (لعلَّ)؛ لأن الأصل (علَّ) والـلام داخلـة عليـه [١٦٦]... و(لكن) أصلها (كِنَّ) رُكب معها (لا) [١٦٧].... و(كأن) أصلها (إنَّ) دخل عليها الكـاف [١٦٨]؛ فلما حصل بين هذه الحروف وبين الفعل مشابهة على الإطلاق؛ أجريت مجـراه فى أن جُعل لها مرفوع ومنصوب، وقدم فيها المنصوب على المرفوع، فقيل إنَّ زيـدًا ذاهب».

ويرى الواسطى الضرير أنها تشبه الفعل الحقيقى من جهتين: اللفظ والمعنى، أمـا اللفظ فإنها على ثلاثة أحرف كأغلب الأفعال، وأما المعنى، فلأن معانيها معانى الأفعال، يقول [١٦٩]:« تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما عملت ذلك؛ تشبيهًا بالفعل، ووجه شبهها بالفعل من وجهين: أحدهما: من طريق اللفظ، والثانى: من طريق المعنى فـاللفظ أنهـا

---

(١٦٥) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٤٢/١-٤٤٣ بتصرف.

(١٦٦) يراجع الخلاف فى حقيقة (لعل) فى الإنصاف ٢١٨/١-٢١٩، والجنى الدانى صـ٥٨٢، والهمع ٤٢٩/١.

(١٦٧) يراجع الخلاف فى حقيقة (لكنَّ) فى شرح الكافية للرضى ٣٩٢/٢، والارتشاف ١٢٨/٢، والجنى الـدانى صـ٦١٧-٦١٨، والمغنى ٥٥٩/١-٥٦٠، والهمع ٤٢٦/١-٤٢٧.

(١٦٨) يراجع الخلاف فى حقيقة (كأن) فى الكتاب ١٥١/٣، ١٦٤، ٣٣٢، والأصول ٢٣٠/١، ورصف المبانى صـ٢٠٨-٢١٠، والارتشاف ١٢٩/٢، والمغنى ٣٧٩/١-٣٨٠، والهمع ٤٢٨/١.

(١٦٩) شرح اللمع فى النحو صـ٤٧.

على ثلاثة أحرف، فما زاد مبنى على الفتح كـ(ضرب)، والمعنى: أن معنى (إنَّ): حققت، و(لكن): استدركت، و(كأنَّ): شبهت، و(ليت): تمنيت، و(لعل): ترجيت » .

ويرى الأنبارى أنها عملت النصب والرفع؛ لأنها تشبه الفعل الماضي من خمسة أوجه(١٧٠):

الأول: أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح، **الثانى:** أنها على ثلاثة أحرف، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، و**الثالث:** أنها تلزم الأسماء، كما أن الفعل يلزم الأسماء، **والرابع:** أنها تدخل عليها نون الوقاية، كما تدخل على الفعل، نحو: إننى، وكأننى، ولكننى، **والخامس:** أن فيها معانى الأفعال، قال (١٧١):« فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه؛ وجب أن تعمل عمله ».

ويرى ابن يعيش أن شبه (إنَّ) وأخواتها بالأفعال فى المعنى، إنما هو من جهة اختصاصها بالمبتدأ والخبر، قال (١٧٢):« هذه الحروف تنصب الاسم وترفع الخبر، لشبهها بالفعل، وذلك.... من جهة اللفظ... ومن جهة المعنى.... وأما الذى من جهة المعنى: فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها».

هذا وقد زاد العكبرى وجهى شبه هما:

الأول: دخول الضمائر عليها كما تدخل على الأفعال، فيقال: إنَّه وكأنّه، كما يقال: ضربه (١٧٣).

---

(١٧٠) أسرار العربية صـ١٤٨-١٤٩.

(١٧١) أسرار العربية صـ١٤٩.

(١٧٢) شرح المفصل ٥٤/٨ بتصرف.

(١٧٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٨/١.

الثانى: أنها تخفف بحذف إحدى النونين نحو: (إنْ) كما يجوز ذلك فى (لم أك)[١٧٤].

ويرى المالقى أن وجه الشبه بين (إنَّ) وأخواتها والأفعال المتعدية هو أنها تطلب اسمين وتتضمنهما كتضمن الفعل لهما، يقول [١٧٥]:« (إنَّ) وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد من نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما، وتضمنتهما كتضمنها، وإن اختلفا فيه...».

والذى يبدو لى أن مجموع ما تقدم هو وجه الشبه بين (إنَّ) وأخواتها والأفعال المتعدية، وهذا الشبه هو الذى جعلها تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما كان مجموع ما تقدم هو وجه الشبه؛ لأنها تشبه الفعل فى عمله عملين، النصب والرفع فاستدعى ذلك تقوية الشبه بينهما، وذلك يحصل باعتبار أن كل ما تقدم هو وجه الشبه؛ لأن فى ذلك تقوية للشبه الحاصل بينهما.

هذا وقد أبطل ابن عصفور [١٧٦] بعض أوجه الشبه السابقة بين (إنَّ) وأخواتها والأفعال المتعدية، حيث يرى أن اتصال الضمائر ونون الوقاية بها لا يصلح وجهًا للشبه؛ لأنها إنما اتصلت بها بعد العمل.

والذى يبدو لى أن ما ذهب إليه ابن عصفور لا يساعد عليه؛ لأن اتصال الضمائر ونون الوقاية بـ(إنَّ) وأخواتها قبل العمل، وليس بعده، فإذا قلت: إنه موجود، وإننى موجود، فإن الضمير ونون الوقاية يسبقان – فى اللفظ – معمولى (إنَّ).

---

(١٧٤) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٣٤.

(١٧٥) رصف المبانى صـ١١٨.

(١٧٦) شرح الجمل الكبير ٤٢٣/١.

كما يرى ابن عصفور أن كونها على ثلاثة أحرف وأن أواخرها مفتوحة، وأن معانيها معانى الأفعال ليس موجبًا للعمل، قال [١٧٧]:« ألا ترى أن (ثمَّ) على ثلاثة أحرف، ومفتوحة الأخر كـ(إنَّ)..... وهى مع ذلك لا تعمل ».

وأقول: ما ذكره ابن عصفور، لا يساعد عليه، ويردُّهُ أن ما ذكر من أوجه الشبه لم يوجب لـ(إنَّ) العمل كما زعم، بل الذى أوجب لها العمل هو اختصاصها بالأسماء، أما مشابهتها للأفعال المتعدية من هذه الأوجه وغيرها، فهى التى جعلت عملها النصب والرفع، معنى هذا أنها استحقت العمل ابتداء؛ لاختصاصها، وكان العمل هو النصب والرفع؛ لمشابهتها الأفعال المتعدية، فاندفع بذلك ما ذهب إليه ابن عصفور؛ لأن الشبه الحاصل بينها وبين الأفعال المتعدية، لم يكسبها العمل ابتداءً، وإنما أثَّر فى نوع العمل، فجعله نصبًا ورفعًا.

هذا ولأنه لما كان عمل (إنَّ) وأخواتها النصب والرفع بحق الفرعية؛ إذ هى تشبه الأفعال المتعدية التى ترفع وتنصب، فقد منع النحويون تقدم المرفوع على المنصوب فى باب (إنَّ) إن لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما قال تعالى[١٧٨]﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ وقال سبحانه[١٧٩] ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[١٨٠].

وقد اختلف تعليل النحاة لمنع تقديم المرفوع على المنصوب فى هذا الباب، فيرى سيبويه أنه لا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب هنا؛ لأنها لا تتصرف تصرف

---

(١٧٧) السابق والصفحة نفسها بتصرف.

(١٧٨) سورة المزمل: من الآية (١٢).

(١٧٩) سورة النازعات: من الآية (٢٦).

(١٨٠) يراجع شرح الألفية لابن الناظم صـ١٦٢، والمقتضب ٤/١٠٩-١١٠، واللباب ١/٢١٠، والهمع ١/٤٣٤-٤٣٥.

الأفعال، ولا يضمر فيها ضمير مرفوع، يقول[١٨١]:« ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبدَ الله، تريد: كأن عبدَ الله أخوك؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع، كما يضمر فى (كان)، فمن ثمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما)؛ فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هى بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال».

وقريب من هذا ما ذكره المبرد[١٨٢] من أنها حروف جامدة لا تتصرف فى نفسها، فلا يجوز لها أن تتصرف فى معمولها بالتقديم.

وعلل له الإمام عبد القاهر بأن فى ذلك تفرقة بين الأصل والفرع، يقول[١٨٣]:« وإنما ألزم هذا الوجه[١٨٤]؛ لأجل أنه ليس للحرف حظ فى العمل، وإنما هو محمول على الفعل وفرع عليه، والقياس أن يلزم طريقة واحدة، ولا يجوز الوجهان نحو: إنَّ زيدًا ذاهب، وإنَّ ذاهبٌ زيدًا؛ لئلا يجرى مجرى الفعل نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ، وكان تقديم المنصوب أولى؛ ليكون أبعد من مشابهة الفعل؛ إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه، فإذا أُخِّر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته ».

وعلل العكبرى[١٨٥] لتقديم المنصوب من ثلاث جهات:

---

(١٨١) الكتاب ١٣١/٢.

(١٨٢) المقتضب ١٠٩/٤.

(١٨٣) المقتصد ٤٤٤/١ بتصرف.

(١٨٤) يقصد تقديم المنصوب وتأخير المرفوع.

(١٨٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٨/١-٢٠٩.

الأولى: أن هذه الأحرف فروع فى العمل على الفعل، والفروع تضعف عن الأصول؛ فيجب أن تشبه بالأصول فى أضعف أحوالها، وأضعف أحوال الفعل أن يتقدم منصوبه على مرفوعه نحو: ضرب زيدًا غُلاَمُهُ.

الثانية: أن عمل الفعل فى منصوبه أضعف من عمله فى مرفوعه؛ لأنه فى الرتبة متراخٍ عنه، فلما كان المنصوب أضعف، والمرفوع أقوى؛ جُعل الأضعف يلى (إنَّ)؛ ليقوى بتقدمه، فيعمل فيه العامل الضعيف، وأُخِّر المرفوع، لأنه بقوته يستغنى عن قوة ملاصقة العامل.

الثالثة: أن المرفوع لو تقدم؛ لجاز إضماره، والحرف لا يتصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو فى (قمت) و(قاموا).

وزاد ابن الحاجب[١٨٦]على ذلك علة أخرى، وهى أن الفعل الذى شبهت به له عملان: عمل أصلى وعمل فرعى، فالأصلى أن يتقدم مرفوعه على منصوبه، والفرعى أن يتقدم منصوبه على مرفوعه، و(إنَّ) وأخواتها فرع؛ فأعطيت العمل الفرعى.

والذى يبدو لى أن تقديم المنصوب هنا إنما هو للتنبيه على أنها عملت النصب والرفع بحق الشبه لا بحق الأصل، وبهذا يظهر الفرق بين الأصل والفرع؛ إذ المشبه لا يقوى قوة المشبه به.

هذا وإنما كان المنصوب الاسم، والمرفوع الخبر، ولم يكن الأمر بالعكس؛ لأنه لما وجب رفع أحد المعمولين، تشبيهًا بالعمدة، ونصب الأخر؛ تشبيهًا بالفضلة؛ كان أشبههما بالعمدة الخبر؛ لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر، أو لتمنيه، أو لترجيه، أو لاستدراكه، أو للتشبيه به، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة، ولذا رفع الخبر تشبيهًا بالعمدة، إذ هو المنوط بالحكم، ونصب الاسم تشبيهًا بالفضلة [١٨٧].

---

(١٨٦) الإيضاح فى شرح المفصل ١/١٧٦.

(١٨٧) شرح الجمل الكبير ١/٤٢٤.

هذا وما تقدم من عمل (إنَّ) وأخواتها فى الجزأين هو مذهب البصريين[١٨٨]؛ لأنها أشبهت الفعل لفظًا ومعنى، فهو شبه قوى، استحقت بسببه أن تعمل النصب والرفع فى معموليها.

وذهب الكوفيون[١٨٩] إلى أن (إنَّ) وأخواتها لم تعمل فى الخبر شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها؛ لأنها عملت النصب لشبهها بالفعل، فهى فرع عليه وأضعف منه، والفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، فينبغى ألا تعمل فى الخبر؛ جريًا على القياس فى حط الفروع عن الأصول.

ومما يدل على ضعفها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل كما فى قول الشاعر[١٩٠]:

لا تتركَنِّى فيهِمُ شطيرًا إنِّى إذن أهلكَ أو أطيرا

فنصب (أهلك) بـ(إذن).

وفى المسألة قول ثالث: وهو أن (إنَّ) و أخواتها نصبت الجزأين معًا، وهو قول أبى عبيد القاسم بن سلام[١٩١]، وابن الطراوة[١٩٢]. ونسبه ابن مالك[١٩٣] والمرادى[١٩٤]،

---

(١٨٨) يراجع الكتاب ١٣١/٢، ١٤٨، والمقتضب ١٠٩/٤، والأصول ٢٠٣/١، والإنصاف ١٧٧/١، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢١٠/١، والهمع ٤٣١/١.

(١٨٩) الأصول ٢٠٣/١، والإنصاف ١٧٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٣٣، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢١٠/١، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧٥/١، والجنى الدانى صـ٣٩٣.

(١٩٠) من الرجز، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى الإنصاف ٢٦١/١، وشرح المفصل ١٧/٧، ورصف المبانى صـ٦٦، والتصريح ٢٣٤/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٤.

(١٩١) طبقات الشعراء صـ٦٥، ويراجع المساعد ٣٠٨/١، والهمع ٤٣١/١.

(١٩٢) الجنى الدانى صـ٣٩٤، والهمع ٤٣١/١.

(١٩٣) شرح التسهيل ٩/١.

لبعض الكوفيين، ونسبه ابن عصفور(١٩٥) لبعض النحويين، وعدَّ منهم ابن سلام، وحكى المرادى(١٩٦)، وابن هشام(١٩٧)، والسيوطى(١٩٨) أنه لغة لبعض العرب.

وجوَّزه الفراء(١٩٩) فى (ليت) خاصة، وحكاه المرادى(٢٠٠) عنه فى (لعل) أيضًا.

واستدل لنصب الجزأين بقول عمر بن أبى ربيعة(٢٠١):

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ ... خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُراسَنا أَسَدًا

وقول الآخر(٢٠٢):

إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَروزا ... تأكلُ كلَّ ليلةٍ قفيزا

وقول محمد بن ذؤيب(٢٠٣):

---

(١٩٤) الجنى الدانى صـ٣٩٣.

(١٩٥) شرح الجمل الكبير ٤٢٤/١.

(١٩٦) الجنى الدانى صـ٣٩٤.

(١٩٧) المغنى ٨٣/١.

(١٩٨) الهمع ٤٣١/١.

(١٩٩) معانى القرآن ٣٥٢/٢، ويراجع شرح التسهيل ٩/١، وشرح الجمل الكبير ٤٢٥/١، والمساعد ٣٠٧/١.

(٢٠٠) الجنى الدانى صـ٣٩٤.

(٢٠١) من الطويل، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى صـ٣٩٤، وشرح شواهد المغنى صـ١٢٢، والدرر ١٦٧/٢، ولم أقف عليه فى ديوانه. وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشرح الجمل الكبير ٤٢٤/١، والمغنى ٨٣/١، والهمع ٤٣١/١.

(٢٠٢) من الرجز، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى نوادر أبى زيد صـ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/١، والهمع ٤٣١/١، والدرر ١٦٧/٢.

كـــأنَّ أذنيـــه إذا تشـــوَّفا قـادمـــةً أو قلمًـــا مُحَرَّفـــا

وقول العجاج(٢٠٤):

يـــا ليـــت أيـــام الصـــبا رواجعـــا

وقول القطامى(٢٠٥):

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفتى والشـــيب كـــان هـــو البـــدئ الأول

والذى يبدو لى أن الأولى هو ما ذهب إليه البصريون من أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، يدل على صحته أمران:

الأول: ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع، فمـــا ذهب إليه الكوفيون من أنها لم تعمل فى الخبر، فيه ترك القياس ومخالفة الأصول لغيـــر فائدة، وذلك لا يجوز(٢٠٦).

الثانى: أن (إنَّ) وأخواتها، تقتضى الاسم والخبر معًا، ولا يتم المعنـــى إلا بهمـــا، فوجب أن تعمل فيهما، على أن اقتضاءها للخبر فى غاية القوة؛ لأنه محط الفائـــدة، ولا

---

(٢٠٣) من الرجز، وهو لمحمد بن ذؤيب فى الدرر ١٦٨/٢، وخزانة الأدب ٢٣٧/١٠، ٢٤٠، وللعمـــانى فـــى سمط اللآلى صـــ٨٧٦. وبلا نسبة فى الخصائص ٤٣٠/٢، وديوان المعانى٣٦/١، وشـــرح التســـهيل ٩/٢، وتخليص الشواهد صـــ١٧٣، والهمع ٤٣٢/١.

(٢٠٤) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ و شرح شواهد المغنى ٦٩٠/٢، ولرؤبة فى شـــرح المفصـــل ١٠٤/١، وليس فى ديوانه. وبلا نسبه فى الكتاب ١٤٢/٢، وشرح عمدة الحافظ صـــ٤٣٤، ورصف المبـــانى صـــ٢٩٨، والجنى الدانى صـــ٤٩٢، والدرر ١٧٠/٢، وخزانة الأدب ٢٣٤/١٠، ٢٣٥.

(٢٠٥) من الكامل، وهو للقطامى فى ديوانه صـــ٧، وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣٥٢/٢، وأمالى ابـــن الشجرى ٦٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١.

(٢٠٦) الإنصاف ١٨٥/١، والمقاصد الشافية ٣٠٨/٢.

يسوغ حذفه إلا أن يكون فى الكلام دليل عليه، والمفعول الصحيح يسوغ حذفه، نحو قولك: علم زيدٌ، وهذا يدل على قوة اقتضاء (إنَّ) لخبرها، فوجب أن تعمل فيه(٢٠٧).

على أن ما ذهب إليه الكوفيون من أن (إنَّ) وأخواتها لم تعمل فى الخبر شيئًا، يؤدى إلى إحداث العمل بلا عامل، بيان ذلك: أن خبر (إنَّ) مرفوع قبل دخولها إما بالابتداء، وإما بالمبتدأ، وإما بهما، وقد زال كل ذلك بدخول (إنَّ)، وهذا يؤدى إلى وجود عمل بلا عامل، والمخلص من ذلك نسبة العمل لـ(إنَّ)(٢٠٨).

وأما احتجاج الكوفيين بأن (إنَّ) وأخواتها تعمل لشبهها بالفعل، فينبغى أن تكون أقل منه فى العمل؛ لأن الفروع تنحط عن درجة الأصول، فيردُّه أن بين عملهما فرقًا، من جهة أنها لا تتصرف فى أخبارها، فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم، يقول العكبرى (٢٠٩):« وأما ضعف هذه الحروف فقد ظهر فى عدم تصرفها، وذلك كافٍ ».

على أن فى الفروع ما يعمل عمل الأصول كاملاً نحو اسم الفاعل يعمل لشبهه الفعل، ويعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب (٢١٠).

وأما احتجاج الكوفيين بقول الشاعر:

إنَّـــــى إذن أهلـــــك أو أطـــــيرا

فقد حمله البصريون على عدة أوجه(٢١١):

---

(٢٠٧) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٣٦، واللباب ٢١٠/١.

(٢٠٨) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٣٥، واللباب ٢١١/١.

(٢٠٩) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢١٢/١.

(٢١٠) الإنصاف ١٧٨/١.

الأول: أنه شاذ لا يحتج به، ولا تُناقض به الأصول.

الثانى: أن خبر (إنَّ) محذوف والتقدير: إنى أذلُّ، ثم ابتدأ وقال: إذن أهلك، فحذف الخبر؛ لدلالة ما بعده عليه.

الثالث: أن فى الكلام قولاً محذوفًا هو الخبر، والتقدير: إنى أقول، والقول يحذف كثيرًا.

الرابع: أن (إذن أهلك أو أطير) فى موضع الخبر، كقولك: لن أذهب، فشبه (إذن) بـ(لن).

وأما ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الجزأين بعدها، فيرده أن (إنَّ) وأخواتها عملت النصب والرفع؛ لأنها تشبه الفعل المتعدى لمفعول واحد، فلا يجوز أن تنصب الجزأين، حتى لا ترتفع درجة الفرع عن درجة الأصل.

على أن ما احتج به لذلك يمكن ردُّهُ إلى مذهب البصريين فقول عمر بن أبى ربيعة:

إنَّ حراسنا أسدًا

التقدير: يشبهون أسدًا، أو تجدهم أسدًا، أو تلقاهم أسد، أو كانوا أسدًا، ونحو ذلك، والجملة فى موضع خبر (إنَّ).[٢١٢] وقول الراجز:

إنَّ العجوز خَبَّةً حروزا

---

(٢١١) يراجع ذلك فى الإنصاف ١٧٩/١، والتبيين صـ٣٣٨، واللباب صـ٢١١، والإيضاح فى شرح المفصل ١٧٦/١.

(٢١٢) شرح التسهيل ٩/٢، وشرح الجمل الكبير ٤٢٥/١، والجنى الدانى صـ٣٩٤.

الخبر هو (تأكل)، و(خبة جروزا) حالان من فاعل (تأكل) [٢١٣]، أو منصوبان على الذم[٢١٤].

وأما قول القطاعي:

ليت الشباب هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البدئ الأول

فقد حمله ابن مالك على أن الأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذف (كان)، وأبرز الضمير، وبقى النصب بعده دليلاً قال ابن مالك[٢١٥]:« ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائى أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب..... ويقوى ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و(إنّ) كثيرًا، كقوله تعالى[٢١٦]﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾.....[٢١٧]﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمًا ﴾.

وحكى الشاطبى[٢١٨] أن الرواية برفع (الرجيع)، وعليه فالبيت على مذهب البصريين.

وأما قول الشاعر:

كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفا قادمةً أو قلمًا مُحَرّفَا

---

(٢١٣) شرح التسهيل ١٠/٢، والمساعد ٣٠٨/١.

(٢١٤) شرح الجمل الكبير ٤٥٦/١.

(٢١٥) شرح التسهيل ٩/٢-١٠ بتصرف.

(٢١٦) سورة النساء: من الآية (٧٣).

(٢١٧) سورة النساء: من الآية (٢٩).

(٢١٨) المقاصد الشافية ٣١١/٢.

فقد حمله ابن مالك[٢١٩] على أن (قادمة) و (قلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تَشَوَّفا يخلفان قادمة.

ويرى ابن عصفور أنه لحن قال[٢٢٠]:« وأما قول أبى نخيلة، فإن الأصمعى وأبا عمرو لحناه بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير فصيح، لما جاز لهما ذلك ».

وأما قول رؤبة:

*** يا ليت أيام الصبا رواجعا ***

فقد حمله ابن عصفور[٢٢١] على أن الخبر محذوف، والتقدير:أقبلت رواجعًا. فاندفع ما استدل به من جوَّز نصب الجزأين بعد (إنَّ)، فلم يسلم لهم دليل من سماع أو قياس.

وإن صح أن نصب الجزأين بعد (إنَّ) لغة لبعض العرب، فهى لغة نادرة وضعيفة، يحتج بها في موضعها، ولا يجوز القياس عليها.

فبان بما تقدم صحة ما ذهب إليه البصريون من أن (إنَّ) وأخواتها عملت النصب والرفع في معموليها؛ تشبيهًا لها بالفعل المتعدى لواحد، وأنه لما كان كل واحد منها لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار، تنزلت منزلة العمد من الأفعال؛ فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات؛ فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب[٢٢٢].

---

(٢١٩) شرح التسهيل ١٠/٢.

(٢٢٠) شرح الجمل الكبير ٤٢٦/١.

(٢٢١) السابق ٤٢٥/١.

(٢٢٢) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١.

عمل (ظن) وأخواتها

(ظن) وأخواتها [٢٢٣]، من جملة نواسخ الابتداء، فهى داخلة على المبتدأ والخبر، هذا مذهب الجمهور [٢٢٤]. وتفرد السهيلى [٢٢٥] بمخالفة جمهور النحويين، فذهب إلى أنها غير داخلة عليهما، بل استعملت ابتداءً مع مفعوليها . واحتج بأن جمهور النحويين قالوا ما قالوا ؛ لأنهم رأوا أن هذه الأفعال، يجوز ألا تذكر، فيكوَّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، وقد أبطل هذا بأنك إذا قلت : ظننت زيدًا عمرًا، لا يجوز لك أن تحذف (ظننت) وتقول : زيد عمرو، إلا على جهة التشبيه، وهذا غير مراد مع (ظن) ؛ لأنك لا تريد أن تقول : ظننت زيدًا شبه عمرو، بل هو عمرو نفسه.

والذى عليه العمل هو ما ذهب إليه الجمهور من أن هذه الأفعال من جملة النواسخ، فهى داخلة على المبتدأ والخبر، وليس دليلهم ما قاله السهيلى، بل الدليل هو أنه إذا ألغيت هذه الأفعال، رجع المفعولان إلى الابتداء والخبر ولو تأويلاً، نحو : جعلت الطين إبريقًا، وصيَّرت الخشب مكتبًا، فلا يجوز الطين إبريق، والخشب مكتب؛ لأن الخبر

---

(٢٢٣) تسمى أيضًا (أفعال القلوب)؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، فالظن والعلم ونحوهما مما يختص بالقلب. و(ظن) وأخواتها على قسمين : القسم الأول : أفعال القلوب، وهى على أربعة أنواع : الأول : ما يفيد فى الخبر يقينًا، وهى : وجد، وألفى، وتعلَّم بمعنى اعلم، ودرى. الثانى: ما يفيد فى الخبر رجحانًا، وهى : جعل، وحجا، وعدَّ، وهب، وزعم. الثالث : ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهى : رأى وعلم. الرابع : ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وهى، ظن، وحسب، وخال. القسم الثانى : أفعال التصيير نحو : جعل بمعنى حَوَّلَ، وردَّ، وترك، واتخذ، وتَخِذَ، وصيَّر، ووهب، فتسميتها بأفعال القلوب إنما هو من تسمية الجزء باسم الكل. يراجع: أوضح المسالك ٢٨/٢-٤٨، والمقاصد الشافية ٤٥٢/٢.

(٢٢٤) التذييل والتكميل ٥/٦، والارتشاف صـ٢٠٩٧، والتصريح ٢٤٦/١.

(٢٢٥) منهج السالك ٣٢٧/١، والتذييل والتكميل ٥/٦، والارتشاف صـ٢٠٩٧، والمساعد ٣٥٢/١، والتصريح ٢٤٦/١، والهمع ٤٨٦/١-٤٨٧.

يجب أن يكون نفس المبتدأ فى المعنى، وإنما يجوز ذلك بشىء من التأويل، كأن يقدر : الطين سيتحول إلى إبريق، والخشب إلى مكتب(٢٢٦).

هذا وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل ؛ لأنها لا تؤثر فى الجملة بعدها، بيان ذلك أن العوامل الداخلة على الجمل الأصل فيها ألا تؤثر فيها، إلا أنهم شبهوها بـ(أعطيت) وبابه مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فعملت النصب فى مفعوليها، وعليه فعملها ليس بحق الأصالة، وإنما هو بالحمل على (أعطيت) وبابه.

يقول سيبويه(٢٢٧) :« وكذلك الحروف التى بمنزلة (حسبت) و(كان)... إنما يجعلان المبتدأ والمبنى عليه فيما مضى يقينًا أو شكًا أو علمًا، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كـ(ضربت) و(أعطيت) إنما يجعلان الأمر فى علمك يقينًا أو شكًا فيما مضى».

ويقول المبرد(٢٢٨) :« والفصل بين (علمت) و(ظننت) وبابهما، وبين سائر الأفعال، أن (علمت) وبابها ليست أفعالاً واصلة منك إلى غيرك، وإنما هى إخبار بما هجس فى نفسك من يقين أو شك، فإذا قلت : علمت زيدًا قائمًا، فإنما أثبت القيام فى علمك، ولم توصّل إلى ذات (زيد) شيئًا... و(ضربت) وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها.... وكذلك (أعطيت) وبابها نحو : أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت زيدًا ثوبًا، إنما هى أفعال حقيقية ».

---

(٢٢٦) مصباح السالك ٧١/٢.

(٢٢٧) الكتاب ٣٦٦/٢ بتصرف .

(٢٢٨) المقتضب ٤٠٣/٤-٤٠٤ بتصرف، ويراجع ١٨٨/٣-١٨٩.

ويقول ابن يعيش[٢٢٩] :« اعلم أن هذه الأفعال غير مؤثرة، ولا واصلة منك إلى غيرك وإنما هى أمور تقع فى النفس ».

ويقول ابن أبى الربيع[٢٣٠] :« هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، فكان يجب ألا تؤثر، ألا ترى أنك تقول : سمعت من عمرو زيد عالم..... فلا تؤثر (سمعت) فى المبتدأ والخبر ؛ لأن العوامل لا تؤثر فى الجمل، وكذلك : تقول زيد منطلق ؟ ولا تؤثر (تقول) ؛ لأن العوامل لا تؤثر فى الجمل ».

ويقول أبو حيان[٢٣١] :« وكان ينبغى ألا تؤثر فى المبتدأ والخبر، لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها، إلا أنهم شبهوها بـ(أعطيت)، فنصبت الاسمين ».

ويقول فى موضع آخر[٢٣٢] :« عمل (ظننت) وأخواتها، إنما هو للتشبيه بـ(أعطيت) » .

ويقول المكودى[٢٣٣] :« من نواسخ الابتداء (ظن) وأخواتها، فتدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما – بعد أخذها الفاعل – مفعولين على التشبيه بـ(أعطيت)».

ويقول السيوطى[٢٣٤] :« وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبتهما مفعولين، وكان الأصل ألا تؤثر فيهما، إلا أنهم شبهوها بـ(أعطيت) فنصبت الاسمين».

---

(٢٢٩) شرح المفصل ٧٨/٧ .

(٢٣٠) البسيط فى شرح جمل الزجاج ٤٣١/١ بتصرف .

(٢٣١) التذييل والتكميل ٥/٦ .

(٢٣٢) السابق ٦/٦ .

(٢٣٣) شرح المكودى على الألفية ١١٢/١.

فبان بما تقدم من نصوص النحويين وأقوالهم أن عمل (ظن) وأخواتها ليس بحق الأصالة، وإنما هو تشبيه بـ(أعطيت) وبابها مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

ووجه الشبه بين باب(ظن) وباب (أعطى) من جهات :

الأولى : أنهما فعلان، فـ(ظن) وأخواتها أفعال، كما أن (أعطيت) وبابها أفعال[٢٣٥].

الثانية : أن (ظن) وأخواتها تطلب اسمين، كما أن (أعطيت) وبابها كذلك[٢٣٦].

فإن قلت : فهلا نصبت (قرأ) و(قال) ونحوهما المبتدأ والخبر تشبيهًا بـ(أعطيت) لأنهما يطلبان اسمين كـ(أعطيت) ؟.

قلتُ : أجاب عن ذلك ابن عصفور[٢٣٧] بأن (ظن) وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أن (أعطيت) لا يطلب إلا اسمين، أما (قرأ) و(قال) ونحوهما، فقد يقع بعدها الجمل الفعلية نحو : قال زيد : نجح محمد، وقرأت : اقتربت الساعة، فلما كانت (ظن) وأخواتها أشبه بـ(أعطيت) وبابها من نحو (قرأ) و(قال) نصبت المبتدأ والخبر، بخلاف (قال) و(قرأ) ونحوهما.

الثالثة : احتياج معنى كلٍ منهما إلى المفعولين[٢٣٨].

---

(٢٣٤) الهمع ٤٨٦/١ .

(٢٣٥) شرح الجمل الكبير ٣١٥/١.

(٢٣٦) السابق والصفحة نفسها .

(٢٣٧) السابق والصفحة نفسها.

(٢٣٨) حاشية ابن حمدون على شرح المكودى على الألفية ١٩٢/١.

الرابعة : أن (ظن) وأخواتها تطلب المفعولين من جهتين مختلفتين، وكذلك الحال فى باب (أعطى).

يقول ابن أبى الربيع[٢٣٩] :« إذا قلت : علمت زيدًا جالسًا، إنما جئت بـ(علمت) لما استفيد من (جالس)، وجئت بما يدل ليعلم من المسند إليه (جالس) فـ(علمت) طالبة للخبر من جهة وصفها، وطالبة بالمبتدأ من جهة أن النطق بهما لابد له منه، فصارت لذلك طالبة بالمبتدأ والخبر من جهتين مختلفتين، فأشبهت لذلك (أعطيت) وأخواتها ؛ لأنها تطلب المفعولين من جهتين، ألا ترى أنك إذا قلت : كسا زيد عمرًا ثوبًا، فـ(كسا) طالبة للمكسوِّ والكسوة من جهتين مختلفتين، فعملت (ظننت) وأخواتها لذلك فى المبتدأ والخبر، ونصبتهما كما نصبت (أعطيت) المفعولين ».

فإن قلت : تشبيه (ظن) وأخواتها بـ(أعطى) مبنى على أن (أعطى) وأشباهها تنصب مفعولين، لكنَّ الكوفيين[٢٤٠] يرون أنها تنصب مفعولاً واحدًا، والثانى منصوب بفعل مقدر، فإذا قلت : أعطيت زيدًا درهمًا، فالتقدير : وقبل درهمًا، أو وأخذ درهمًا.

قلتُ : ما ذهب إليه الكوفيون دعوى بلا دليل، حيث لم يُلفظ بهذا الفعل المزعوم، ثم إن مذهبهم لا يستقيم إلا بالتأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

وقد نسب أبو حيان[٢٤١] والسيوطى[٢٤٢] إلى الفراء أن هذه الأفعال عملت النصب فى مفعوليها ؛ لأنها أشبهت من الأفعال ما يطلب اسمين أحدهما مفعول بـه، والثانى

---

(٢٣٩) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٤٣١/١-٤٣٢.

(٢٤٠) التذييل والتكميل ٧/٦.

(٢٤١) السابق ٦/٦، والارتشاف صـ٢٠٩٧.

(٢٤٢) الهمع ٤٨٦/١.

منصوب على التشبيه بالحال نحو : أتيت زيدًا ضاحكًا، واحتج لهذا بوقوع الجمل والظروف والمجرورات فى موقع المنصوب الثانى فى باب (ظن) كما تقع الحال، ولا يقع شىء من ذلك موقع المفعول به؛ فدل ذلك على أن (ظن) وأخواتها مشبهة بـ(أتى) ونحوه مما ينصب اسمين أولهما مفعول به، وثانيهما منصوب على التشبيه بالحال.

هذا وعبارة سيبويه فى الكتاب تحتمل أنها عنده مشبهة بـ(أعطى) وبابه و(رأيت) ونحوه مما يطلب منصوبين أحدهما مفعول به وثانيهما منصوب نصب الحال حيث يقول(٢٤٣) :« هذا باب الأفعال التى تستعمل وتلغى، فهى ظننت، وحسبت، وخلت..... فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة (رأيت)، و(ضربت)، و(أعطيت) فى الإعمال والبناء على الأول.....».

فشبهها بـ (رأيت) و(أعطيت).

والذى يبدو لى أن تشبيه (ظن) وأخواتها بـ(أتى) ونحوه مما يطلب اسمين منصوبين لا يساعد عليه ؛ لأن تشبيه (ظن) وأخواتها بـ(أعطى) وما يشبهها أقوى من تشبيهها بـ(أتى) ونحوه مما يطلب اسمين منصوبين ؛ لأن (أعطى) وبابه أصل فى نصب المفعولين، بخلاف (أتى) ونحوها، حيث تستعمل كثيرًا متعدية لمنصوب واحد نحو : أتيت زيدًا ورأيت محمدًا.

وما ذهب إليه الفراء من أن المنصوب الثانى فى باب (ظن) وأخواتها منصوب على التشبيه بالحال، مدفوع من جهات (٢٤٤) :

---

(٢٤٣) الكتاب ١١٨/١-١١٩ بتصرف .

(٢٤٤) يراجع ذلك فى الإنصاف صـ٨٢١-٨٢٨، والمساعد ٣٥٢/١، والتذييل والتكميل ٧/٦، والمقاصد الشافية ٤٥٣/٢.

الأولى : أن المفعول الثانى هنا يقع معرفة، ومضمرًا، واسمًا جامدًا، ولا يكون شىء من ذلك حالاً على الصحيح.

فإن قلت المعرفة هنا مؤولة بالنكرة كما فى نحو : رجع عوده على بدئه، قلتُ : وقوع الحال معرفة جاء فى ألفاظ قليلة غير قياسية، فلا يبنى عليها حكم، بخلاف وقوع المعرفة مع (ظننت) وأخواتها، فإنه كثير جدًا، فتباينهما فى الكثرة والقلة دليل على تباينهما فى الحكم(٢٤٥).

الثانية : أن الحال يتم الكلام بدونها، والمنصوب الثانى هنا لا يتم الكلام بدونه.

الثالثة : أن المنصوب الثانى فى باب(ظن) وأخواتها يرفع عند الإلغاء أو التعليق كما فى نحو : زيد ظننت قائم، والحال لا ترفع بحال.

الرابعة : أن الظروف قد تنصب على التشبيه بالمفعول به، وكذلك فإن الجار والمجرور قد يكونان فى موضع المفعول به نحو قولك : مررت بزيد، فإنك إذا اضطررت إلى حذف الجار، نصبت الاسم، فقلت : مررت زيدًا.

وكذا فإن الجملة قد تقع موقع المفعول به، كما فى نحو قولك : قال زيد عمرو منطلق، فجملة (عمرو منطلق) فى محل نصب مفعول به مقول القول.

هذا ويرى الأنبارى(٢٤٦) أن التأثير ليس شرطًا فى العمل، وإنما شرط العمل أن يكون للعامل تعلق بالمفعول، فإن تعلق به؛ تعدى إليه، سواء كان مؤثرًا أو لم يكن كذلك.

---

(٢٤٥) المقاصد الشافية ٤٥٣/٢ .

(٢٤٦) أسرار العربية صـ١٥٨-١٥٩، ويراجع شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧.

وعليه فـ(ظن) وأخواتها عنده عملت ابتداءً؛ لأن لها تعلقًا بما عملت فيه، أما تعلقها بالخبر ؛ فلأنه موضع الفائدة، وأما تعلقها بالمبتدأ، فلأنه صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة.

وما ذهب إليه الأنبارى إنما يجوز فيما يدخل على الجملة مما شأنه وأصله أن يدخل على المفرد فإن الجملة حينها تنزل منزلة المفرد، وتبقى على حالها حكاية، والاسم فيها أو الفعل يكون أحد جزأيها، فكأنه بعض الكلمة، والعامل لا يعمل فى بعض الكلمة.

أما (ظن) وأخواتها، فليس من شأنها أن تدخل على مفرد، ونظيرها فى هذا (إنَّ) وأخواتها و(كان) وأخواتها، وعليه فإنها تصير مثل الفعل الداخل على اثنين، فما كان فعلاً من ذلك جرى مجرى الأفعال، فعمل عملها من أجل التشبيه بها، وما كان غير فعل عمل بالتشبيه أو لم يعمل بحكم أصله، وهذا مذهب سيبويه والنحويين المتقدمين(٢٤٧)

هذا ولأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فقد ظهر ضعف هذه الأفعال، وانحطاطها عن باب (أعطيت) فى جواز إلغائها أو تعلقها عن العمل.

أما الإلغاء فهو ترك العمل لفظًا وتقديرًا لغير مانع، وذلك إذا توسطت أو تأخرت عن معموليها، نحو : زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت(٢٤٨).

وهذا الإلغاء جائز عند الجمهور لازم عند الأخفش(٢٤٩)، والسر فى الإلغاء هنا أن هذه الأفعال ضعيفة فى العمل، وإذا تقدم عليها معمولاها أو أحدهما، ازدادت ضعفًا، فلم تقو على العمل.

---

(٢٤٧) الكتاب ٣/٣٢٦-٣٢٧، والتذييل والتكميل ٦/٧.

(٢٤٨) يراجع الكتاب ١/١١٩-١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨٤-٨٦، واللباب فى علل البناء والإعراب ١/٢٥١، وشرح الجمل الكبير ١/٣١٤-٣١٧، وشرح الكافية الشافية ١/٢٤٧-٢٤٩، ومنهج السالك ١/٣٣٣-٣٣٧، والمقاصد الشافية ٢/٤٦٧-٤٧٧، والهمع ١/٤٩٠-٤٩٤.

يقول ابن يعيش[٢٥٠] :« ولأجل كونها ضعيفة فى العمل جاز أن تلغى عن العمل».

ويقول ابن الحاجب [٢٥١] :« إذا توسطت أو تأخرت، حصل بعض الضعف، فيقوى الرجوع إلى أصل مفعولها ».

ويعلل الأشمونى لذلك بقوله[٢٥٢] :« لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه، تأثير الفعل فى المفعول؛ لأن متناولها فى الحقيقة ليس الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التى تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين، فهى ضعيفة العمل ».

وعليه، فلما كانت (ظننت) وأخواتها ضعيفة العمل، وازدادت ضعفًا بتأخرها أو توسطها بين معموليها؛ جاز ألا يراعى شبهها بـ(أعطيت) وبابها، فتلغى عن العمل[٢٥٣].

والعلامة ابن عصفور يرى أن إلغاء عمل أفعال القلوب إنما هو صورة من صور الرجوع إلى الأصل فى النحو العربى ؛ لأن الأصل فيها ألا تعمل، يقول[٢٥٤] :« وإنما ألغيت هذه الأفعال... لأن بابها ألا تعمل..... لكنها شبهت بـ(أعطيت) وبابها فى أنها أفعال كما أنها أفعال، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك.... فإذا ثبت أن الأصل فيها ألا تعمل، تبين لم انفردت بالإلغاء ؛ لأن فى ذلك رجوعًا إلى الأصل ».

---

(٢٤٩) المقرب ١١٧/١، وشرح الجمل الكبير ٣١٤/١، والتذييل والتكميل ٥٤/٦، والهمع ٤٩٠/١-٤٩١.

(٢٥٠) شرح المفصل ٨٤/١.

(٢٥١) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٢/٢ .

(٢٥٢) شرح الأشمونى ٣٦٤/١ .

(٢٥٣) التذييل والتكميل ٦٢/٦.

(٢٥٤) شرح الجمل الكبير ٣١٥/١ بتصرف .

وكيف تصرفت الحال، فإن فى إلغاء أفعال القلوب دليلاً على أن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول وأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به.

هذا وكلما تباعد الفعل عن الصدر؛ ازداد ضعفًا، وعليه، فالإلغاء فى نحو: زيد قائم ظننت، أقوى من الإلغاء فى : زيد ظننت قائم(٢٥٥).

وإذا ألغيت هذه الأفعال، كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر، كأنك قلت : زيد قائم فى ظنى(٢٥٦).

ولا يكون الإلغاء فى باب (أعطيت) ؛ لأن متعلقاتها غير مرتبطة بأنفسها، فتبقى على حالها، ألا ترى أن قولك : أعطيت الفقير دينارًا، لو ألغيته لم ينتظم (الفقير) مع (الدينار) كلامًا مفيدًا، إذ لا رابط بينهما بخلاف باب (ظن) (٢٥٧).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن (أعطيت) وبابها أفعال قوية مؤثرة فيما بعدها، فتعمل متوسطة ومتأخرة ولا تلغى، كما عملت متصدرة.

ولو أنك ألغيت عمل (أعطيت) وبابها، لفسد الكلام، ألا ترى أن قولك : زيد ظننت فاهم، بمنزلة : فاهم فى ظنى، وليس كذلك قولك : الفقير أعطيت درهم، إذ لا يجوز: الفقير درهم فى إعطائى فهو محال من القول (٢٥٨).

---

(٢٥٥) الكتاب١/١١٩-١٢٠ وأسرار العربية صـ١٦١-١٦٢، وشرح المفصل ٨٤/٧، والبسيط فى شرح جمل الزجاج ٤٣٩/١.

(٢٥٦) شرح المفصل ٨٥/٧.

(٢٥٧) الإيضاح فى شرح المفصل٦٢/٢.

(٢٥٨) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٨/١.

وكذا لا يدخل الإلغاء الأفعال المتعدية لواحد نحو (ضربت) ؛ لأنك إذا حاولت الإلغاء فى نحو : ضربت زيدًا، فإنه يترتب عليه أن يكون (زيدًا) كالشىء المطّرح الذى ليس له وجه يحمل عليه ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، من حيث لا تجد له خبرًا، ولا يكون فاعلاً ؛ لأنه مفعول به، وليس له فعل بعد إلغاء (ضرب)، ولا يجوز أن تقول إن التقدير : إنى أقول زيد ضربت، فتجعله مبتدأ، و(ضربت) خبرًا عنه؛ لأن (ضربت) لا يكون خبرًا عن (زيد) حتى تقدر تعديه إلى ضميره نحو : زيد ضربته ؛ لأن جملة الخبر لابد فيها من عائد إلى المبتدأ، وإذا فعلت؛ كان ذلك إعمالاً لا إلغاءً[٢٥٩].

هذا والكوفيون والأخفش[٢٦٠] يراعون ضعف أفعال القلوب متقدمة، كما راعوه متوسطة ومتأخرة، فيجوزون إلغاءها حال تصدرها، خلافًا للبصريين[٢٦١]، مستدلين بالسماع ومنه قول بعض الفزاريين[٢٦٢] :

كذاك أدبتُ حتى صار من خلقى ... أنى وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ

وقول كعب بن زهير[٢٦٣] :

---

(٢٥٩) السابق والصفحة نفسها.

(٢٦٠) معانى القرآن للأخفش٤٦٨/٢، وشرح الجمل الكبير ٣١٥/١، وشرح التسهيل ٨٦/٢، والتذييل والتكميل ٥٧/٦، وأوضح المسالك ٥٦/٢، والتصريح ٢٥٨/١، والهمع ٤٩١/١.

(٢٦١) المقتضب ١١/٢ والجمل صـ٢٩، واللمع صـ٥٣، وشرح المفصل ٨٥/٧، والتذييل والتكميل ٥٧/٦.

(٢٦٢) من البسيط وهو لبعض الفزاريين فى الدرر ٢٥٧/٢، وخزانة الأدب١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠، وبلا نسبة فى المقرب ١١٧/١، وشرح الجمل الكبير ٣١٤/١، وشرح عمدة الحافظ صـ٢٤٩، وتخليص الشواهد صـ٤٤٩، والتصريح ٢٥٨/١، وشرح الأشمونى ٣٦٧/١.

(٢٦٣) من البسيط وهو لسيدنا كعب بن زهير فى ديوانه صـ٦٢، وشرح عمدة الحافظ صـ٢٤٨، والتصريح ٢٥٨/١، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، والدرر ١٧٢/١، ٢٥٩/٢، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٥٨/٢، وشرح الأشمونى ٣٦٦/١.

أرجــو وآمــل أن تــدنو مودتُهــا ومــا إخــالُ لــدينا منــكِ تنويــلُ

والبصريون يؤولون ذلك على وجوه[٢٦٤] :

الأول : أن يكون من باب التعليق، والمعلق هو لام الابتداء المقــدرة، والأصــل : لملاك، ثم حذفت اللام، وبقى التعليق .

الثانى : أن يكون من الإلغاء ؛ لأن التوسط المجيز للإلغاء لــيس التوســط بــين المعمولين فحسب، بل إن توسط العامل فى الكلام مجيز للإلغاء أيضًا، والعامل هنا سُبق بــ(إنَّ واسمها) و(ما) النافية.

الثالث : أن هذا من باب الإعمال، والمفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشــأن، والأصل (وجدته)، و(إخاله).

والذى يبدو لى أنه لا غرابة فى إلغاء أفعال القلوب متصدرة لأمور :

الأول : أنها أفعال ضعيفة، عملت تشبيهًا بــ(أعطيت) وبابهــا، فالأصــل فيهــا ألا تعمل، فإذا رجعت إلى أصلها، فلا غرابة فى ذلك.

الثانى : أن ما بعدها له إعراب مستقل قبل دخولها، وينتظم منه كلام مفيد، فيجوز إبقاؤه على أصله بعد دخولها، ولذلك يقول ابن الحاجب[٢٦٥] :« أما إذا تقدمت، فالوجــه الإعمال.... وقد نُقل جواز الإلغاء، ولا بُعد فيه ؛ لأن المعنى فى صحة الإلغــاء قــائم تقدمت أو تأخرت، وهو أن متعلقها له إعراب مستقل قبل دخولها، فجعل بعــد دخولهــا على أصله، وجعلت هى تفيد معناها خاصة، وهذا حاصل تقدمت أو تأخرت » .

---

(٢٦٤) يراجع ذلك فى الكتاب ٤٧٤/١، وشرح الجمل الكبير ٣١٤/١-٣١٥، وأوضح المسالك ٥٩/٢، والهمــع ٤٩٢/١.

(٢٦٥) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٢/٢ بتصرف .

الثالث : أن تخريجات البصريين لما ورد من إلغائها متصدرة لا تخلو من التكلف والتأويل، فالأولى اطراحها، طالما وجدت عنها مندوحة.

وأما التعليق، فهو ضرب من الإلغاء، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا، والتعليق إبطال عمله لفظًا لا تقديرًا، ولذا يجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب(٢٦٦).

ولا يكون التعليق إلا لوجود مانع ومنه: كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو قوله تعالى(٢٦٧) ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾، أو مضافًا إليه نحو: علمت أبو من زيد ؟ أو مدخولاً له نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ أو مدخولاً لـ(ما) النافية نحو قوله ﷻ (٢٦٨)﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾، وقوله سبحانه(٢٦٩)﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ أو لـ(إنْ) النافية نحو قوله ﷻ (٢٧٠)﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ أو (لام الابتداء) نحو قوله عز اسمه(٢٧١)﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ إلى غير ذلك من المعلقات التى ذكرها النحاة(٢٧٢).

---

(٢٦٦) شرح المفصل ٨٦/٧.

(٢٦٧) سورة الكهف : من الآية (١٢).

(٢٦٨) سورة فصلت : من الآية (٤٨).

(٢٦٩) سورة الأنبياء : من الآية (٦٥).

(٢٧٠) سورة الإسراء : من الآية (٥٢).

(٢٧١) سورة البقرة : من الآية (١٠٢).

(٢٧٢) يراجع الكتاب١٤٩/١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ١٤٩/٣، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٥١/١، وشرح المفصل ٨٦/٧-٨٨، وشرح الجمل الكبير ٣١٩/١-٣٢٢، وشرح الكافية الشافية٢٤٩/١-٢٥١، والتذييل والتكميل ٧٨/٦-٨٧، والمقاصد الشافية ٤٧٧/٢-٤٨٥، والهمع ٤٩٤/١-٤٩٦.

وإنما علقت هذه الأشياء أفعال القلوب عن العمل ؛ لأن لها الصدارة فى الكلام، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها(٢٧٣).

ولا يكون التعليق فى باب (أعطيت) ؛ لأنها أفعال قوية لا يقوى معلق على منع عملها فى معموليها، فعملها بحق الأصالة، وليس بالحمل على فعل آخر، بخلاف أفعال القلوب، فإنها تعمل تشبيهًا بها ولو علقت (أعطيت) وبابها فقلت : أعطيت لزيد درهم، كان محالاً من القول ؛ لأنه يؤدى إلى فساد المعنى والكلام(٢٧٤).

هذا ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق أفعال التصيير ؛ لقوتها ؛ لأن متناولها الذوات لا الأشخاص، وأثرها ظاهر فى الغالب، فهى أقوى فى العمل من أفعال القلوب، وأكثر شبهًا بالأفعال القوية من باقى أخوات (ظن)، ومفعولاها أقرب إلى المفعول الحقيقى، بخلاف أفعال القلوب؛ لأن نصبها لما بعدها ليس نصب المفعول به الصريح(٢٧٥).

وكذا لا يدخل الإلغاء ولا التعليق فى الفعل القلبى الجامد، وأعنى به (هبْ وتعلَّم) والسبب فى ذلك: ضعف شبههما بباقى أفعال القلوب من حيث لزومهما صيغة الأمر، وعليه فضعف الشبه هنا سبب فى منع الإلغاء و التعليق(٢٧٦).

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإنهما لما لم يتصرفا فى نفسيهما، لم يتصرفا فى معموليهما بإلغاء ولا تعليق، بل بقيا على أصلهما، وإن كانا فعلى قلب(٢٧٧).

---

(٢٧٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٩/١.

(٢٧٤) السابق والصفحة نفسها .

(٢٧٥) منهج السالك ٣٣١/١-٣٣٢، ومصباح السالك إلى أوضح المسالك ٥٤/٢.

(٢٧٦) أوضح المسالك ٥٤/٢، وشرح الأشمونى ٣٦٤/١.

(٢٧٧) منهج السالك ٣٣١/١.

فبان بكل ما تقدم أن الإلغاء والتعليق فى باب أفعال القلوب هو تأصيل للفرق بين المشبه والمشبه به، ودليل على ضعفها، وأنها تعمل بالشبه لا بحق الأصالة، وفيه حجة واضحة بينة على أن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول، وأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ولا يبلغ درجته.

وهذا وقد انفردت (ظن) وأخواتها بجملة أحكام لا تكون فيما شبهت به من (أعطيت) وبابها منها :

الأول : جواز إعمالها فى ضميرى رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمى، نحو : علمتُنى فقيرًا إلى عفو الله قال تعالى(٢٧٨) ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾. (٢٧٩)

وقد جعل ابن يعيش(٢٨٠) ذلك فى أفعال القلوب جائزًا بحسن، واعتل لذلك بأن تأثير هذه الأفعال إنما هو فى المفعول الثانى، ألا ترى أن الظن والعلم ونحوهما إنما يتعلقان بالثانى؛ لأن الشك وقع فيه، والأول كان معروفًا عند المتكلم، فصار ذكره كاللغو، فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثانى ؛ لأن الأول كالمعدوم، والتعدى فى الحقيقة إلى الثانى.

ويرى بن الحاجب (٢٨١) أن الأكثر أن يقع فاعل أفعال القلوب ومفعولها لشىء واحد ؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعًا من غيره.

---

(٢٧٨) سورة العلق : الآيتان (٦-٧).

(٢٧٩) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٩/١، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٥١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥١/١، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب٦٥/٢-٦٦.

(٢٨٠) شرح المفصل ٨٨/٧.

(٢٨١) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٥/٢.

ولا يجوز ذلك فى (أعطيت) وبابها، ولا فى سائر الأفعال، فلا يقال : أعطيُتنى درهماً، ولا : أَعْطَيْتَكَ درهمًا، وإنما يقال : أعطيتُ نفسى، وأعطيتَ نفسك، وكذا لا تقول : ضربتُنى، ولا : ضَرَبْتَكَ، وإنما تقول : ضربتُ نفسى، وضربتَ نَفْسَكَ[٢٨٢].

وعلل ابن يعيش[٢٨٣] لذلك بأن الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم، وإذا اتحد الضميران، فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه.

ويقول ابن الحاجب[٢٨٤] : « وسببه أنهم كرهوا ذلك فى غيرها[٢٨٥]، وإن كان هو الأصل[٢٨٦] ؛ لما ثبت من أن غيرها قلَّ أن يكون فى الوجود فاعله ومفعوله لشىء واحد، فلما كان كذلك، كرهوا أن يأتوا بالضميرين لهما، فيسبق إلى الوهم أنهما مختلفان قضاءً بالأكثر، فيقع اللبس، فعدلوا إلى لفظ النفس بالضمير لهما ؛ ليكون إيذانًا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس فى المضمر».

فإن قلت : (عدم) و(فقد)، يجوز فيهما ذلك، تقول : عَدَمْتُنِى وفَقَدْتُنِى، قلتُ: إنما جاز فيهما ذلك ؛ لأنهما ضد (وجد) المسلوكة ضمن أخوات (ظن)، والشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره[٢٨٧] .

---

(٢٨٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٩/١.

(٢٨٣) شرح المفصل٨٨/٧.

(٢٨٤) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٥/٢.

(٢٨٥) أى: فى غير أفعال القلوب .

(٢٨٦) يعنى أن الأصل مجئ الضمير متصلاً .

(٢٨٧) الإيضاح فى شرح المفصل ٦٥/٢-٦٦.

ولو كان أحد الضميرين منفصلاً ؛ جاز إسناد الفعل إلى أحدهما وإيقاعه على الآخر دون اختصاص بأفعال القلوب، فتقول : ما أكرمت إلا إياك(٢٨٨).

الثانى : أنه لا يجوز حذف أحد مفعوليها اقتصارًا لغير دليل، فلا تقول : ظننت منطلقًا، كما تقول : أعطيت درهمًا(٢٨٩).

يقول سيبويه(٢٩٠) :« وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا : أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينًا أو شكًا، وذكرت الأول لتُعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك ».

يعنى أنك إذا اقتصرت على الأول لم يُعرف المقصود بهذه الأفعال، وإذا اقتصرت على الثانى لم يُعلم إلى من أُسند؛ فامتنع لذلك حذف أحد مفعوليها اقتصارًا.

وقد علل الجرجانى(٢٩١) منع حذف أحد مفعولى (ظن) وأخواتها اقتصارًا بأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ و الخبر، فكما لابد للمبتدأ من الخبر، ولابد للخبر من المبتدأ، فكذلك لا يستغنى أحد مفعوليها عن صاحبه.

وقريب من هذا ما علل به ابن الحاجب(٢٩٢) من أن المفعولين هنا فى المعنى مبتدأ وخبر، فكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر، ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك مفعولاها.

---

(٢٨٨) شرح الكافية الشافية ٢٥٢/١.

(٢٨٩) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٥١/١.

(٢٩٠) الكتاب ٤٠/١.

(٢٩١) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٩/١.

(٢٩٢) الإيضاح فى شرح المفصل ٥٩/٢.

فإن قلت : فما تفعل بقول ذى الرمة[٢٩٣] :

أظنُّ ابن طُرثوثٍ عُتَيْبَةُ ذاهبًا بعـــاديتى تَكْذَابُـــهُ وجعائِلُـــهْ

فـ(تكذابه) مرفوع بذاهب، وعليه، فقد اقتصر على مفعول واحد، وحذف الآخر اقتصاراً لغير دليل [٢٩٤].

قلتُ : هذا شاذ لا يقاس عليه.

هذا والنحاة[٢٩٥] متفقون على ما تقدم من منع حذف أحد مفعولى (ظن) وأخواتها اقتصارًا لغير دليل، أما حذف أحدهما اختصارًا لدليل ففيه خلاف، منعه ابن ملكون[٢٩٦]، وأجازه الجمهور[٢٩٧]بقلة لورود السماع به، فمن حذف الأول اختصارًا قول النابغة[٢٩٨] :

تلـــذُّ لطعمـــه وتخـــالُ فيـــه إذا نبهتهـــا بعـــدَ المنـــامِ

يريد وتخال ما ذكرت فيه.

---

(٢٩٣) من الطويل، وهو لذى الرمة فى ديوانه ٤٧٣/١ برواية : لعل ابن طرثوث، وعليها فلا شاهد فيه، ومعانى القرآن للفراء ٤١٥/١. وبلا نسبة فى الأصول ١٨٦/١، والعادية: البئر القديمة، والجعائل : جمع جعالة، وهى الرشوة، كان ذو الرمة قد اختصم هو وابن طرثوث فى بئر وأراد أن يقضى له بها. .

(٢٩٤) الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ٤٢٤/١.

(٢٩٥) شرح الجمل الكبير ٣١٧/١.

(٢٩٦) منهج السالك ٣٤٩/١، وشرح الأشمونى ٣٧٤/١.

(٢٩٧) شرح التسهيل ٧٢/٢-٧٣، ومنهج السالك٣٤٩/١، وشرح الأشمونى ٣٧٤/١، والهمع ٤٨٩/١ .

(٢٩٨) من الوافر، وهو للنابغة فى ديوانه صـ٦٥، ومنهج السالك٣٤٨/٢ .

ومن حذف الثانى اختصارًا قول عنترة[٢٩٩] :

ولقد نزلتِ فلا تَظُنِّى غَيْرَهُ منّى بمنزلةِ المحبِّ المُكرمِ

يريد : فلا تظنى غيره واقعًا منى أو كائنًا.

والذى يبدو لى أن ما ذهب إليه ابن ملكون هو الاختيار فى هذه المسألة، وأن ما ورد من حذف أحد المفعولين اختصارًا يحفظ ولا يقاس عليه.

هذا ويجوز حذف أحد مفعولى (أعطيت) اقتصارًا أو اختصارًا، والسر فى هذا أنها غير داخلة على المبتدأ و الخبر، فيجوز استغناء أحد المفعولين عن صاحبه، إذ لا ربط بينهما [٣٠٠].

الثالث : جواز إضمار ضمير الشأن فيها على مذهب البصريين[٣٠١] فى نحو ما سبق من قول بعض الفزاريين :

كذاك أُدبتُ حتى صار من خُلقى أنى وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتُها وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

والتقدير : وجدته، وإخاله، ولا يجوز ذلك فى باب (أعطيت).

---

(٢٩٩) من الكامل وهو لعنترة فى ديوانه صـ١٩١، والخصائص ٢١٦/٢، وجمهرة اللغة صـ٥٩١، وشرح التسهيل ٧٢/٢، ومنهج السالك ٣٤٨/١ ، وشرح شواهد المغنى٤٨٠/١، والمقاصد النحوية ٤١٤/٢، وبلا نسبة فى المقرب١١٧/١، وأوضح المسالك٦٢/٢، وشرح الأشمونى ٣٧٤/١ .

(٣٠٠) المقتصد فى شرح الإيضاح ٤٩٩/١، والإيضاح فى شرح المفصل ٥٩/٢.

(٣٠١) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٥١/١ وأوضح المسالك ٥٩/٢، والهمع ٤٩٢/١ .

الرابع : جواز نيابة (أنَّ) واسمها وخبرها، أو (أنْ) الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب مفعولى (ظن) وأخواتها، فتقول : ظننت أن زيدًا قائم، والتقدير : ظننت قيام زيد واقعًا، ولا يجوز ذلك باب (أعطيت) [٣٠٢].

الخامس : جواز تضمنها معنى القسم، فيتلقى بها ما يتلقى القسم به، تقول: علمتُ ليقومنَّ زيد، وظننت لقد قام عمرو، كما تقول : والله ليقومنَّ زيد، ووالله لقد قام عمرو، ولا يجوز ذلك فى (أعطيت) وبابها[٣٠٣].

وهذه الأمور التى اختصت بها (ظن) وأخواتها لا تقدح فيما ثبت من أن عملها ليس بحق الأصالة، وإنما هو تشبيه لها بـ(أعطيت) وبابها مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد تقدم بيان ذلك . والله أعلم.

---

(٣٠٢) شرح الكافية الشافية ٢٤٦/١.

(٣٠٣) شرح الجمل الكبير ٣٢٣/١.

المطلب الثاني

تشبيه فرع بفرع في العمل

وفيه :

١- عمل (ما) النافية .

٢- عمل (لا) النافية.

٣-عمل (لات).

٤- عمل (إنْ) النافية.

٥- عمل (أفعال المقاربة).

٦- عمل (لا) النافية للجنس.

عمل (ما) النافية

الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا[٣٠٤]، يقول الشاطبى[٣٠٥]:« ثبت فى الأصول أن الطلب الاختصاصى أصل العمل، فكل شيء طلب شيئًا طلبًا غير اختصاصى؛ فلا عمل له فيه كحرف الاستفهام.....»

ومن جملة الحروف غير المختصة: (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر، فهى حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال جميعًا[٣٠٦]؛ فكان حقه ألا يعمل كحروف الاستفهام والعطف، إلا أنه قد جاء عن العرب فيه لغتان: الإهمال، والإعمال، فتعمل عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها، وسيأتى بيان ذلك، تقول: ما محمد قائم، على الإهمال، فما بعدها مبتدأ وخبر، وتقول: ما محمد قائمًا، فـ(ما) نافية عاملة عمل ليس، و(محمد) اسمها مرفوع، و(قائمًا) خبرها منصوب.

هذا وإعمال (ما) عمل (ليس) هو لغة أهل الحجاز عند الأكثرين[٣٠٧]، ونسبها الكسائى[٣٠٨] إلى أهل تهامة، ونسبها المالقى[٣٠٩] إلى أهل الحجاز ونجد، ونسبها

---

(٣٠٤) شرح الجمل الكبير ٥٩٥/١.

(٣٠٥) المقاصد الشافية ٢١٥/١.

(٣٠٦) رصف المبانى صـ٣١٠، والجنى الدانى صـ٣٢١.

(٣٠٧) يراجع الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والأصول ٩٢/١، ومعانى الحروف للرمانى صـ٦١٣٥٣.

(٣٠٨) التذييل والتكميل ٢٥٥/٤.

(٣٠٩) رصف المبانى صـ٣١٠.

المرادى[٣١٠] إلى أهل الحجاز وتهامة، ونسبها ابن هشام فى أوضح المسالك[٣١١] إلى الحجازيين وحدهم، وفى المغنى[٣١٢] نسبها إلى الحجازيين والتهاميين والنجديين.

والذى يبدو لى أنها لغة أهل الحجاز ومن جاورهم.

هذا ولغة بنى تميم إهمال (ما) النافية وعدم إعمالها عمل (ليس) وعليها؛ فما بعدها مبتدأ وخبر.

ونسبة هذه اللغة إلى بنى تميم هو ما عليه الأكثرون[٣١٣]، ونسبها الفراء[٣١٤] إلى أهل نجد، ونسبها المالقى[٣١٥] إلى بنى تميم وغير أهل الحجاز ونجد، ونسبها الشوكانى[٣١٦] إلى أهل نجد وبنى أسد.

هذا ولغة بنى تميم هى القياس فى (ما) النافية؛ لأنها حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال جميعًا، وما كان كذلك فالقياس فيه ألا يعمل.

---

(٣١٠) الجنى الدانى صـ٣٢٢.

(٣١١) ٢٦٥/١.

(٣١٢) ٥٨٢/١.

(٣١٣) الكتاب ٥٧/١، ٥٩، ومعانى الحروف للرمانى صـ٦١، والفوائد والقواعد صـ٢٢٤، وأمالى ابن الشجرى ٥٥٦/٢، وشرح عمدة الحافظ صـ٢١٣.

(٣١٤) معاني القرآن ٤٢/٢، ١٣٩/٣.

(٣١٥) رصف المبانى صـ٣١٣.

(٣١٦) فتح القدير ٢٤١/٥.

يقول الواسطى الضرير[٣١٧]:« وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كـ(هل)، و(لولا)، وهى أقيس اللغتين؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ».

ويقول ابن الشجرى[٣١٨]:« بنو تميم لزمزا فيها القياس؛ لأنها من الحروف الداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية ».

لكن من أعملها نظر إلى شبهها الخاص بـ(ليس)، وسيأتى بيانه.

وقد ذكر المبرد علة أخرى لإهمال (ما) فى لغة بنى تميم، وهى أن المبتدأ بعدها عامل فى الخبر، فلم تعمل (ما) حتى لا يدخل عامل على عامل، يقول[٣١٩]:« فأما قول بنى تميم، فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ، وقد عمل فى خبره، كما يعمل الفعل فى فاعله، فكأن قولهم: ما زيد عاقل، بمنزلة: ما قام زيد؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه فى بعض، فلم يغير؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل ».

ولست أوافق المبرد فيما قال؛ لأنه لو عملت (ما)، لزال الابتداء بدخولها، وحينئذ لا يدخل عامل على عامل.

والذى أميل إليه أن (ما) فى لغة بنى تميم لم تعمل؛ مراعاة لشبهها العام بالحروف غير المختصة فى دخولها على الاسم والفعل.

وعليه فإن لـ(ما) شبهان: عام وخاص، فشبهها العام هو شبهها بالحروف غير المختصة كحروف الاستفهام وحرف العطف فى أنها تليها الأسماء والأفعال جميعًا،

---

(٣١٧) شرح اللمع صـ٤٧.

(٣١٨) أمالى ابن الشجرى ٥٥٦/٢.

(٣١٩) المقتضب ٤٥١/٢.

وشبهها الخاص هو شبهها بـــ(ليس) من أوجه ستأتى، فمن راعى فيها الشـــبه الخـــاص أعملها عمل (ليس)، ومن راعى فيها الشبه العام؛ أهملها ولم يعملها [٣٢٠].

هذا وإنما عملت (ما) النافية عمل (ليس) فى لغة أهل الحجاز؛ لأنها تشبهها كمـــا تقدم، ووجه الشبه بينهما من أوجه:

الأول: أن كلاً منهما كلمة تدل على النفى، فمعناهما واحد، يقول سيبويه[٣٢١]:« وأما أهل الحجاز، فيشبهونها بـــ(ليس) إذ كان معناها كمعناها ».

ويقول المبرد[٣٢٢]:« تقول: ما زيد قائمًا، وما هذا أخاك، كذلك يفعل أهل الحجـــاز، وذلك أنهم رأوها فى معنى (ليس) ».

ويقول[٣٢٣]:« وما أهل الحجاز، فإنهم لما رأوها فى معنى (ليس) فى جميع مواقعها، تغنى كل واحدة منهما عن صاحبتها؛ أجروها مجراها فى العمل، مـــادام الكـــلام علـــى وجهه، فقالوا: ما زيد منطلقًا، كما يقولون: ليس زيد منطلقًا».

الثانى: أن النفى بـــ(ما) محمول على الحال، ما لم يقترن الكلام بقرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل، وهى فى هذا تشبه (ليس)؛ إذ هى لنفى الحال، مـــا لـــم يُصْـــرَفْ وجهه إلى الماضى أو المستقبل بنحو أمس أو غدًا.

---

(٣٢٠) الهمع ٣٨٩/١.

(٣٢١) الكتاب ٥٧/١.

(٣٢٢) المقتضب ١٨٨/٤.

(٣٢٣) السابق والصفحة نفسها.

يقول الثمانينى[٣٢٤]:« وإنما شبه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس) من وجهين: أحدهما: أن (ما) لنفى الحال، كما أن (ليس) لنفى الحال، فإذا قلت: ما زيد قائمًا، فإنما نفيت قيامه فى حال إخبارك عنه، وما نفيت قيامه فيما مضى، ولا فيما يستقبل ».

ويقول الشاطبى[٣٢٥]:« النفى بهما[٣٢٦] محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك، فإذا قلت: ما زيد قائمًا، أو ليس زيد قائمًا، فهما محمولان على النفى فى الحال، حتى تقول: أمس أو غدًا، أو نحو ذلك ».

الثالث: أن الباء الزائدة تدخل على خبر (ما) كما تدخل على خبر (ليس) قال تعالى[٣٢٧]﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾، وقال سبحانه[٣٢٨] ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾، وقال سبحانه[٣٢٩] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾، وقال سبحانه[٣٣٠] ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾،[٣٣١].

---

(٣٢٤) الفوائد والقواعد صـ٢٢٥.

(٣٢٥) المقاصد الشافية ٢/٢١٦.

(٣٢٦) يقصد (ما) و (ليس).

(٣٢٧) سورة الزمر: من الآية (٣٦).

(٣٢٨) سورة التين: الآية (٨).

(٣٢٩) سورة البقرة: من الآية (١٤٤).

(٣٣٠) سورة فصلت: من الآية (٤٦).

(٣٣١) أمالى ابن الشجرى٢/٥٥٥، وشرح الجمل الكبير ١/٥٩١.

الرابع: دخول (ما) النافية على المبتدأ والخبر، كما تدخل (ليس) عليه. (٣٣٢)

فلما حصل الشبه بين (ما) النافية و (ليس)؛ عملت عملها فى لغة أهل الحجاز؛ لأن للشبه تأثيرًا فى العمل، ألا ترى أن الاسم يمنع الجر بالكسرة والتنوين؛ لشبهه الفعل، الذى لا يدخله جر ولا تنوين،ويعمل عمل الفعل لشبهه به، ويُبنى حين يشبه الحرف؛ فكذلك هنا لما أشبهت (ما) النافية (ليس)؛ عملت عملها فى لغة أهل الحجاز (٣٣٣).

فإن قلت: القاعدة أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فلو أعطيت (ما) عمل (ليس) تامًا؛ لم يكن بين الأصل والفرع فرق ؟،

قلتُ: يجاب عن هذا بأن بينهما فرقًا فى العمل؛ لأن (ما) لا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ستأتى، بخلاف (ليس)، فإنها تعمل دون شرط؛ فبان الفرق بين الأصل والفرع (٣٣٤).

هذا من وجهة ومن وجهة أخرى قد يجاب عن الإشكال المتقدم بأن (ما) لم تأخذ عمل (ليس) تامًا؛ لأن إعمالها ليس لغة العرب جميعًا، وإنما هو لقوم منهم، بخلاف (ليس)؛ فبان الفرق.

هذا وإعمال (ما) النافية عمل (ليس) فى لغة أهل الحجاز هو مذهب البصريين(٣٣٥) الذين يرون أنها عملت فى الجزأين بعدها، فرفعت اسمها ونصبت خبرها، والسبب ما تقدم من الشبه القوى بينهما.

---

(٣٣٢) الأصول ٩٢/١، وأمالى ابن الشجرى ٥٥٥/٢.

(٣٣٣) المقاصد الشافية ٢١٦/٢.

(٣٣٤) السابق ٢١٨/٢.

(٣٣٥) الكتاب ٥٧/١، والمقتضب ١٨٨/٤، والإنصاف صـ١٤٤، والتذييل والتكميل ٢٥٥/٤.

ويرى الكوفيون[٣٣٦] أن (ما) النافية فى لغة الحجازيين لم تعمل إلا فى الاسم، أما الخبر فهو منصوب على نزع الخافض؛ لأن شبهها بـ(ليس) شبه معنوى، وهو شبه ضعيف، فلا تقوى على العمل فى الخبر كما عملت فيه (ليس)؛ لأنها حرف، و(ليس) فعل، والحرف أضعف من الفعل.

يقول الفراء[٣٣٧]: « ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣٣٨] إنما كانت فى كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر، فلما ألقيت الباء، ترك أثر سقوط الباء ».

وذكر أبو حيان[٣٣٩] مذهبًا ثالثًا، وهو أنك إذا قلت:ما عبد الله قائمًا، فـ (قائمًا)، منصوب على نزع الخافض، و(عبد الله) مرفوع بـ(قائمًا)، ونسبه إلى الكسائى وهشام.

والذى يبدو لى أن الراجح من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه البصريون من أن (ما) النافية تعمل عمل ليس فى الجزأين بعدها، فترفع اسمها وتنصب خبرها؛ لأن المنصوب فى باب (ليس) لا يكون على نزع الخافض، فليكن كذلك فى باب (ما) النافية، ثم إنه لو كان عمل (ما) الرفع خاصة، لم يتقرر الشبه المذكور بين (ما) النافية و (ليس) ولم يكن له تأثير؛ ولا كان عليه دليل، « إذ ليست دعوى أن الشبه إنما أثر فى عمل الرفع خاصه

---

(٣٣٦) الإنصاف صـ١٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١ والتصريح ٢٦١/١.

(٣٣٧) معانى القرآن ١٣٩/٣.

(٣٣٨) سورة يوسف: من الآية (٣١)، قراءة العامة بنصب (بشرًا)، وقرأ عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل (ما هذا بشر) بالرفع، يراجع مختصر ابن خالويه صـ١٨٢، ومعجم القراءات ٢٤٨/٤-٢٥٠.

(٣٣٩) التذييل والتكميل ٢٦٣/٤.

بأولى من دعوى أن (ما) لم تعمل البتة، أو عملت الرفع لا لأجل الشبه؛ إذ لا مناسبة فى ذلك، وإذ ذاك يلزم خلاف الإجماع » [٣٤٠].

وقد ردَّ العكبرى[٣٤١] مذهب الكوفيين من ثلاثة أوجه:

الأول: أن مذهبهم يقتضى أن حرف الجر فيه أصل، وليس كذلك؛ لأن مذهبهم يقتضى أن كل ما كان نحو: ما زيد قائمًا، فالباء أصل فيه والتقدير: ما زيد بقائم.

الثانى: أن فيه إيجاب العمل بالعدم.

الثالث: أن حرف الجر يحذف فى مواضع، ولا يجب النصب نحو: ما جاءنى أحد.

وقد ردَّه ابن مالك[٣٤٢] بأنه مذهب غير صحيح، واستدل على ذلك بأن الباء قد تدخل بعد (هل)، وبعد (ما) المكفوفة بـ(إن) وبعد (كفى)، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبًا فى باب (ما) النافية؛ لتعين النصب فى هذه المواضع وما ماثلها.

وأما احتجاج الكوفيين بأن الشبه بين (ما) النافية و (ليس) ضعيف؛ لأنه شبه معنوى، فمردود؛ لأن الشبه بينهما معنوى ولفظى، معنوى من جهة دلالتهما على النفى، ولفظى من جهة دخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء فى خبرهما، فهو شبه قوى، استحقت (ما) النافية أن تعمل عملها بسببه.

---

(٣٤٠) المقاصد الشافية ٢/٢١٨.

(٣٤١) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/١٧٥.

(٣٤٢) شرح التسهيل ١/٣٧٢.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من أن الأصل: ما زيد بقائم، فقد ردَّه الأنبارى[٣٤٣]بأن الأصل عدمها، وإنما زيدت لوجهين: أولهما: توكيد النفى، وثانيهما: لتكون فى خبر (ما) بإزاء اللام فى خبر (إنَّ)؛ لأن (ما) تنفى ما تثبته (إنَّ).

فإن قيل: الدليل على أن النصب على إسقاط الخافض أن من شأنه أن يوجب النصب كالظروف والمجرورات، فإن أصل: قعد زيد أمامك، قعد فى أمامك، وتقول: مررت بزيد، فإذا حذفت الباء، نصبت، فكذلك خبر (ما) النافية فى لغة أهل الحجاز.

قلتُ: ردَّ الأنبارى[٣٤٤]، والشاطبى[٣٤٥] هذا بأن حرف الجر قد يحذف ويرفع ما بعده، وقد تقدم شىء من ذلك، ومنه أيضًا قولهم: بحسبك زيد، وحسبك زيد، وما فى الدار من رجل، وما فى الدار رجل، وعليه فالنصب والرفع ليس لإسقاط الخافض، وإنما لسبب آخر، فدل على فساد ما استدل به الكوفيون.

وأما ما نسبه أبو حيان للكسائى وهشام من أن (ما) النافية لم تعمل فى الجزأين بعدها، وأنك إذا قلت: ما عبد الله قائماً، فـ(قائماً) منصوب على نزع الخافض، و(عبد الله) مرفوع بـ(قائماً)، فإن فيه إهمالاً للشبه الحاصل بين (ما) النافية و(ليس)، وهذا لا يجوز إذ هو شبه قوى كما تقدم، يقول الفارسى[٣٤٦]:« وقد رأيت الشبهين إذا قاما فى شىء من شىء؛ جذباه إلى حكم ما فيه الشبهان منه، فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لما حصل الشبهان من الفعل؛ صار بمنزلته فى امتناع الجر

---

(٣٤٣) الإنصاف صـ١٤٦.

(٣٤٤) الإنصاف صـ١٤٦-١٤٨.

(٣٤٥) المقاصد الشافية ٢/٢١٩.

(٣٤٦) الحجة ٤/٣٣.

والتنوين منه ، فكذلك (ما)، لما حصل فيه الشبهان من (ليس) [٣٤٧]؛ وجب على هـذا أن يكون فى حكمها، ويعمل عملها ».

وقال العكبرى[٣٤٨]:« تقرر أن الشيء إذا أشبه غيره من وجهين فصاعدًا ؛ حمـل عليه ما لم يفسد معنى ».

وقد ردَّ أبو حيان[٣٤٩] ما نسبه إلى الكسائى وهشام وأبطله، من جهة أنك إذا حذفت الجار فى نحو: ما زيد بقائم فى لغة الحجازيين؛ نصبت، ولو صح ما نسب إلى الكسائى وهشام؛ لكان الرفع الوجه، بيان ذلك: أن حرف الجر الزائد إذا حذف من الاسـم كـان إعرابه على حسب ما يقتضيه الكلام، إن كان فى موضع نصبت، نصبته؛ وإن كان فى موضع رفع؛ رفعته، فكان ينبغى أن يقال فى: ما زيد بقائم، عند الحجازيين إذا حـذفت الباء: ما زيد قائم، بالرفع؛ لأنه خبر المبتدأ، وعدم سماع ذلك عند الحجازيين دليل على بطلان دعوى أن (ما) لم تعمل فى الجزأين عندهم.

هذا ولإعمال (ما) النافية عمل (ليس) تشبيهاً بها فى لغة أهل الحجاز شروط مبنية على تمكين الشبه بينهما وهى:

الشرط الأول: ألا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة، فإن اقترن بها؛ بطل عملها؛ لأنهـا عملت بالحمل على (ليس)، وهى لا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة.

---

(٣٤٧) يرى الفارسى أن (ما) تشبه (ليس) من وجهين فقط هما: دخولهما على المبتدأ ، ونفى ما فـى الحـال. يراجع الحجة ٣٣/٤.

(٣٤٨) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٧٥/١.

(٣٤٩) التذييل والتكميل ٢٦٤/٤.

يقول الشاطبى[٣٥٠]:« دخولها[٣٥١] أبطل شبه (ما) بـ(ليس)؛ لأن (ليس) لا تدخل معها (إنْ)، فإذا دخلت مع (ما)؛ نقص الشبه؛ لتباينهما فى الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى لا يعمل لنقض شبهه بالمضارع ».

فإن زيدت (إنْ) بعد (ما) النافية، لم تعمل، ومنه قول الشاعر[٣٥٢]:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

يروى البيت برفع (ذهب) و(صريف) ونصبهما[٣٥٣]، وعلى رواية الرفع فـ(ما) مهملة غير عاملة؛ لوقوع (إنْ) الزائدة بعدها، وهذه مسألة خلافية بين النحويين، فالبصريون[٣٥٤] يرون أن (إنْ) بعد (ما) النافية زائدة، وتبطل عمل (ما)؛ لأنها تضعف شبهها بـ(ليس).

---

(٣٥٠) المقاصد الشافية ٢/٢٢٠.

(٣٥١) يقصد (إنْ) الزائدة.

(٣٥٢) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح عمدة الحافظ صـ٢١٤، وتخليص الشواهد صـ٢٧٧، وأوضح المسالك ١/٢٦٦، والتصريح ١/١٩٧، والمقاصد النحوية ٢/٩١، والصريف: الفضة الخالصة، وغدانة: حى من بنى يربوع، يراجع اللسان (صرف).

(٣٥٣) التذييل والتكميل ٤/٢٥٨.

(٣٥٤) الكتاب ٣/١٥٣، ٤/٢٢١، والمقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٣-٣٦٤، والأصول ١/٢٣٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٥٨.

ويرى الكوفيون[٣٥٥] جواز وقوع (إنْ) بعد (ما) النافية، وتكون نافية مؤكدة لـــ(ما) وليست زائدة.

وقد ردَّ ذلك ابن مالك[٣٥٦] من وجهين:

الأول: أنها لو كانت نافية مؤكدة، لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير (ما) فى نحو: ما ما زيد قائمًا.

قال الراجز [٣٥٧]:

لا يُنسك الأسى تأسيًا فما ما من حمامٍ أحدٌ معتصما

حيث كرر (ما) توكيدًا، وأبقى عملها.

الثانى: أن العرب استعملت (إنْ) الزائدة بعد (ما) الموصولة، وبعد (ما) المصدرية التوقيتية، لشبههما فى اللفظ بـــ(ما) النافية، فلو لم تكن (إنْ) هى الزائدة بعد (ما) النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولة و المصدرية مُسَوِّغٌ.

الشرط الثانى: ألا ينتقض نفى خبرها بـــ(إلا)، فإذا انتقض؛ لم تعمل، يقول سيبويه[٣٥٨]:« وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوى اللغتان ».

---

(٣٥٥) شرح التسهيل ٣٧١/١، والتذييل والتكميل ٢٥٨/٤.

(٣٥٦) شرح التسهيل ٣٧١/١.

(٣٥٧) من الرجز، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى الجنى الدانى صـــ٣٢٨، وتخلـــيص الشـــواهد صـــ٢٧٨، وشرح الأشمونى ٣٥٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٠/٤.

ومن هذا قوله تعالى[٣٥٩] ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾، وقال سبحانه[٣٦٠] ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾، وقال ﷻ[٣٦١] ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾.

لم تعمل (ما) فيما سبق لانتقاض نفى خبرها بـ(إلا)، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأنها أشبهت (ليس) فى حصول النفى، فإذا زال النفى؛ زال الشبه، فرجعت إلى أصلها من عدم العمل[٣٦٢].

يقول العبكرى[٣٦٣]:« وإنما بطل عملها بدخول (إلا)؛ لزوال شبهها بـ(ليس)، إذا كان الكلام يعود إلى الإثبات بـ(إلا)؛ لأنها أصل ».

وحكى أبو حيان[٣٦٤] عن الكوفيين أنه إذا دخلت (إلا) على الخبر، وكان الثانى هو الأول، جاز النصب، فأجازوا: ما هذا إلا أخاك.

وروى عن يونس[٣٦٥] – من غير طريق سيبويه – إعمال (ما) فى الموجب، وحمل عليه قول أحد بنى سعد[٣٦٦]:

---

(٣٥٨) الكتاب ٥٩/١.

(٣٥٩) سورة آل عمران: من الآية (١٤٤).

(٣٦٠) سورة القمر: من الآية (٥).

(٣٦١) سورة يس: من الآية (١٥).

(٣٦٢) المقاصد الشافية ٢٢١/٢.

(٣٦٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٧٥/١.

(٣٦٤) التذييل والتكميل ٢٦٩/٤.

وما الدهر إلا منجنونًا بأهله وما صاحبُ الحاجات إلا معذبا

وَخَرَّجَ النحويون ذلك على أوجه:

الأول: أن ذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه(٣٦٧).

الثانى: أن (منجنونًا) مصدر مشبه، كأنه قال: يدور دورانًا مثل دوران منجنون، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافها، وأقيم المضاف إليه مقام المصدر الأول، و(معذبا) مصدر معناه: تعذيبًا، أى: يعذب تعذيبًا، كما قالوا: ما أنت إلا سيرًا، أى تسير سيرًا(٣٦٨).

الثالث: أن (منجنونًا) اسم وضع موضع المصدر، الموضوع موضع الفعل الذى هو الخبر، والتقدير: وما الدهر إلا يجنُّ جنونًا، ثم حذف (يجنُّ) وأوقع (منجنونًا) موقع المصدر (٣٦٩).

الرابع: أن (منجنونًا) اسم فى موضع الحال، والخبر محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا موجودًا على هذه الصفة، أى: مثل المنجنون.

---

(٣٦٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١.

(٣٦٦) من الطويل، وهو لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى صـ٢١٩، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٧٥/٨، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، وتخليص الشواهد صـ٢٧١، ورصف المبانى صـ٣١١، والتصريح ١٩٧/١، وخزانة الأدب ١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٢٥٠.

(٣٦٧) شرح الأشمونى ٢٥٦/١.

(٣٦٨) رصف المبانى صـ٣١١-٣١٢.

(٣٦٩) شرح الجمل الكبير ٥٩٢/١.

الخامس: أنه منصوب على نزع الخافض، والتقدير: إلا كمنجنون [٣٧٠].

قال ابن عصفور[٣٧١]:« وأما قوله:

ومـــا صـــاحب الحاجـــات إلا معـــذبا

فـــ(معذبا) مصدر تقديره: إلا يعذب معذبًا، أى: تعذيبًا، وذلك أن كل اسم مفعول من فعل زائد على ثلاثة أحرف، فإنه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة».

ولم يرتض ابن مالك تخريج البيت على نحو ما تقدم، فقال[٣٧٢]:« وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل (منجنوناً) و(معذبا) خبرين لـــ(ما) منصوبين بها، إلحاقًا لـــ (ما) بـــ(ليس) فى نقض النفى، كما ألحقت بها فى عدم النقض، وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مفلس[٣٧٣]:

ومـــا حـــقُّ الـــذي يعثـــو نهـــارًا ويســـــرقُ ليلـــــهُ إلا نكـــــالا».

والذى يبدو لى أن ما ذهب إليه ابن مالك لا يساعد عليه، وهو قول مخالف لإجماع النحويين الذين يوجبون الرفع إذا انتقض النفى بـــ(إلا) [٣٧٤].

---

(٣٧٠) الجنى الدانى صـــ٣٢٦.

(٣٧١) شرح الجمل الكبير ٥٩٢/١-٥٩٣.

(٣٧٢) شرح التسهيل ٣٧٤/١.

(٣٧٣) من الوافر، وهو لمفلس بن لقيط فى تخليص الشواهد صـــ٢٨٢، والجنى الدانى صـــ٣٢٥، والمقاصـــد النحوية ١٤٨/٢، وبلا نسبة فى الدرر ١٠٠/٢.

(٣٧٤) التذييل والتكميل ٢٦٩/٤-٢٧٠.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن (ما) عملت؛ لشبهها بـ(ليس) وأى انخرام فى هذا الشبه، يرجعها إلى أصلها من عدم العمل؛ وقول ابن مالك:«إلحاقًا لها بـ(ليس) فى نقض النفى كما ألحقت بها في عدم النقض » يرده أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فعملت (ليس) مع نقض النفى؛ لأنها الأصل، ولم تعمل (ما) النافية عند نقض النفى بـ(إلا)؛ لأنها فرع.

وأما استشهاده بقول مفلس بن لقيط، فعندى أن (نكالاً) مصدر لفعل محذوف والتقدير: إلا ينكل نكالاً، والجملة خبر المبتدأ.

وقد عُلم بالخلاف المتقدم أن ما حكاه أبو جعفر الصفار[٣٧٥]من أنه لا خلاف بين النحويين فى أنه لا يجوز إلا الرفع فى نحو: ما زيد إلا أخوك، لا يساعد عليه، إذ قد ورد الخلاف فى ذلك كما تقدم.

الشرط الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يجوز: ما قائمًا زيد، والسبب فى منع هذا: أن (ما) عملت تشبيهًا لها بـ(ليس)، و(ليس) لقوتها تنصب الخبر مؤخرًا ومقدمًا، و(ما) لنقصانها لا تنصبه إلا مؤخرًا، ولا تقوى على نصبه مقدما على اسمها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تقديم الخبر نوع من التصرف، و(ما) النافية ضعيفة لا تقوى على التصرف فى معمولها [٣٧٦].

يقول العكبرى[٣٧٧]:« وإنما بطل عملها بتقديم الخبر؛ لأن التقديم تصرف، ولا تصرف لـ(ما)، ولأن التقديم فرع عمل، و(ما) فرع، فلا يجمع بين فرعين ».

---

(٣٧٥) السابق ٤/٢٧٠.

(٣٧٦) المقاصد النحوية ٢/٢٢٣.

وحكى الجرمى[٣٧٨] نصب الخبر مقدمًا فى لُغَيَّةٍ، وحكى: ما ميسئًا من أعتب، ولم يحفظ ذلك سيبويه[٣٧٩].ونسب ابن مالك[٣٨٠] إلى سيبويه جواز نصب خبر (ما) مقدمًا، وما ذهب إليه ابن مالك لا يساعد عليه؛ لأن ما فى الكتاب خلافه، يقول سيبويه[٣٨١]:« فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسئ من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حدِّ قولك: إنَّ عبد الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جُعلت بمنزلته فكما لم تتصرف (إنَّ) كالفعل، كذلك لم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تقو قوته، فكذلك (ما) ».

وعلق على نصب خبر (ما) مقدمًا بقوله[٣٨٢]:« وهذا لا يكاد يعرف ».

فما نسبه إليه ابن مالك من جواز نصب خبر (ما) النافية مقدمًا لا يساعد عليه.

هذا وقد نسب أبو حيان إلى الفراء جواز نصب خبرها مقدمًا، قال[٣٨٣]:« أجاز الفراء أن تقول: ما قائمًا زيد ». والحاصل أن ما فى معانى القرآن [٣٨٤] خلاف هذا،

---

(٣٧٧) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/١٧٦.

(٣٧٨) التذييل والتكميل ٤/٢٦٦.

(٣٧٩) الكتاب ١/٦٠.

(٣٨٠) التسهيل بشرح التسهيل ١/٣٦٩ وشرح التسهيل ١/٣٧٣.

(٣٨١) الكتاب ١/٥٩.

(٣٨٢) السابق ١/٦٠.

(٣٨٣) التذييل والتكميل ٤/٢٦٦.

(٣٨٤) يراجع معانى القرآن ٢/٤٣-٤٤.

حيث يرى أنها لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها؛ فما ذهب إليه أبو حيان لا يساعد عليه.

فإن قلت: جاء نصب الخبر مقدمًا فى قول الفرزدق(٣٨٥):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قلتُ: الاحتجاج بالبيت لا يجوز. وتوجيهه على أحد أمرين:

الأول: أنه شاذ لا يقاس عليه(٣٨٦).

الثانى: أن (مثلهم) مبتدأ، ولكنه بُنى؛ لإبهامه مع إضافته للمبنى(٣٨٧) ونظير ذلك قوله تعالى(٣٨٨)﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾، وقوله سبحانه(٣٨٩) ﴿ إِنَّه لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾

وهذا أحسن ما خُرج عليه بيت الفرزدق،

وللبيت توجيهات أخرى مردودة:

الأول: أن الفرزدق تميمى، أراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فغلط؛ لأنه لم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر(٣٩٠).

---

(٣٨٥) من البسيط، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٨٥/١، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب١٩١/٤، وتخليص الشواهد صـ٢٨١، والتصريح ١٩٨/١، وشرح شواهد المغنى ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، ١٣٨، وبلا نسبة فى معانى الحروف للرمانى صـ٦٢، وشرح الجمل الكبير ٥٩٢/١، والمقرب ١٠٢/١.

(٣٨٦) الكتاب٦٠/١، ومعانى الحروف للرمانى صـ٦٠، وشرح الأشمونى ٢٥٧/١.

(٣٨٧) شرح الجمل الكبير ٥٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٧٢/١.

(٣٨٨) سورة الأنعام: من الآية (٩٤).

(٣٨٩) سورة الذاريات: من الآية (٢٣).

وقد ردَّ هذا ابن عصفور[٣٩١] بأنه باطل؛ لأن العربى إذا جاز له القياس على لغة غيره، جاز له القياس فى لغته، فيؤدى ذلك إلى فساد لغته.

الثانى: أن (مثلهم) حال، والخبر محذوف، أى: ما فى الوجود بشر مثلهم، والخبر المحذوف هو العامل فى الحال، وهذا توجيه المازنى [٣٩٢] والمبرد[٣٩٣].

ولم يرتض ذلك ابن مالك[٣٩٤]، واحتج بأن الحال فضلة، يتم الكلام بدونها، والكلام هنا لا يتم بدون (مثلهم).

والذى يبدو لى أن ابن مالك محق فى ردِّه؛ لأن تمام المدح يستلزم ذكر (مثلهم) وحذفها يخل بمراد الشعر، أعنى مدح قريش. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معانى الحروف لا تعمل مضمرة[٣٩٥].

والذى يبدو لى أن أقوى ما يردُّ به هذا التوجيه: أن حذف الخبر فى باب (ليس) قبيح، وعليه فلا يجوز حذفه فى باب (ما) النافية، لأنها محمولة فى العمل عليها.

الثالث: أن (مثلهم) ظرف بمنزلة (بدل) نسبه أبو حيان[٣٩٦] للكوفيين.

---

(٣٩٠) معانى الحروف للرمانى صـ٦١.

(٣٩١) شرح الجمل الكبير ٣٧٣/١.

(٣٩٢) مجالس ثعلب صـ١١٤، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٤.

(٣٩٣) المقتضب ١٩١/٤-١٩٢.

(٣٩٤) شرح التسهيل ٣٧٣/١.

(٣٩٥) شرح الجمل الكبير ٥٩٣/١.

(٣٩٦) التذييل والتكميل ٢٦٨/٤.

وهذا لا يجوز، إذ لم يثبت استعمال (مثل) بمعنى البدل.

الرابع: أن (مثلهم) منصوب على الظرف، كأنه فى الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف، وقامت الصفة مقامه، فأعربت بإعرابه، فصار: إذ ما مثل مكانهم بشر[٣٩٧].

والذى يبدو لى أن فى هذا تكلف الحذف والتقدير بلا داع يقتضيه؛ إذ قد صح توجيه البيت فيما تقدم، وفى هذا غُنية عن تكلف الحذف والتقدير.

وقد أبطل ابن عصفور[٣٩٨] هذا التوجيه بأنه لا يحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، و(مثل) ليس من الصفات الخاصة، ولم يتقدم ما يدل على المحذوف.

فبان بما تقدم أن أفضل ما يحمل عليه بيت الفرزدق أنه شاذ لا يقاس، أو أن (مثلهم) مبتدأ وبنى؛ لإضافته إلى مبنى.

هذا وإذا كان الخبر ظرفًا أو جار ومجرورًا، ففى عمل (ما) فيه مع التقديم خلاف، حيث جوَّز البصريون الإعمال، ومنعه الأخفش[٣٩٩]، وصحح ابن عصفور[٤٠٠] الجواز، واستدل بقوله تعالى[٤٠١] ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾.

وهذا ما أميل إليه؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها.

---

(٣٩٧) شرح الجمل الكبير ٥٩٤/١.

(٣٩٨) السابق والصفحة نفسها، ويراجع التذييل والتكميل٢٦٨/٤.

(٣٩٩) شرح الجمل الكبير ٥٩٥/١.

(٤٠٠) السابق والصفحة نفسها.

(٤٠١) سورة الحاقة من الآية (٤٧).

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم، لم تعمل نحو: ما طعامك زيد أكل، ومنه قول مزاحم بن الحارث العقيلى[٤٠٢]:

وقالوا تَعَرَّفْهَا المنازلَ من منىً وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ

فلم تعمل (ما) النافية عمل (ليس)؛ لتقدم معمول الخبر (كلَّ)، وهذا مذهب البصريين[٤٠٣]، واحتجوا لذلك بأن (ما) معناها النفى، ويليها الاسم والفعل؛ فأشبهت حروف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وذهب الكوفيون[٤٠٤] إلى جواز العمل مع تقدم معمول الخبر، واحتجوا بأن (ما) النافية بمنزلة (لم) و(لن)، و(لا) لأنها نافية مثلهن، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها، فتقول: زيدًا لم أضرب، وعليه فيجوز تقديم معمول خبر (ما) على اسمها إذ هو أسهل مما سبق. وذهب أبو العباس ثعلب[٤٠٥] إلى جواز التقديم إن كان الكلام ردًّا لخبر نحو أن يقال لك: زيد آكل طعامك، فترد: ما زيد آكلاً طعامى.

فإن كانت جوابًا لقسم، فلا يجوز نحو: والله ما زيد بآكل طعامك.

وجوَّز ابن مالك [٤٠٦] العمل مع تقدم المعمول بشرط كونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو: ما يوم الجمعة زيد معتكفًا، وما فى الدار عمرو.

---

(٤٠٢) من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلى فى الكتاب ١/٧٢،١٤٦، وشرح أبياته ١/٤٣، والمقاصد النحوية ٢/٩٨، وبلا نسبة فى الخصائص ٢/٣٥٤، ٣٧٦، ولسان العرب (عرف).

(٤٠٣) الإنصاف صـ١٤٩، والتصريح ١/١٩٨.

(٤٠٤) الإنصاف صـ١٤٩، والتذييل والتكميل ٤/٢٥٩.

(٤٠٥) الإنصاف صـ١٤٩.

(٤٠٦) شرح التسهيل ١/٣٧٠، وشرح عمدة الحافظ صـ٢١٥.

والذى يبدو لى أن الذى عليه العمل فى المسألة هو قول ابن مالك يدل على صحته أمور:

الأول: أن الظروف، والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها.

الثانى: أن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ لكان كتوسط الخبر بين (ما) واسمها، وهو ممتنع كما تقدم.

الثالث: أن تقدم معمول الخبر، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، نوع من التصرف، و(ما) النافية ضعيفة؛ لأنها عملت تشبيهًا بـ(ليس)؛ فلم تقو على التصرف فى معمولها، ولا فى معمول معموله[٤٠٧].

وأما ما احتج به الكوفيون، فهو مردود بأن (لم ولن) مختصان بالفعل، أما (ما) فهى حرف مشترك غير مختص [٤٠٨].

وأما ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب، فقد أفسده الأنبارى[٤٠٩] بأن (ما) فى كلا القسمين نافية، فينبغى ألا يجوز التقديم فيهما جميعًا.

ويظهر لي من تحليل شروط عمل (ما) النافية عمل (ليس) أمور:

الأول: أن مبنى هذه الشروط على تمكين شبه (ما) النافية بـ(ليس).

---

(٤٠٧) المقاصد الشافية ٢/٢٢٣.

(٤٠٨) الإنصاف صـ١٤٩.

(٤٠٩) السابق صـ١٥٠.

الثانى: أن الكوفيين جوَّزوا نصب خبر (ما) النافية مع انخرام بعض الشروط بناءً على مذهبهم فى أن (ما) لم تعمل فى الخبر، وإنما هو منصوب على نزع الخافض، ولم أر أحدًا من النحاة أشار إلى هذا.

الثالث: أن أى نقص يعترى الشبه بين (ما) و (ليس) يبطل عملها، إذ هو إضعاف للشبه بينهما، وهى ما استحقت العمل إلا بسببه.

يقول ابن مالك[٤١٠]:« ولما كان عمل (ما) استحسانيًا لا قياسيًا؛ اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله وبقاء النفى، وخلوها من مقارنة (إنْ)؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى، فالبقاء عليه تقوية، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه: الخلو من مقارنة (إنْ)؛ لأن مقارنته لـ(ما) يزيل شبهها بـ(ليس)؛ لأن (ليس) لا تليها (إنْ)، فإذا وليت (ما) تباينا فى الاستعمال، وبطل الإعمال ».

هذا ويبدو لى أنه لما كان سبب إعمال (ما) النافية فى لغة أهل الحجاز هو شبهها بـ(ليس)، وليس بحق الأصالة، لم يرد هذا الإعمال كثيرًا، نعم جاء الإعمال فى أفصح كلام وأجله، لكنه مجئ قليل قال تعالى[٤١١]﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾، وقال سبحانه [٤١٢]﴿ مَّا

---

(٤١٠) شرح التسهيل ٢٦٩/١.

(٤١١) سورة يوسف: من الآية (٣١).

(٤١٢) سورة المجادلة: من الآية (٢)، قرأ الجمهور بنصب (أمهاتهم)، وقرأ عاصم فى رواية المفضل (أمهاتهم) بالرفع، وقرأ ابن مسعود (ما هن بأمهاتهم) بزيادة الباء، يراجع السبعة صـ٦٢٨ وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٥٤/٢، ومختصر ابن خالويه صـ١٥٣، والمصباح الزاهر فى القراءات العشر البواهر ٣٠٧/٣، ومعجم القراءات ٣٦١/٩-٣٦٢.

هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾تقرأ بنصب (أمهاتهم) ورفعه، النصب على لغة أهل الحجاز، حيث عملت (ما) عمل (ليس)، والرفع على لغة بنى تميم[٤١٣].

وقوله سبحانه[٤١٤]﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾.

قال أبو حيان[٤١٥]:« ولم يحفظ ذلك فى كلامهم إلا فى بيت من الشعر قال [٤١٦]:

وأنا النذير بحرةٍ مُسْوَدَّةٍ تصلُ الجيوش إليكم أقوادها
أبناؤها مُتكَنِّفونَ أباهُمُ حنقو الصدورِ وما هم أولادَها

وهنا أمور أريد أن أشير إليها:

الأول: ذهب الزجاج إلى أنه لم تقرأ (أمهاتهم) بالرفع، قال[٤١٧]:« وما قرأ أحد " ما هن أمهاتهم " والحاصل أنها قراءة عاصم فى رواية المفضل، وقد تقدم.

الثانى: ذهب ابن خالويه[٤١٨] إلى أنه ليس فى القرآن (ما) عاملة عمل ليس تشبيهاً بها إلا إلا فى آيتى يوسف والمجادلة، والحاصل أنها جاءت عاملة أيضًا فى قوله تعالى:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾.

---

(٤١٣) معانى القرآن للزجاج ١٣٥/٥، وإعراب القرآن للنحاس٣٧٢/٤، وإعراب القراءات السبع ٣٥٤/٢، والتبيان ١٢١٢/٢.

(٤١٤) سورة الحاقة: الآية (٤٧).

(٤١٥) التذييل والتكميل ٢٥٤/٤.

(٤١٦) من الطويل، لم أقف على قائلهما، وهما فى الحماسة البصرية ٨٦/١ وشرح الإيضاح للعكبرى صـ٥٥٢.

(٤١٧) معانى القرآن وإعرابه ١٠٨/٣.

الثالث: أن الأخذ باللغة الحجازية فى القرآن أولى؛ لأنها اللغة العالية، والقرآن نزل بلغتهم، يقول سيبويه[٤١٩]:« ومثل ذلك: قوله ﷻ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ فى لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من عرف كيف هى فى المصحف ».

فبان بما تقدم قلة المسموع الذى جاءت فيه (ما) النافية عاملة عمل (ليس)، وأن بعض ما جاء منه ورد بالإعمال والإهمال، وليس لهذا تفسير سوى .

أنه لما كانت (ما) النافية لا تعمل بالأصالة، وإنما تشبيهاً لها بـ(ليس)، ولها لغة أخرى تهمل فيها، قلَّت شواهد الإعمال.

---

(٤١٨) إعراب القراءات السبع وعللها ٣٥٤/٢.

(٤١٩) الكتاب ١٠٣/١.

عمل (لا) النافية

(لا) النافية حرف غير مختص كـ(ما) النافية، فالأصل فيه ألا يعمل؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا(٤٢٠).

لكن من العرب من يعملها عمل (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ، وينصبون بها الخبر، يقولون: لا رجلٌ منطلقًا، كما قالوا: ليس رجلٌ منطلقًا(٤٢١).

وجاء على ذلك قول الشاعر (٤٢٢):

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

وقول الأخر(٤٢٣):

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فَبُوِّئت حصنًا بالكماة حصينا

حيث عملت (لا) عمل (ليس) فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

وهذا الإعمال هو لغة لبعض العرب كما يرى الرمانى(٤٢٤)، ونسبها أبو حيان(٤٢٥) إلى غير بنى تميم، ونسبها الأشمونى(٤٢٦) إلى أهل الحجاز.

---

(٤٢٠) المقاصد الشافية ٢١٥/١.

(٤٢١) الفوائد والقواعد صـ٢٤٢.

(٤٢٢) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح عمدة الحافظ صـ٢١٦، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وتخليص الشواهد صـ٢٩٤، وأوضح المسالك ٢٧٥/١، والتصريح ١٩٩/١، وشرح شواهد المغنى ٦١٢/٢، والهمع ٣٩٧/١.

(٤٢٣) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ٣٧٦/١ والتذييل والتكميل ٢٨٢/٤، وشرح شواهد المغنى ٦١٢/٢، والمقاصد النحوية ١٤٠/٢.

وإنما أعملها من أعملها عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها، ووجه الشبه حاصل بينهما من جهتين:

الأولى: أن معناهما واحد، وهو النفى.

الثانية: دخولهما على الجملة الاسمية.

يقول المبرد[٤٢٧]:« قد تجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما فى المعنى....فتقول: لارجلٌ أفضلَ منك ».

ويقول الواسطى الضرير[٤٢٨]:« وقد تكون (لا) بمعنى (ليس)؛ فترفع ما بعدها وينون...».

ويقول المالقى[٤٢٩]:« ومنهم من يشبهها بـ(ليس)؛ فيرفع بعدها الاسم، وينصب الخبر؛ إذ هى مثلها وداخلة على الجمل الاسمية مثلها ».

ويقول الشاطبى[٤٣٠]: « (لا) النافية أُعملت أيضًا عمل (ليس)؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر؛ لأنها أشبهت (ليس)؛ لاجتماعهما فى النفى و الدخول على المبتدأ والخبر ».

---

(٤٢٤) معانى الحروف صـ٥٧.

(٤٢٥) التذييل والتكميل ٤/٢٨٣-٢٨٤.

(٤٢٦) شرح الأشمونى ١/٢٦٤.

(٤٢٧) المقتضب ٤/٣٨٢ بتصرف.

(٤٢٨) شرح اللمع فى النحو صـ٥٦.

(٤٢٩) رصف المبانى صـ٢٦٢.

وهذا الإعمال قليل[٤٣١]، والسر فى ذلك أنها لم تتمكن فى شبهها بـــ(ليس) تمكــن (ما) النافية؛ لكونها – فى الغالب– إنما تنفى المستقبل عند الجمهور، بخلاف (ليس) فإنها لنفى الحال ما لم يقترن بالكلام قرينة تصرفه إلى الماضى أو المستقبل نحو: أمــس أو الآن [٤٣٢].

وتفرد ابن مالك[٤٣٣] فذهب إلى أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) كثير، وما ذهب إليه لا يسلم؛ لأن المسموع فى هذا قليل وسيأتى ذكره.

وكيف تصرفت الحال، فإن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) قوى فى القياس وإن كان قليلاً، لأنه إذا جاز قياس (لا) على (إنَّ) فى العمل – مع أنها نقيضتها – فحملها علــى نظيرتها أولى[٤٣٤].

غاية ما فى الأمر أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) أقل من إعمال (مــا) النافيــة عملها؛ لأن (ما) النافية أقوى شبهًا بـــ(ليس) من (لا) من حيث أنها تكون لنفى الحــال مثل (ليس) بخلاف (لا) [٤٣٥].

فإن قلت المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فما الفرق بين عمل (لا) و(ليس)؟. قلــتُ: الفرق بينهما من جهات:

الأولى: أن عمل (لا) النافية قليل، بخلاف عمل (ليس) [٤٣٦].

---

(٤٣٠) المقاصد الشافية ٢٤٢/٢.

(٤٣١) المقتضب ٣٨٢/٤، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، وشرح الأشمونى ٢٦٦/١.

(٤٣٢) المقاصد الشافية ٢٤٢/٢.

(٤٣٣) شرح التسهيل ٣٧٤/١، ٣٧٧، ويراجع التذييل والتكميل ٢٨١/٤.

(٤٣٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٣٨/١.

(٤٣٥) مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية ابن السيد للمفتى الكبير ١٤٢/١.

الثانية: أن (لا) النافية لا تعمل عمل (ليس) عند العرب جميعًا، بل عند بعضهم كما تقدم.

الثالثة: أن لإعمال (لا) شروطًا، بخلاف إعمال (ليس).

الرابعة: أن خبر (لا) النافية يحذف كثيرًا[٤٣٧] حتى قال ابن الشجرى[٤٣٨]:« كأنهم ألزموه الحذف ».

وادعى الزجاج أنه لم يظفر به[٤٣٩]، ومن حذف خبرها قول سعد بن مالك[٤٤٠]:

مَنْ صَدَّ عَن نيرانها فأنا ابنُ قَيسٍ لا براحُ

ومنه قول العجاج[٤٤١]:

والله لولا أن يُحَشَّ الطَّبحُ بى الجحيمَ حين لا مُستَصْرِخُ

أراد: لا براح لى، أو عندى، ولا مستصرخ لى، فحذف الخبر.

وإنما جعلت (لا) هنا بمعنى (ليس)؛ لأنها لو لم تكن كذلك، للزم تكريرها، لارتفاع ما بعدها، فلما لم تكرر؛ عُلم أنها بمعنى (ليس) [٤٤٢].

---

(٤٣٦) المغنى ٤٦٤/١.

(٤٣٧) السابق والصفحة نفسها.

(٤٣٨) أمالى ابن الشجرى ٤٣١/١.

(٤٣٩) معانى القرآن ٦٣/٥، ويراجع المغنى ٤٦٤/١.

(٤٤٠) من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك فى الكتاب ٥٨/١، وشرح المفصل ١٠٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٥٠٩ وخزانة الأدب ٤٦٧/١، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٠/٤ وكتاب اللامات صـ١٠٥ وأمالى ابن الحاجب صـ٣٢٦، ورصف المبانى صـ٢٦٦.

(٤٤١) الرجز للعجاج فى ديوانه ١٧٣/٢، وبلا نسبة فى الكتاب ٣٠٣/٢ ولسان العرب (طبخ) و(حشش).

وإعمال (لا) النافية عمل (ليس) تشبيهاً بها كما تقدم هو مذهب البصريين[٤٤٣]، وفى المسألة أقوال أخرى هى:

الأول: أنها لم تعمل أصلاً، وما بعدها مرفوع على الابتداء والخبر، وهذا قول الأخفش[٤٤٤]، ونسبه أبو حيان[٤٤٥] والمرادى[٤٤٦]للمبرد، وما فى المقتضب خلافه حيث يقول[٤٤٧]:« وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس)؛ لاجتماعهما فى المعنى، ولا تعمل إلا فى نكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك ».

فما نُسب للمبرد لا يساعد عليه.

الثانى: أنها أجريت مجرى (ليس) فى رفع الاسم، ولم تعمل فى الخبر شيئًا، وهى والاسم الذى عملت فيه فى موضع رفع بالابتداء، وهذا قول الزجاج[٤٤٨] واحتج بأنه لم يسمع النصب.

الثالث: أنها عاملة عمل (ما) النافية الملحقة بـ(ليس)؛ لاشتراكهما فى النفى، وهذا قول العكبرى[٤٤٩].

---

(٤٤٢) الفوائد والقواعد صـ٢٤٢.

(٤٤٣) الكتاب ٥٧/١- ٦٩، والمقتضب ٣٨٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١.

(٤٤٤) الأصول ٩٧/١، والجنى الدانى صـ٢٩٣، والهمع ٣٩٧/١.

(٤٤٥) التذييل والتكميل ٢٨١/٤.

(٤٤٦) الجنى الدانى صـ٢٩٣.

(٤٤٧) المقتضب ٣٨٢/٤.

(٤٤٨) معانى القرآن وإعرابه ٦٣/٥.

(٤٤٩) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٧٨/١.

والذى يبدو لى أن الذى عليه العمل هو ما ذهب إليه البصريون من جواز إعمال (لا) النافية عمل (ليس) إذا تحققت شروط العمل؛ وذلك للشبه الحاصل بينهما، وإذا كانت (ما) النافية قد عملت تشبيهًا بـ(ليس)، فليست أحق بذلك من (لا) النافية، نعم إعمال (ما) كثير، بخلاف (لا) النافية فإعمالها قليل؛ لأنها أضعف شبهًا بـ(ليس) من (ما).

وأما ما ذهب إليه الزجاج من فقد السماع فى نصب الخبر، فيرده ما تقدم من قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

وقول الأخر:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فَبُوِّئت حصنًا بالكماة حصينا

فالسماع بَعْدُ حاكم على جواز الإعمال، وإنكاره أو تأويله غير مستقيم.

وأما ما ذهب إليه العكبرى من أنها عاملة عمل (ما) النافية، فيرده أن (ما) فرع فى العمل عن (ليس) فلا يلحق فرع بفرع، إذ المعهود إلحاق الفرع بالأصل.

ولأن عمل (لا) النافية عمل (ليس) ليس قياسيًا، وإنما هو استحسانى وتشبيه بـ(ليس)، فقد اشترط من أعملها شروطًا إذا تحققت أُعملت، وإلا فلا وهى:

الشرط الأول: أن تدخل على نكرتين[٤٥٠]، وقد علل الشاطبى لذلك بقوله[٤٥١]:« ووجه اشتراط التنكير: أنها جواب لمن قال: هل من رجلٍ ؟ فيجب أن يكون الجواب على حسب السؤال ».

(٤٥٠) المقتضب ٣٨٢/٤، والفوائد والقواعد صـ٢٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١، والجنى الدانى صـ٢٩٣.

(٤٥١) المقاصد الشافية ٢٤٨/٢.

والذى يبدو لى أن اشتراط التنكير هو تأصيل للفرق بين الفرع والأصل، فـ(ليس)؛ لأنها أصل العمل، تعمل فى المعارف والنكرات، و(لا)؛ لأنها فرع عنها، لا تعمل إلا فى النكرات؛ فبان الفرق .

وذكر ابن الشجرى[٤٥٢] أنها تعمل فى المعرفة وأنشد للنابغة الجعدى[٤٥٣]:

وحلَّتْ سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبها مُتَراخيًا

وقال[٤٥٤]:« وجاء فى شعر أبى الطيب إعمال (لا) فى المعرفة فى قوله [٤٥٥]:

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا».

وهذا محمول على الشذوذ قال الشاطبى[٤٥٦]:« وإن جاء شىء من ذلك[٤٥٧]، فهو شاذ محفوظ نحو قول النابغة....»

أو أن الأصل: ولا أرى باغيًا، فلما حذف الفعل، انفصل الضمير، و(باغيًا) حال[٤٥٨]. وابن مالك فى شرح الكافية الشافية[٤٥٩] أوّل بيت النابغة على أن (أنا) مبتدأ،

---

(٤٥٢) أمالى ابن الشجرى ٤٣١/١- ٤٣٢.

(٤٥٣) من الطويل، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه صـ١٧١، والجنى الدانى صـ٢٩٣، وتخليص الشواهد صـ٢٩٤، والأشباه والنظائر ١١٠/٨، وشرح شواهد المغنى ٦١٣/٢، وبلا نسبة فى جواهر الأدب صـ٢٤٧.

(٤٥٤) أمالى ابن الشجرى ٤٣١/١.

(٤٥٥) من الطويل، وهو للمتنبى فى ديوانه ٤١٩/٤، وتخليص الشواهد صـ٢٩٩، وشرح قطر الندى صـ١٤٥، والتصريح ١٩٩/١.

(٤٥٦) المقاصد الشافية ٢٤٣/٢.

(٤٥٧) يقصد وقوع المعرفة بعد (لا) النافية العاملة عمل (ليس).

والفعل المقدر بعده خبر ناصب لـــ(باغيًا) على الحال، ويكون هذا من باب الاســـتغناء بالمعمول عن العامل؛ لدلالته عليه.

قال(٤٦٠):« ونظائره كثيرة، منها قولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا، أى: حُكْمُكَ لك مُسمَّطًا، أى: مثبتًا، فجعل (مُسمَّطًا) وهو حال، مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغيًا) بذلك – وعامله فعل – أحق وأولى ».

وإذا كان ابن مالك قد أوَّل بيت النابغة فى شرح الكافية الشافية، فإنه جوَّز القيـــاس عليه فى شرح التسهيل، قال (٤٦١):« والقياس على هذا شائع عندى ».

الشرط الثانى: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وإنما اشترط فيها ذلك؛ لأنها أضـــعف مـــن (ما) النافية فى العمل، وهى لا تتصرف فى معمولها، فلا يجوز لـــ(لا) التصرف فـــى معمولها، من باب الأولى (٤٦٢).

الشـرط الثالـث: ألا يُفْصَلَ بينها وبين اسمها، وقد عبر الثمانينى عن ذلك بقوله(٤٦٣): «أن يكون الاسم ملاصقًا لـــ(لا) ».

---

(٤٥٨) التذييل والتكميل ٢٨٦/٤.

(٤٥٩) ١٩٥/١.

(٤٦٠) السابق والصفحة نفسها.

(٤٦١) شرح التسهيل ٣٧٧/١.

(٤٦٢) الفوائد والقواعد صـــ٢٤٢، ورصف المبانى صـــ٢٦٢.

(٤٦٣) الفوائد والقواعد صـــ٢٤٢.

وقد علل السيوطى[٤٦٤] لذلك بأنها أضعف من (ما) النافية، التى يشترط فيها عدم الفصل.

الشرط الرابع: ألا تدخل (إلا) على خبرها[٤٦٥]، وإنما اشترط فيها هذا؛ لأنها أشبهت (ليس) فى المعنى وهو (النفى)، وكان هذا سببًا فى استحقاقها العمل عند من أعملها، فإذا زال النفى؛ زال الشبه، فرجعت إلى أصلها من عدم العمل.

هذا ولا يشترط عدم اقتران خبرها بـ(إنْ) الزائدة، كما اشترط ذلك فى (ما)؛ لأن (إنْ) لا تزاد بعدها أصلاً[٤٦٦].

والناظر لهذه الشروط يدرك أن فيها تمكينًا للشبه بين (لا) و(ليس) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجد فيها فرقًا بين عمل الأصل وعمل الفرع.

ويرى الثمانينى أن هذه الشروط هى سبب تمكين الشبه بينهما يقول[٤٦٧]:« ولا تشبه (ليس) إلا باجتماع ثلاثة أوصاف: أحدها: بأن تدخل على نكرتين، والثانى: أن يكون الاسم مقدمًا على الخبر، والثالث: أن يكون الاسم ملاصقًا لـ(لا)».

فإن تحققت الشروط المتقدمة عملت (لا) النافية عمل (ليس) تشبيهاً بها، وإلا فلا، ويرفع ما بعدها على الابتداء والخبر عند الجميع.

---

(٤٦٤) الهمع ٣٩٨/١.

(٤٦٥) رصف المبانى صـ٢٦٢.

(٤٦٦) أوضح المسالك ٢٧٥/١.

(٤٦٧) الفوائد والقواعد صـ٢٤٢.

عمل (لات)

(لات) على الصحيح كلمة بسيطة غير مركبة[٤٦٨] وهي من الحروف الملحقة بـ(ليس) فى العمل[٤٦٩]، وإنما عملت عملها؛ لأنها تشبهها، ووجه الشبه من وجوه:

الأول: أن معناهما واحد، وهو النفى[٤٧٠].

الثانى: أن اتصال التاء بها؛ جعلها مختصة بالاسم، فأشبهت (ليس) فى دخولها على الجملة الاسمية.

يقول الشاطبى [٤٧١]:« (لات) أقرب شبهًا بـ(ليس)....لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم فهى قرب ».

الثالث: أنها مثل (ليس) فى اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

يقول الشاطبى [٤٧٢]:« وهى أيضًا شبيهة بـ(ليس) فى اللفظ؛ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ».

الرابع: الوقوف عليها كما يوقف على (ليس)، تقول: لست، كما تقول: لات[٤٧٣].

---

(٤٦٨) يراجع الارتشاف ١١١/٢، والمغنى ٤٨٧/١، والهمع ٣٩٩/١- ٤٠٠ .

(٤٦٩) يراجع الكتاب ٥٧/١، والأصول ٩٥/١.

(٤٧٠) معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢، ورصف المبانى صـ٢٦٣.

(٤٧١) المقاصد الشافية ٢٥٨/٢ بتصرف.

(٤٧٢) السابق والصفحة نفسها.

(٤٧٣) إعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣، ويراجع الخلاف فى الوقف على (لات) فى معانى القرآن للفراء ٣٩٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣-٤٥٥، وسر صناعة الإعراب ٢٦٥/١، والارتشاف ١١١/٢.

ويبدو أن هذا الشبه بين (لات) و(ليس) دفع ابن أبى الربيع[٤٧٤] إلى القول بـــأن (لات) هى (ليس)، أبدلت سينها تاء، كما فى نحو (ست)[٤٧٥] لكنهم كرهوا أن تلتبس بـــ(ليت)، فقلبوا الياء ألفاً؛ لأن أصل (ليس): (لاس)؛ إذ هى فعل.

ولستُ أوافق ابن أبى الربيع فى ذلك لأمرين[٤٧٦]:

الأول: أن فيما قال جمعًا بين إعلالين، وهو خلاف الأصل.

الثانى: أن قلب الياء الساكنة ألفًا، وقلب السين تاءً، شاذان لا يُقدم عليهما إلا بدليل، ولا دليل، فما ذهب إليه ابن أبى الربيع لا يساعد عليه.

هذا وإعمال (لات) عمل (ليس) إنما هو فى لغة أهل الحجاز.

يقول سيبويه[٤٧٧]:« وأما أهل الحجاز فيشبهونها[٤٧٨]بـــ(ليس)؛ إذ كـــان معناهـــا كمعناها، كما شبهوا بها (لات) فى بعض المواضع ».

ويقول ابن السراج[٤٧٩]:« ومما شبه من الحروف بـــ(ليس): (لات) شبهها بها أهل الحجاز ».

---

(٤٧٤) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٧٥٣/٢، ويراجع الهمع ٤٠٠/١.

(٤٧٥) (ست) أصلها (سدس) أدغموا الدال فى السين فصارت تاء مشددة، يراجع اللسان (ستت).

(٤٧٦) يراجع شرح الأشمونى ٢٧٢/١.

(٤٧٧) الكتاب ٥٧/١.

(٤٧٨) يقصد (ما) النافية الحجازية.

(٤٧٩) الأصول ٩٥/١.

ولأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فقد اشْتُرِطَ لـ(عمل) (لات) عمل (ليس) شرطان:

الأول: كون معمولاها أسماء أحيان، يقول سيبويه[٤٨٠]:« شبهوا بها[٤٨١] (لات).... وذلك مع الحين خاصة، ولا تكون (لات) إلا مع الحين ».

وفى موضع آخر يقول[٤٨٢]:« ولا يجاوز بها هذا الحين، رفعت أو نصبت»[٤٨٣].

ويقول ابن السراج[٤٨٤]:« ومما شُبِّهَ من الحروف بـ(ليس): (لات)...وذلك مع الحين خاصة ».

وقد علل سيبويه لذلك بأنها لم تتمكن تمكن (ليس) قال[٤٨٥]:« لأنها ليست كـ(ليس) فى المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لستَ، وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبًا، فتبنى المبتدأ وتضمر فيه، ولا يكون هذا فى (لات)، ولا تقول: عبد الله لات منطلقًا، ولا قومك لاتوا منطلقين »

---

(٤٨٠) الكتاب ٥٧/١ بتصرف.

(٤٨١) يعنى شبهوا (لات) بـ(ليس).

(٤٨٢) الكتاب ٥٨/١.

(٤٨٣) يشير إلى ذكر أحد المعمولين المنصوب أو المرفوع.

(٤٨٤) الأصول ٩٥/١ بتصرف.

(٤٨٥) الكتاب ٥٧/١.

وفى موضع آخر يقول(٤٨٦):« ولا يجاوز بها هذا الحين... ولا تُمكّنُ فى الكلام كتمكُّن (ليس)، وإنما هى مع الحين ».

وعند ابن يعيش أن العلة فى ذلك: أنها أضعف من (ما) فى العمل قال(٤٨٧):« ولا تعمل هذه إلا فى الأحيان خاصة، سواء نصبت أو رفعت، والعلة فى ذلك أنها فى المرتبة الثالثة فـ(ليس) أقوى؛ لأنها الأصل، ثم (ما) ثم (لات)».

الشرط الثانى: حذف أحد معموليها، والغالب أن يحذف المرفوع نحو قوله تعال(٤٨٨): ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾فى قراءة النصب(٤٨٩)، والتقدير: ليس الحين حين مناص(٤٩٠).

ولابد من تقدير المحذوف معرفة، لأن المراد نفى كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه، أى: يهربون(٤٩١).

ومن غير الغالب ذكر المرفوع وحذف المنصوب ومنه قراءة الرفع:« ولات حينُ مناص ».

---

(٤٨٦) السابق ٥٨/١ بتصرف.

(٤٨٧) شرح المفصل ١١٦/٢-١١٧.

(٤٨٨) سورة ص: من الآية (٣).

(٤٨٩) قرأ الجمهور (ولات حين) بفتح التاء، ونصب النون، وقرأ عيسى بن عمر (ولات حينِ) بفتح التاء وخفض النون، وقرأ الضحاك وأبو المتوكل والجحدرى وابن يعمر وأبوالسماك: (ولات حينُ) بفتح التاء وضم النون، يراجع مختصر ابن خالويه صـ١١٢،٣١٢، ومعجم القراءات ٧٦/٨-٧٧.

(٤٩٠) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٤، وأوضح المسالك ٢٧٦/١.

(٤٩١) شرح الكافية الشافية ١٩٥/١.

وإنما كان ذلك قليلاً؛ لأنه ليس المراد نفى جنس حين المناص؛ لأن ذلك محوج إلى تكلف تقدير يستقيم به الكلام، كأن يقال: ليس حينُ مناص موجودًا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد كان لهم قبل ذلك حين ينوصون فيه؛ فلا يصح نفي جنسه مطلقًا، بل مقيدًا(٤٩٢).

وقد ذكر الشاطبى(٤٩٣) ثلاث علل لحذف المرفوع وبقاء المنصوب هنا وهى:

الأولى: أن العمل هنا يرجع إلى باب (كان)، وقد ثبت أن المنصوب فى باب (كان) قائم مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم.

الثانية: أن الخبر به تمام الفائدة، فلم يجز حذفه فى باب (كان)، وحملت (لات) عليه.

الثالثة: أنهم تحاموا حذف الخبر، لما أشبه الخبر الذى هو عوض من حدث الفعل.

ولم يرد ذكر المعمولين بعد (لات) فى كلام العرب، يقول الشاطبى(٤٩٤): «اجتماعهما(٤٩٥) فى (لات) غير موجود فى كلام العرب، ولا شائع فى القياس».

هذا وإعمال (لات) عمل (ليس) فى الحين خاصة تشبيهاً بها، هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين(٤٩٦)، ووافقهم الأخفش(٤٩٧).

---

(٤٩٢) السابق والصفحة نفسها.

(٤٩٣) المقاصد الشافية ٢/٢٥٧-٢٥٨.

(٤٩٤) السابق ٢/٢٥٨.

(٤٩٥) يقصد معمولى (لات).

(٤٩٦) الكتاب ١/٥٧، والأصول ١/١٩٥، والجنى الدانى صـ٤٨٨، والهمع ١/٤٠٠.

(٤٩٧) معانى القرآن ٢/٤٥٣-٤٥٤.

وفى المسألة أقوال أخرى هى:

الأول: أنها تعمل عمل (ليس) فى (الحين) ومرادفه نحو (ساعة) و(أوان) وهذا قول ابن مالك[٤٩٨]، واستدل لذلك بقول الشاعر[٤٩٩]:

نـدم البغـاةُ ولاتَ سـاعة منـدمٍ والبغـىُ مرتـعُ مبتغيـه وخـيمُ

وقول أبى زبيد الطائى[٥٠٠]:

طلبـوا صـلحنا ولات أوانٍ فأجبنـا أن لـيس حـينَ بقـاءِ

والتقدير: وليس الأوان أوان صلحٍ، فحذف المضاف إليه (أوان) منوىَّ الثبوت، وبُنى كما فُعل بـ(قبلُ) و(بعدُ)، إلا أن (أوان)؛ لشبهه بـ(نزال) وزناً، بُنى على الكسر، ونوِّن اضطراراً[٥٠١].

---

(٤٩٨) شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥/١-١٩٦.

(٤٩٩) من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية ١٤٦/٢، ولأحدهما أو لرجل من طئ فى خزانة الأدب ١٧٥/٤، ولرجل من طئ فى شرح التسهيل ٣٧٧/١، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١٩٥/١، ١٩٦، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥١، وشرح الأشمونى ٢٦٩/١، والدرر ١١٧/٢، ويروى (ولات ساعة) بالخفض يراجع معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢- ٣٩٨.

(٥٠٠) من الخفيف، وهو لأبى زبيد الطائى فى ديوانه صـ٣٠، والإنصاف صـ١٠٩، وتذكرة النحاة صـ٧٣٤، وشرح شواهد المغنى صـ٦٤٠، وصـ٩٦٠، والمقاصد النحوية ١٥٦/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٤، ١٨٥، ١٩٠، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٧٠/٢ وسر صناعة الإعراب صـ٥٠٩، وشرح المفصل ٣٢/٩، ولسان العرب (أوان)، و(لا)، و(لات).

(٥٠١) شرح الكافية الشافية ١٩٦/١، وشرح الأشمونى ٢٧٠/١.

الثانى: أنها تعمل عمل (إنَّ)، تنصب الاسم وترفع الخبر، نسبه ابن هشام[٥٠٢]، والسيوطى[٥٠٣] للأخفش.

الثالث: أنها لم تعمل شيئًا، بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعًا، فمبتدأ حذف خبره، وإن كان منصوبًا، فمفعول لفعل محذوف تقديره (أرى) ونحوه.

نسبه ابن السراج[٥٠٤] والعكبرى[٥٠٥]، وابن هشام[٥٠٦]، والسيوطى[٥٠٧] للأخفش.

وأقول: نسبة هذين القولين للأخفش، خلاف ما فى معانى القرآن، إذ هو فى معانيه يوافق سيبويه وجمهور البصريين فى أن (لات) تعمل عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها وعملها فى الحين خاصة.

يقول[٥٠٨]: « وقال: " ولات حينَ مناصٍ»، فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون(لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: "ولات حينُ مناصٍ"، فجعله فى قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر ».

فما نُسب للأخفش لا يساعد عليه.

---

(٥٠٢) المغنى ٤٨٨/١.

(٥٠٣) الهمع ٤٠٢/١.

(٥٠٤) الأصول ١٩٧/١.

(٥٠٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ١٧٩/١.

(٥٠٦) المغنى ٤٨٨/١.

(٥٠٧) الهمع ٤٠٢/١.

(٥٠٨) معانى القرآن ٤٥٣/٢.

الرابع: أنها حرف جر، تخفض الأسماء، واستُدِلَ لهذا بقراءة الجر:« " ولات حينِ مناص " بجر (حين).

وبقول أبى زبيد الطائى:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

نسبه ابن هشام[٥٠٩] والسيوطى[٥١٠] للفراء، والحاصل أن الفراء يرى أن (لات) عاملة عمل (ليس) حيث يقول[٥١١]:« ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض، أنشدنى:

٠٠٠٠ ولات ساعة منـدمٍ

ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها؛ لأنها فى معنى (ليس)، أنشدنى المفضل:

تذكَّر حبَّ ليلى لاتَ حينا وأضحى الشيبُ قد قطع القرينا

فهذا نصب ».

ففى النص السابق، يذكر الفراء مذهب بعض العرب فى الخفض بـ(لات)، ويبدو أنه لا يوافق عليه، ويرى أنها عاملة عمل ليس بدليل أنه قال:« والكلام أن ينصب بها؛ لأنها فى معنى ليس ». فما نسب للفراء، لا يساعد عليه.

والذى يبدو لى أن أرجح الأقوال هو ما ذهب إليه ابن مالك من أن (لات) تعمل عمل (ليس) فى الحين ومرادفه؛ لورود السماع بذلك، وقصرها على الحين، يدفعه

---

(٥٠٩) المغنى ٤٨٨/١.

(٥١٠) الهمع ٤٠٢/١.

(٥١١) معانى القرآن ٣٩٧/٢-٣٩٨.

مجيئها عاملة فيما رادفه كـ(ساعة) و(أوان)، فليس عملها فى (الحين) بأحق من عملها فيما رادفه .

وأما ما نسب للأخفش من أنها عاملة عمل (إنَّ) فيرده أن (لات) لا تشبهها من أى وجه، والقول به يؤدى إلى الإعمال بدون سبب يقتضيه لا من أصالة وقياس ولا من شبه.

وأما ما نسب للأخفش من أنها لم تعمل شيئًا، وإن رفع ما بعدها، فهو مبتدأ محذوف الخبر، وإن نصب، فهو مفعول لفعل محذوف، فيرده أن تقدير العامل، إنما يكون عند فقده و(لات) عاملة عمل (ليس) تشبيهاً بها، فنسبة العمل إليها، أولى من تقدير عامل، فى حالة نصب ما بعدها، أو تكلف تقدير خبر فى حالة رفعه.

وأما ما نُسب للفراء من أنها حرف جر، تخفض الأسماء، فيرده أنها ليست من حروف الخفض ولا مشبهة لها، فلا تعمل عملها.

والجر فى قول أبى زبيد الطائى:

*** طلبنـــــا صـــــلحنا ولات أوانٍ ***

حمله ابن هشام[٥١٢] على أحد تخريجين:

الأول: أن الأصل: ولات أوان صلح، ثم بُنى المضاف؛ لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر؛ لشبهه بـ(نزال) وزنًا، أو لأنه قُدِّرَ بناؤه على السكون، ثم كُسر على أصل التقاء الساكنين.

الثانى: أنه على إضمار (من) الاستغراقية قبل (أوان).

---

(٥١٢) المغنى ٤٨٩/١.

وأما قراءة « ولات حينِ مناص » ، بجر (حين)، فقد خرَّجها العكبرى[٥١٣] على أنها لغة لبعض العرب، تبنى (حين) على الكسر بعد (لات).

وحملها ابن هشام[٥١٤] على أحد وجهين:

الأول: أن (حين) مجرور بـ(من) الاستغراقية مضمرة.

الثانى: أن (حين) مبنى على الكسر، ووجهه أن الأصل: (حين مناصهم)، ثم نُزِّل قطعُ المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين)؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل التنوين عوضًا عن المضاف إليه، ثم بُنى على الكسر؛ لإضافته إلى غير متمكن.

فبان بما تقدم أن الذى عليه العمل فى المسألة هو أن (لات) تعمل عمل (ليس) فى الحين ومرادفه، وهذا العمل ليس بالأصالة والاختصاص، وإنما هو بالشبه والحمل على (ليس).

---

(٥١٣) إعراب القراءات الشاذة ٣٩١/٢.

(٥١٤) المغنى ٤٨٩/١.

عمل (إنْ) النافية

من مواضع (إنْ) المكسورة المخففة فى الكلام(٥١٥): أن تكون حرف نفى؛ فتدخل على الأسماء والأفعال جميعًا، قال تعالى(٥١٦) ﴿ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ وتقول: إِنْ زيدٌ قائمٌ(٥١٧).

وعلى هذا كان ينبغى ألا تعمل فى الجملة الاسمية بعدها، لأنها حرف غير مختص، وما لا يختص لا يعمل، هذا هو القياس فيها.

إلا أنه قد جاءت لغة عن العرب، تعمل فيها (إِنْ) النافية عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهى لغة أهل العالية(٥١٨).

يقول المرادى(٥١٩):« وحكى بعض النحويين أن إعمالها لغة أهل العالية ».

ويقول ابن هشام(٥٢٠):« وأما (إنْ) فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية ».

هذا وإنما عملت (إنْ) النافية عمل (ليس) فى هذه اللغة؛ لأنها تشبه (ليس)، فعملها ليس بالأصالة والاختصاص، وإنما بالشبه والحمل على (ليس).

---

(٥١٥) تراجع مواضع (إنْ) فى الكلام فى المقتضب ٣٥٩/٢-٣٦١، والأزهية صـ٤٥-٥٨، والمغنى ٥٥/١-٦٤.

(٥١٦) سورة فاطر: من الآية (٤٠).

(٥١٧) رصف المبانى صـ١٠٧، والتذييل والتكميل ٢٧٦/٤-٢٧٧.

(٥١٨) تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء قلة وما والاها، يراجع مصباح السالك ٢٧٩/١.

(٥١٩) الجنى الدانى صـ٢١٠.

(٥٢٠) أوضح المسالك ٢٧٩/١، ويراجع المغنى ٥٧/١.

ووجه مشابهتها لـــ(ليس) يتضح فى أمور:

الأول: أن معناهما واحد، وهو النفى.

الثانى: أنها تنفى ما فى الحال كما تنفيه (ليس).

الثالث: دخولها على الجملة الاسمية، كما تدخل (ليس).

يقول ابن الشجرى(٥٢١):« أعمل (إِنْ) على تشبيهها بـــ(ليس) كما استحسن بعــض العرب ذلك فى (ما) واحتج بأنه لا فرق بين (إِنْ) و(ما) فى المعنى؛ إذ هما لنفى ما فى الحال ، وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد (ليس) ».

ويقول ابن يعيش(٥٢٢):« اعلم أن (إِنْ) المكسورة الخفيفة، قد تكون نافية، ومجراها مجرى (ما) فى نفى الحال ».

ويقول ابن مالك(٥٢٣):« مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إِنْ) النافية بـــ(ليس) راجحًا على إلحاق (لا)؛ لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفــة، وعلــى الظــرف والجــار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور، فيقال: إِنْ زيدٌ فيها، وإِنْ زيدٌ إلا فيها... كمــا يقال بـــ(ما)، ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال؛ لم يجز ».

فلما أشبهت (إِنْ) النافية (ليس) من هذه الأوجه؛ عملت عملهــا، فرفعــت الاســم ونصبت الخبر.

---

(٥٢١) أمالى ابن الشجرى ١٤٤/٣.

(٥٢٢) شرح المفصل ١١٢/٨.

(٥٢٣) شرح التسهيل ٣٧٥/١ بتصرف.

ولأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فلم يرد اسمها إلا معرفة بخلاف (ليس)التى تعمل فى المعرفة والنكرة[٥٢٤].

ولم تعمل عند كل العرب، بل عند بعضهم، حتى من أعملها وصف هذا الإعمال بالضعف[٥٢٥]، أو القلة، أو الندرة[٥٢٦]، فبان الفرق بين الأصل والفرع.

هذا وإعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) تشبيهاً بها هو ظاهر مذهب سيبويه[٥٢٧]، والمبرد[٥٢٨]، وابن السراج[٥٢٩] من البصريين، والكسائى[٥٣٠]، وأكثر الكوفيين[٥٣١].

ونسبه ابن مالك[٥٣٢]، وأبو حيان[٥٣٣] للفارسى، وما فى البصريات[٥٣٤] خلافه، حيث نص على أنها لا تعمل عمل (ليس).

---

(٥٢٤) المحتسب ٢٧٠/١.

(٥٢٥) شرح التسهيل ٣٧٤/١-٣٧٥.

(٥٢٦) أوضح المسالك ٢٧٩/١.

(٥٢٧) الكتاب ٢٢١/٤، ٢٢٢.

(٥٢٨) المقتضب ٣٥٩/٢.

(٥٢٩) الأصول ٩٥/١، ١٩٥/٢.

(٥٣٠) الأزهية صـ٣٣، وأمالى ابن الشجرى ١٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٨/١.

(٥٣١) الجنى الدانى صـ٢٠٩، والتذييل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٥٣٢) شرح التسهيل ٣٧٥/١.

(٥٣٣) التذييل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٥٣٤) يراجع المسائل البصريات صـ٦٤٦-٦٥٥.

وذهب الفراء[٥٣٥] وأكثر البصريين[٥٣٦] إلى أن (إنْ) النافية لا تعمل عمل (ليس)؛ لأنها حرف غير مختص.

هذا وقد نسب منع العمل لسيبويه والمبرد حيث نسب المبرد[٥٣٧]، والهروى[٥٣٨]، وابن يعيش[٥٣٩]، والشاطبى[٥٤٠] إلى سيبويه منع العمل.

وذكر أبو حيان[٥٤١] أنه مذهب المبرد، والحاصل أن ما فى الكتاب والمقتضب يثبت أن مذهبهما ما تقدم من أن (إنْ) النافية تعمل عمل ليس؛ لأنها تشبهها.

يقول سيبويه[٥٤٢]:« وتكون (إن) كـ(ما) فى معنى ليس ».

وقد استدل ابن مالك على أن مذهب سيبويه الإعمال من جهة أخرى فقال[٥٤٣]:« وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال فى باب: عدة ما يكون عليه الكلم: « وأما (إنْ) مع (ما) فى لغة أهل الحجاز، فهى بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء،

---

(٥٣٥) معانى القرآن ١٤٥/٢، ويراجع التذييل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٥٣٦) الجنى الدانى صـ٢٠٩، والتذييل والتكميل ٢٧٧/٤.

(٥٣٧) المقتضب ٣٥٩/٢.

(٥٣٨) الأزهية صـ٤٥.

(٥٣٩) شرح المفصل ١١٣/٨.

(٥٤٠) المقاصد الشافية ٢٥٣/٢.

(٥٤١) التذييل والتكميل ٢٧٧/٤..

(٥٤٢) الكتاب ٢٢٢/٤.

(٥٤٣) شرح التسهيل ٣٧٥/١.

وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)» [٥٤٤]. فعلم بهذه العبارة أن فى الكلام حروفًا مناسبة لـ(ليس) من جملتها (ما)، ولا شىء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) فى هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعين كونهما مقصودين».

وصريح كلام المبرد أن (إنْ) عنده عاملة عمل (ليس) يقول[٥٤٥]:« و أما (إنْ) المكسورة فإن لها أربعة أوجه... وتكون فى معنى (ما) تقول:إنْ زيد منطلق، أى: ما زيد منطلق، وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر.... وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك فى (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) فى المعنى ».

فما نسب لسيبويه والمبرد من منع العمل لا يساعد عليه؛ لأن ما فى الكتاب والمقتضب خلافه.

هذا والذى يبدو بى أن (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس)؛ لورود السماع بذلك نثرًا ونظمًا، فمن النثر ما حكاه الكسائى[٥٤٦]عن أهل العالية من قولهم: إنْ ذلك نافعَكَ ولا ضارَّك. وقولهم:إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية، بنصب (نافعك)، و(ضارك)، (خيرًا)، وسمع أعرابيًا يقول: إنَّ قائمًا، فأنكرها عليه، لأنه ظن أنها (إنَّ) المشددة وقعت على (قائمًا)، فاستثبته، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائمًا، فترك الهمز، وأدغم النون، كما قال ﷻ[٥٤٧]﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾، ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير[٥٤٨]:« ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ

(٥٤٤) يراجع الكتاب ٢٢١/٤.

(٥٤٥) المقتضب ٣٥٩/٤ بتصرف.

(٥٤٦) الجنى الدانى صـ٢٠٩، والتذييل والتكميل٢٧٨/٤، والمغنى ٥٧/١، والهمع ٣٩٤/١.

(٥٤٧) سورة الكهف: من الآية (٣٨).

تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ بتخفيف (إن) ونصب (عبادًا أمثالكم)، فـ(إنْ) هى النافية أعملت عمل (ليس) تشبيهاً بها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، والمعنى على هذه القراءة: تحقير شأن الأصنام، ونفى مماثلتها للبشر، إذ هى أقل وأحقر؛ لأنها جمادات لا تفهم ولا تعقل(٥٤٩).

ولم يرتض أبو جعفر النحاس هذا فقال(٥٥٠):« وهذه القراءة لا ينبغى أن يقرأ بها من ثلاث جهات: إحداها: أنها مخالفة للسواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع فى خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: إنْ زيدٌ منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها فهى أضعف منها، والجهة الثالثة: أن الكسائى زعم أن (إنْ) لا تكاد تأتى فى كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال ﷻ(٥٥١)«﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾».

وقد دفع أبو حيان ما قاله أبو جعفر النحاس فقال(٥٥٢):« وكلام النحاس هذا هو الذى لا ينبغى؛ لأنها قراءة مروية عن تابعى جليل، ولها وجه فى العربية، وأما الثلاث جهات التى ذكرها، فلا يقدح شىء منها فى هذه القراءة، أما كونها مخالفة للسواد، فهو خلاف يسير جداً ولا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة فى الوقف على

---

(٥٤٨) سورة الأعراف: من الآية (١٩٤) ، وقراءة الجماعة (إنَّ الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) بتشديد (إنَّ) ورفع (عباد) وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادًا أمثالكم)، يراجع المحتسب ٢٧٠/١، والبحر ٢٥٠/٥، ومعجم القراءات ٢٣٧/٣-٢٣٨.

(٥٤٩) البحر ٢٥٠/٥.

(٥٥٠) إعراب القرآن ١٦٨/٢-١٦٩.

(٥٥١) سورة الملك: من الآية (٢٠).

(٥٥٢) البحر المحيط ٢٥٠/٥.

المنون المنصوب بغير ألف، فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيبويه، فقد اختلف الفهم فى كلام سيبويه فى (إنْ)، وأما ما حكاه عن الكسائى، فالنقل عن الكسائى أنه حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب ».

وعلى الرغم من هذا، فقد ذهب أبو حيان(٥٥٣) إلى أن (إنْ) فى قراءة سعيد بن جبير، تحمل على أنها (إنْ) المخففة من الثقيلة، ونصب الخبر بها على مذهب من يرى جواز نصب أخبار (إنْ) على حدّ قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى(٥٥٤):

إذا أسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إن حراسنا أسدًا

أو أن (عبادًا) منصوبة بفعل محذوف، والتقدير: تدعون عبادًا أمثالكم، وتكون القراءتان بذلك قد توافقتا في معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت ولا تخالف.

والذى حمل أبا حيان على هذا التوجيه هو أن مقتضى قراءة سعيد بن جبير أن الذين يعبدونهم من دون الله ليسوا عبادًا مثلهم. ومقتضى قراءة الجمهور أنهم عباد أمثالهم، فبينهما تناقض لا يجوز.

والذى يبدو لى أن أولى ما تحمل عليه قراءة سعيد بن جبير ما تقدم من أن (إنْ) نافية تعمل عمل (ليس).

---

(٥٥٣) التذييل والتكميل٤/٢٧٧ –٢٧٨، والبحر المحيط ٥/٢٥١.

(٥٥٤) من الطويل ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى صـ٣٩٤، وشرح شواهد المغنى صـ١٢٢ والدرر ٢/١٦٧ وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١/٩، وشرح الجمل الكبير ١/٤٢٤ والمغنى ١/٨٣ والهمع ١/٤٣٧.

وأما عن التناقض بين القراءتين، فقد دفعه ابن جنى بقوله(٥٥٥):« فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ ؟ فكيف يثبت فى هذه ما نفاه فى هذه(٥٥٦) ؟ قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون، كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عبادًا على تشبيههم فى خلقهم بالناس، كما قال(٥٥٧)﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ وكما قال(٥٥٨)﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ ﴾ أى: تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه ».

ومن النظم الذى عملت فيه (إنْ) النافية عمل (ليس) تشبيهاً بها قول الشاعر(٥٥٩):

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر(٥٦٠):

إنْ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته ولكنْ بأن يُبغى عليه فَيُخْذَلا

---

(٥٥٥) المحتسب ٢٧٠/١.

(٥٥٦) يقصد قراءة سعيد بن جبير.

(٥٥٧) سورة الرحمن من الآية (٦).

(٥٥٨) سورة الإسراء من الآية (٤٤).

(٥٥٩) من المنسرح، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى الأزهية صـ٤٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٨/١ وشرح التسهيل ٣٧٥/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٢، ورصف المبانى صـ١٠٨، والجنى الدانى صـ٢٠٩، والمغنى ٢٦٨/١، والتصريح ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ١١٣/٢، وخزانة الأدب ١٦٦/٤.

(٥٦٠) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح عمدة الحافظ صـ٢١٧، والجنى الدانى صـ٢١٠، والتذييل والتكميل ٢٧٩/٤، والهمع ٣٩٥/١، والدرر اللوامع ١٠٩/٢.

حيث عملت (إنْ) فيهما عمل (ليس) فرفعت اسمها، (هو) و (المرء) ونصبت خبرها (مستوليًا) و(ميتًا).

فما تقدم دليل على صحة إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، وهذا كما تقدم ليس بالأصالة والاختصاص ، وإنما هو بالشبه والحمل على (ليس).

عمل أفعال المقاربة[٥٦١]

أفعال المقاربة أفعال ناسخة ، تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، ويكون خبره خبرًا لها فى موضع نصب قال تعالى[٥٦٢]:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[٥٦٣] فعملها هو عمل (كان)، وعليه فهى فرع فرعٍ فى العمل ؛ لأنها فرع عن (كان) التى هى فرع عن الأفعال الحقيقية نحو (ضرب) ، وإنما عملت هذا العمل ؛ لأنها تشبه (كان) من أوجه وهى :

الأول : دخولهما على المبتدأ والخبر . **الثانى** : اقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب . **الثالث** : النقصان ، فهما يحتاجان للاسم والخبر. **الرابع** : إفادة المعنى فى الخبر ، فـ (كان) وأخواتها تفيد معنى الزمان فى الخبر ، وأفعال المقاربة تفيد معنى القرب أو الرجاء أو الشروع فيه .

يقول ابن يعيش[٥٦٤] : « والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى فى الخبر ، ألا ترى أن (كان) وأخواتها إنما دخلت ؛ لإفادة معنى الزمان فى الخبر ، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب فى الخبر » .

---

(٥٦١) لا يقال (كاد) وأخواتها ؛ لأنه لا دليل على أنها أم الباب . وسميت بأفعال المقاربة ؛ لأن منها ما هو لمقاربة الفعل ، وعليه فهذه التسمية من باب التغليب ، وهى على ثلاثة أقسام : الأول : ما وضع للدلالة على قرب الخبر ، وهى : كاد ، وأوشك ، وكرب ، وهلهل ، وأولى ، وألمَّ . الثانى : ما وضع للدلالة على رجائه وهى : عسى ، واخلولق ، وحَرَى. الثالث : ما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهى كثيرة منها : أنشأ، وطفق ، وجعل، وأخذ ، وعَلق ، وهبَّ . يراجع منهج السالك ٢٥٦/١ ، والنكت الحسان صـ٧٢، وأوضح المسالك٢٩٠/١ ، والهمع ٤١٠/١-٤١١ .

(٥٦٢) سورة البقرة : من الآية (٧١) .

(٥٦٣) شرح ابن عقيل ٢٧٥/١ ، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٢-٢٦٧، والهمع ٤١٥/١-٤١٦ .

(٥٦٤) شرح المفصل ١١٥/٧ .

ويقول ابن مالك[٥٦٥] :« الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة مساوية لـــ(كان) وأخواتها فى النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب » . ويقول ابن الناظم[٥٦٦] : « وكل هذه الأفعال مستوية فى اللحاق بـ (كان) فى رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لأنها مثل (كان) فى الدخول على المبتدأ وخبر فى الأصل».

الخامس : أن منها ما يستعمل ناقصًا وتامًا كـ (كان) وهى عسى ، واخلولق ، وأوشك[٥٦٧] . أما الناقصة فنحو قوله تعالى[٥٦٨]: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ . وأما التامة فهى المسندة إلى (أن) والفعل نحو قوله تعالى[٥٦٩]: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، ونحو قولك : اخلولق أن يأتى ، وأوشك أن يفعل . ويرى كثير من النحويين[٥٧٠] أن (أنْ) والفعل فى تأويل مصدر سدَّ مسدَّ الاسم والخبر ، كما سدَّ مسدَّ المفعولين فى نحو : ظننت أن يقوم ؛ وعليه فهى ناقصة . فإن رفع الفعل بعدها ظاهرًا نحو : عسى أن يخرج زيد ، فيجوز أن تكون تامة ، ويكون (أن يقوم) فى موضع فاعل (عسى)، و(زيد) فاعل بـ (أن يقوم) ، وهذا اختيار أبى على الشلوبين[٥٧١] .

---

(٥٦٥) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ .

(٥٦٦) شرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٣ .

(٥٦٧) شرح التسهيل ٣٩٦/١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ١٥٩ ، والمساعد ٢٩٩/١ ، والمقاصد الشافية ٢٩١/٢ .

(٥٦٨) سورة الإسراء : من الآية (٨) .

(٥٦٩) سورة البقرة : من الآية (٢١٥) .

(٥٧٠) المساعد ٢٩٩/١، والمقاصد الشافية ٢٩٢/٢ .

(٥٧١) شرح المقدمة الجزولية الكبير صـ٩٧٠ .

ويجوز مع هذا أن تكون ناقصة ، والكلام على التقديم والتأخير ، وعليه فـ (زيد) اسم (عسى) و (أن يقوم) فى موضع نصب خبرها ؛ وعليه فهى ناقصة وهذا قول المبرد(٥٧٢) .

السادس : أن حق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربًا لها كما كان كذلك فى باب (كان) ، إلا أنه قد يرد نكرة بقلة نحو قول الشاعر (٥٧٣) :

عسى فرجٌ يأتى به الله إنه لـه كلَّ يومٍ في خليقتـه أمرُ(٥٧٤)

وقد كان حق هذه الأفعال أن تذكر فى باب (كان) ؛ لمساواتها لها فى العمل إلا أنها أفردت بباب؛ لاختصاصها بحكم لا يكون فى باب (كان) وهو لزوم كون خبرها جملة فعلية مقترنة بـ (أنْ) أو بدونها(٥٧٥) .

ويرى المفتى الكبير فى شرحه للكافية أن هذه الأفعال من أخوات (كان)؛ لأنها تشبهها فى أنها لتقرير الفاعل على صفة يقول(٥٧٦) :« هذه الأفعال فى التحقيق من أخوات (كان) لكونها لتقرير الفاعل على صفة » .

---

(٥٧٢) المقتضب ٧٠/٣ ، ويراجع منهج السالك ٢٥٣/١-٢٥٤ .

(٥٧٣) من الطويل ، لم أقف على قائله ، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ٣٩٥/١ ، والمساعد ٢٩٩/١ ، والدرر ١٠٩/١ .

(٥٧٤) شرح التسهيل ٣٩٥/١ ، والمساعد ٢٩٩/١ .

(٥٧٥) شرح المفصل ١١٥/٧، شرح التسهيل ٣٨٩/١ ، والمقاصد الشافية ٢٦١/٢ .

(٥٧٦) مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب ٦٠٦/٢ .

والذى يبدو لى أن الذى حمله على هذا هو قوة الشبه بينهما ، وهذا إن صح ، لا يسوغ جعلها من أخوات (كان) ؛ لأن المعنى مختلف ، فـ (كان) وأخواتها تدل على الزمان ، وأفعال المقاربة تدل على القرب أو الرجاء أو الشروع .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فقد اختصت (كان) وأخواتها بجملة أحكام لا تكون فى باب أفعال المقاربة ؛ فبان الفرق بينهما ، وعليه فلا يجوز جعلها من أخوات (كان) .

هذا ولأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ، فقد اشترط كون خبر أفعال المقاربة جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ (أنْ) أو بدونها[٥٧٧] ، وإنما التزموا ذلك فى أخبارها؛ لأن معانيها مبنية على التقريب ، ولا يكون ذلك إلا فى الأفعال ، فالتزموا كون أخبارها أفعالاً تنبيهًا على معانيها [٥٧٨].

وقد أرجع الرضي السبب في اقتران أخبارها بـ(أنْ) وتجردها منها؛ لكونها ملحقة بـ(كان) ومشبهة بها قال[٥٧٩]: " وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً من (أنْ) ..... لأن المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال ..... فهو من حيث الفعلية يدلُّ على الحدوث دون الاسم ..... ومن حيث ظهوره فى الحال ، يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي .... فلما حُملت هذه الأفعال على (كان)، وقُصد المعنيان ، أى: حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتغلا به، وجب ألا

(٥٧٧) يجب اقتران خبر أفعال الرجاء بـ (أنْ) ؛ لأن الرجاء من مخلصات الاستقبال ، فناسبه (أنْ). ويجب تجرد أخبار أفعال الشروع من (أنْ) ؛ لأنها للأخذ فى الفعل ، فخبرها فى معنى الحال ، و(أن) تخلص للاستقبال . ويجوز الوجهان فى باقيها والاستعمال شاهد على أن الغالب فى خبر (عسى) و (أوشك) الاقتران بها و (كاد) و (كرب) على العكس من هذا فالأغلب فى خبريهما التجرد من (أنْ) ، يراجع أوضح المسالك ٢٩٧/١-٣٠٣، والهمع ٤١٦/١ .

(٥٧٨) المقاصد الشافية ٢٦٧/٢، والهمع ٤١٦/١ .

(٥٧٩) شرح الكافية للرضي ٢٢٢/٤ بتصرف .

يكون اسما ، ولا ماضياً ، ولا مضارعاً بـــ (أنْ) . وإنما غلب فى أفعال المقارنة، أعنى (كاد) ومرادفاته، كون أخبارها كذلك ، وجوَّز اقترانها بـــ(أنْ)، لكونها من شدة القـــرب الذى فيها ، كأنها للانتقال والشروع أيضاً ، فهي ليست متضمنة لمعنى (كان) مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز فى بعضها : اقتران الخبـــر بـــ(أنْ) ....." .

فإن قلت جاء خبر (عسى) و (كاد) اسمًا قال رؤبة [٥٨٠] :

أَكْثَـرْتَ في العـذلِ ملحّـاً دائمًـا لا تلحنـــي إنـــي عســـيتُ صـــائمًا

وقال تأبط شرًا[٥٨١] :

فأبـتُ إلى فهـم ومـا كـدتُ آيبـا وكـم مِثْلُهـا فارقتُهـا وهـي تصـفرُ

قلتُ: هذا محمول عند النحويين على الندرة ، وإنما جاء تنبيهًا على الأصـــل لـــئلا يجهل[٥٨٢] . يقول ابن مالك[٥٨٣] :« من عادة العرب فى بعض ما له أصـــل متـــروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل ؛ لئلا يُجهل ، فمن ذلك جعل

---

(٥٨٠) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه صـــ١٨٥ ، والخصائص ٨٣/١، وشرح ديـــوان الحماســـة للمرزوقـــى صـــ٨٣ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢ . وبلا نسبة فى شـــرح المفصـــل ١٤/٧، والمقرب ١٠٠/١، وشرح عمدة الحافظ صـــ٨٢٢، والجنى الدانى صـــ٤٦٣، وتخليص الشواهد صـــ٣٠٩ .

(٥٨١) من الطويل ، وهو لتأبط شرًا فى ديوانه صـــ٩١ ، والخصائص ٣٩١/١، وتخليص الشواهدصـــ٣٠٩ ، والأغانى ١٥٩/٢١ ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٥٥٤/٢، وشرح عمـــدة الحـــافظ صـــ٨٢٢ ، ورصف المبانى صـــ١٩٠ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩ .

(٥٨٢) الهمع ٤١٩/١ .

(٥٨٣) شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

بعض العرب خبر (كاد) و (عسى) مفردًا منصوبًا » . وقد شذ مجئ الخبر فى هذا الباب جملة اسمية بعد (جعل) كما فى قول الشاعر [٥٨٤] :

وقد جَعَلتْ قلوصُ بنى سُهيلٍ من الاكوار مَرْتَعُهَا قريبُ

حيث جاء خبر (جعل) الذى هو (مرْتعُهَا قريب) جملة اسمية ، وهذا شاذ لا يقاس عليه، أو أن (جعل) تامة وفاعلها (قلوصُ) ، وجملة (مَرْتَعُهَا قريب) فى محل نصب على الحال . أو أن (جعل) بمعنى (صار) فهى من أخوات (كان) وليست من أفعال الشروع ، وعليه فاسمها هو (قلوصُ)، وجملة (مَرْتَعُهَا قريب) فى موضع خبرها[٥٨٥].

وفى لزوم كون أخبار أفعال المقاربة جملة فرقٌ بين الأصل (كان) وأخواتها والفرع (أفعال المقاربة) .

هذا يظهر الفرق بين المشبه والمشبه به أيضًا من جهات أخرى منها :

الأولى : لزوم عود ضمير من خبر أفعال المقاربة إلى الاسم ، فلا يجوز رفعه الظاهر، لا أجنبيًا ولا سببيًا بخلاف الخبر فى باب (كان) وأخواتها ، فلا يقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولا أنشأ عمرو يلعب ابنه ؛ وإنما كان ذلك كذلك؛ لأنها جاءت لتدل

(٥٨٤) من الوافر ، لم أقف على قائله ، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل ٣٩٣/١، وتخليص الشواهدص٣٢٠، والتصريح٢٠٤/١، وشرح شواهد المغنى ص٦٠٦، والهمع ٤١٩/١ .

(٥٨٥) يراجع التصريح ٢٠٤/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٩/١-٢٦٠ .

على أن اسمها قد يلبس بهذا الفعل قربًا أو رجاءً أو شروعًا [٥٨٦] . فإن قلت : خبر (عسى) رفع السببى فى قول الفرزدق[٥٨٧] :

وماذا عسى الحجَّاج يبلغُ جهدُهُ إذا نحنُ جاوزنا حفيرزيادِ

قلتُ : هذا نادر وشاذ لا يجوز القياس عليه[٥٨٨] .

الثانية : لا يجوز تقدم أخبار أفعال المقاربة عليها بخلاف باب (كان) وأخواتها فلا يقال فى نحو : طفقت أفعل : أفعل طفقت ، ولا يقال كذلك : أن يقوم عسى زيد . والسِّرُّ فى ذلك أن أفعال هذا الباب خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً ، فلو قُدِّمتْ ؛ لزادت مخالفتها للأصل[٥٨٩] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن منها أفعالاً ضعيفة لا تصرف لها لم ترد إلا بلفظ الماضى ، وهى ماعدا (كاد وأوشك)[٥٩٠] ، وعليه فلهن حالُ ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، وحالُ قوةٍ بالنسبة إلى الحروف، فلم يجز تقدم أخبارها عليها ؛ لتنحط درجتها عن درجة (كان)؛ لأن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول . وجاز توسط أخبارها بينها وبين اسمها ؛ تفضيلاً لها على (إنّ) وأخواتها ، فيقال : طفق يصليان الزيدان ، ولا يقال : يصليان طفق الزيدان[٥٩١] . يقول الرضي[٥٩٢]: " ولكون

---

(٥٨٦) الهمع ٤٢٠/١ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٧٤/١.

(٥٨٧) من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٦٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٦٧٧، والتصريح٢٠٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨٠/٢ ، ولمالك بن الريب فى ملحق ديوانه صـ٥١، والشعر والشعراء ٣٦١/١ ، وخزانة الأدب ٢١١/٢ .

(٥٨٨) الهمع ٤٢١/١ .

(٥٨٩) شرح التسهيل ٣٩٥/١ ، والمساعد ٢٩٩/١.

(٥٩٠) المساعد ٢٩٤/١، وأوضح المسالك ٣٠٤/١ ، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودى ١٦٥/١.

(٥٩١) شرح التسهيل ٣٩٥/١، والمساعد ٢٩٩/١، والهمع ٤٢٠/١ .

أفعال المقاربة ..... وأفعال الشروع .... فروعاً لـ (كان) ومحمولة عليها؛ لم تقدم أخبارها عليها، كما كان يتقدم خبر (كان) عليه".

الثالثة : أن (كان) يجوز زيادتها بخلاف أفعال المقاربة، فإنها لا تستعمل فى الكلام زائدة، خلافًا للأخفش[٥٩٣] الذى جوَّز زيادة (كاد) مستدلاً بقوله تعالى[٥٩٤]: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾.

وما ذهب إليه الأخفش لا يساعد عليه ؛ لأن المعنى : أكاد أخفيها فلا أقول هى آتية ، أو أكاد أخفيها عن نفسى ؛ وعليه فـ (كاد) عاملة غير زائدة [٥٩٥] .

الرابعة : أن أفعال المقاربة لا يستعمل منها اسم الفاعل ولا سائر المشتقات ، بخلاف باب (كان) . فإن قلت جاء اسم الفاعل من (أوشك) فى قول أبى سهم الهذلى[٥٩٦] :

فموشكةٌ أرضُنا أن تعودا خلاف الأنيسِ وحوشًا يبابا

قلتُ : هذا عند النحويين محمول على الشذوذ ، فيحفظ ولا يقاس عليه[٥٩٧] .

هذا وقد اختصت أفعال المقاربة بجواز حذف خبرها ؛ إذا علم أو دلَّ عليه دليل ، بخلاف باب (كان) . فمن الحذف للعلم به قوله ﷺ [٥٩٨] :« من تأنّى ؛ أصاب أو كاد ،

---

(٥٩٢) شرح الكافية للرضي ٢٢٢/٢ بتصرف .

(٥٩٣) المساعد ٣٠٣/١ .

(٥٩٤) سورة طه : من الآية (١٥) .

(٥٩٥) شرح التسهيل ٤٠٠/١، والمساعد ٣٠٣/١ .

(٥٩٦) من المتقارب ، وهو لأبى سهم الهذلى فى تخليص الشواهد صـ٣٣٦ ، والدرر ١٣٧/٢ ، ولأسامة بن الحارث فى شرح أشعار الهذليين صـ١٢٩٣، والمقاصد الشافية ٢٩٠/٢ ، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ صـ٨٢٣ .

(٥٩٧) شرح التسهيل ٤٠١/١، والهمع ٤١٣/١ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٧٤/١ .

ومن عجل أخطأ أو كاد » . وفى حديث آخر[٥٩٩] : « فإذا استغنى أو كرب استعفَّ » . وقول الحطيئة [٦٠٠] :

ما كان ذنبى في جار جعلتُ له ... وقد ذاق طعم الموت أو كَرَبَا

وقول المرقش[٦٠١] :

وإذا ما سمعتِ من نحو أرضٍ ... بمحبٍّ قد مات أو قيل : كادا

فاعلمى علمَ غير شكٍ بأنّى ... ذاكَ ، وابكى لِمُصْفدٍ لن يقادا

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى[٦٠٢]: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ فحذف الخبر ، وهو " يمسح " ؛ لدلالة مصدره عليه[٦٠٣].

وليس اختصاص أفعال المقاربة بجواز حذف الخبر أمرًا فاقت به (كان) وأخواتها ، وإنما لما خالفت الأخبار أصلها بلزوم كونها جملة فعلية ؛ خالفت الأصل ؛ فجاز حذفها، هذا حقيقة الأمر وما عليه الكلام

---

(٥٩٨) رواه الطبرانى فى الكبير ٣١٠/١٧، والهيثمى فى مجمع الزوائد ١٩/٨ والعلجونى فى كشف الخفا ٣٣٥/٢، ٣٥٠ ، والمتقى فى كنز العمال صـ٥٦٧٨ من حيث سيدنا عقبة بن عامر .

(٥٩٩) رواه الإمام أحمد فى مسنده ٣/٥، ٥ عن سيدنا معاوية بن حيدة قال : يا رسول الله إنَّا قوم نتساءل أموالنا. قال : يتساءل الرجل فى الجائحة أو الفتق ليصلح به بين قومه ، فإذا بلغ أو كرب؛ استعفَّ » ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : " رجاله ثقات " مجمع الزوائد ١٠٢/٣-١٠٣ .

(٦٠٠) من البسيط ، وهو للحطيئة فى ديوانه صـ١٨ ، والدرر ١٥٣/٢ ، وبلا نسبة فى الهمع ٤٢٠/١

(٦٠١) من الخفيف ، وهما للمرقشى (عوف أو عمرو بن سعد بن مالك) فى شرح الكافية الشافية ٢٠٥/١-٢٠٦، وبلا نسبة فى شرح التسهيل ٣٩٥/١ ، والمساعد ٢٩٩/١ .

(٦٠٢) سورة ص : من الآية (٣٣) .

(٦٠٣) يراجع شرح التسهيل ٣٩٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٥/١-٢٠٦ ، والمساعد ٢٩٩/١ ، والدرر المصون ٥٣٥/٥ ، والهمع ٤٢٠/١ .

، وهو لا يقدح فى أن أفعال المقاربة ملحقة فى العمل بـ (كان) وأخواتها ، فعملت عملها ؛ لأنها تشبهها من أوجه تقدمت . والله أعلم .

عمل (لا) النافية للجنس[٦٠٤]

(لا) النافية حرف مشترك يدخل على الاسم والفعل؛ فكان حقها ألا تعمل؛ لكنها حين يُقصد بها التنصيص على العموم فى النفى؛ تختص بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِنْ) لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالنكرة؛ فوجب لـ(لا) عند ذلك العمل؛ لاختصاصها بالأسماء[٦٠٥].

يقول ابن مالك[٦٠٦]:« إذا قُصد بـ(لا) نفى الجنس على سبيل الاستغراق، ورفع احتمال الخصوص؛ اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود (مِنْ) الجنسية لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة ».

ويقول أبو حيان[٦٠٧]:« فإن قلت: كيف عملت (لا) فى الاسم النكرة، وليست مختصة إذ تدخل على الفعل ؟ قلتُ: إذا دخلت على الاسم النكرة؛ اختصت به، إذا كانت للنفى العام، فإذا قلت: لا رجل فى الدار، فقد نفيت القليل والكثير من جنس الرجال، ولذلك لا يجوز: لا رجلَ فى الدار بل رجلان.....وإذا ثبت أنها فى النكرات للنفى العام؛ ثبت أنها ليست الداخلة على الفعل؛ لأنها لا تنفى نفيًا عامًا، بدليل أنك تقول: أنت لا تضرب زيدًا ضربة، وأنت لا تضربه ضربتين، فلو كانت للنفى العام؛ لم يسغ ذلك ».

---

(٦٠٤) سميت بذلك؛ لأنها تنفى خبرها عن كل فرد من أفراد اسمها أى: كل فرد من أفراد الجنس، وتسمى كذلك (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. يراجع التصريح ٢٣٥/١.

(٦٠٥) شرح المفصل ١٠٥/٢، والجنى الدانى صـ٢٩١-٢٩٢.

(٦٠٦) شرح التسهيل ٥٣/٢، ويراجع شرح عمدة الحافظ صـ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١.

(٦٠٧) التذييل والتكميل ٢٢٢/٥ بتصرف.

وكان القياس عند اختصاص (لا) النافية للجنس بالاسم أن تعمل فيه الجر، لكنها لم تجره لأمور(٦٠٨):

الأول: لئلا يتوهم أن الجر بـــ(مِنْ) المنوية؛ لأنها فى حكم الموجودة؛ لظهورها فى بعض المواضع كما فى قول الشاعر(٦٠٩):

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

الثانى: أن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله.

الثالث: أن عامل الجر لا يستحق التصدير، و(لا) النافية للجنس لها الصدارة.

ولم يكن عملها رفعًا؛ لأمرين(٦١٠):

الأول: لئلا تلتبس بما لا تقتضى التنصيص على العموم، وهى (لا) العاملة عمل (ليس)؛ إذ هى ترفع ما بعدها.

الثانى: لئلا يتوهم أنه رفع على الابتداء.

فلما امتنع الجر والرفع عملت النصب فيما بعدها؛ لمشابهتها لـــ(إنَّ).

فـــ(لا) النافية للجنس تعمل النصب والرفع كـــ(إنَّ) الثقيلة الداخلة على الجملة الاسمية؛ وذلك لأنها تشبهها، ووجه الشبه بينهما من جهات(٦١١):

---

(٦٠٨) يراجع شرح الكافية الشافية ٢٣١/١-٢٣٢، وشرح التسهيل ٥٤/٢، والتذييل والتكميل٢٢٢/٥.

(٦٠٩) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى العين ٣٥٢/٨، وتخليص الشواهد صـــ٣٩٦، والجنى الدانى صـــ٢٩٢، وأوضح المسالك ١١/٢، والتصريح ٢٣٩/١، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٢، والهمع ٤٤٦/١.

(٦١٠) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١-٢٣٢.

الأولى: أن لفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت.

الثانية: أنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدهما؛ لأن لهما الصدارة فى الجملة.

الثالثة: أن كلاً منهما يدخل على المبتدأ والخبر.

الرابعة: أن كلاً منهما يدل على التوكيد، فـ(لا) لتوكيد النفى، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات.

يقول الواسطى الضرير[٦١٢]:« اعلم أن(لا) تعمل فى الاسم النصب، وفى الخبر الرفع كـ(إنَّ) ووجه الشبه بينهما: أن (لا) تنفى ما تثبته (إنَّ) ».

ويقول العكبرى[٦١٣]:« (لا) محمولة على (إنَّ)؛ لأنها تشبهها فى دخولها على المبتدأ والخبر، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وأنها لتوكيد النفى، كما أن (إنَّ) لتوكيد الإثبات ».

ويقول ابن مالك[٦١٤]:« إعمال (لا) هذا العمل إلحاق لها بـ(إنَّ)؛ لمشابهتها لها فى التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفى، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات، ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خُففت ».

ويقول المرادى[٦١٥]:« فإن قلت: فلم عملت عمل (إنَّ) ؟ قلتُ: لمشابهتها لها فى التوكيد، فإن (لا) لتوكيد النفى، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات ».

---

(٦١١) يراجع ذلك فى شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير صـ٥٤ والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٥-٣٦٦، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٢٦/١، وشرح التسهيل ٥٤/٢، والجنى الدانى صـ٢٩٢، والهمع ٤٦٣/١.

(٦١٢) شرح اللمع فى النحو صـ٥٤.

(٦١٣) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٥-٣٦٦، ويراجع اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٢٦/١.

(٦١٤) شرح التسهيل ٢٥٤/٢، ويراجع شرح عمدة الحافظ صـ٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١-٢٣٢.

ويقول السيوطى[٦١٦]:« تعمل (لا) عمل (إنَّ) إلحاقًا بها؛ لمشابهتها لها فى التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفى، كما أن (إنَّ) لتوكيد الإثبات ».

وبتحليل ما سبق يتضح ما يلى:

أولاً: أن (لا) النافية للجنس تفيد توكيد النفى من جهة أنها تكون عاملة عمل (ليس)، فتنفى الوحدة، فلما عملت عمل (إنَّ)؛ دلت على نفى الجنس قطعًا، فكأنها أكدت النفى الذى أفادته عند مشابهتها لـ(ليس). أو أن النفى بها أقوى من النفى بسائر كلماته[٦١٧].

ثانياً: أن وجه الشبه بين (لا) النافية للجنس و (إنَّ) شبه لفظى ومعنوى.

ثالثاً: أن عمل (لا) النافية للجنس النصب والرفع؛ لمشابهتها لـ(إنَّ) هو حمل فرع على فرع فى العمل، وليس حمل فرع على أصل، بيان ذلك:

أن (إنَّ) عملت النصب والرفع؛ لمشابهتها الأفعال التى تتعدى لمفعول واحد، فهى فرع فى العمل عن الأفعال التامة المتعدية لواحد، و(لا) عملت عملها؛ لأنها تشبهها، فعملها إنما هو حمل فرع على فرع، وليس حمل فرعٍ على أصل.

---

(٦١٥) الجنى الدانى صـ٢٩٢.

(٦١٦) الهمع ٤٦٣/١.

(٦١٧) حاشية ابن حمدون على شرح المكودى على الألفية ١٨٥/١.

ويرى أبو حيان[٦١٨] أن عملها عمل (إنَّ) هو حمل فرعٍ على فرعٍ فرعٍ؛ لأنها حملت على (إنَّ) فهى فرع، و(إنَّ) حملت على ضرب زيدًا عمروٌ، فـ(إنَّ) فرع، و(ضرب زيدًا عمروٌ) فرع على (ضرب عمروٌ زيدًا).

رابعًا: أن عمل (لا) النافية للجنس النصب والرفع؛ لمشابهتها لـ(إنَّ) فيه حمل النظير على النظير من وجه، وفيه حمل النقيض على النقيض من وجه آخر، والنحاة مختلفون فى ذلك، فيرى ابن يعيش والعكبرى، والمالقى، والسيوطى وغيرهم أنه من باب حمل النقيض على النقيض، ويرى المكودى أنه من باب حمل النظير على النظير.

يقول ابن يعيش [٦١٩]:« إنها نقيضة (إنَّ) ؛ لأن (لا) للنفى، و(إنَّ) للإيجاب».

ويقول العكبرى[٦٢٠]:« والرابع[٦٢١]: أنها نقيضة (إنَّ) وهم يحملون الشىء على نقيضه، كما يحملونه على نظيره ».

ويقول المالقى[٦٢٢]:« منهم من يشبهها بـ(إنَّ) فينصب بها اسمًا ويرفع بها خبرًا؛ حملاً للنقيض على النقيض، إذ (إنَّ) موجبة و(لا) نافية، فتقول: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك... كما تقول: إن غلامَ رجلٍ أفضلُ منك ».

---

(٦١٨) التذييل والتكميل ٥/٢٢١-٢٢٢.

(٦١٩) شرح المفصل ٢/١٠٥ بتصرف.

(٦٢٠) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٢٢٦.

(٦٢١) من أوجة الشبه بين (إنَّ) و(لا) النافية للجنس.

(٦٢٢) رصف المبانى صـ٢٦٣-٢٦٤ بتصرف.

ويقول السيوطى[٦٢٣]:« لأنها [٦٢٤] لتوكيد النفى، كما أن (إنَّ) لتوكيد الإثبات، فهو قياس نقيض ».

ويقول المكودى[٦٢٥]:« وإنما عملت عمل (إنَّ)؛ لأنها فى النفى نظيرة (إنَّ) فى الإيجاب؛ إذ (إنَّ) توكيد للإيجاب، و(لا) توكيد للنفى ».

والذى يبدو لى أن كلا الأمرين وارد، فهى نظيرة (إنَّ) من جهة أن كلاً منهما يفيد التوكيد، وهى نقيضتها من جهة أنها للتوكيد النفى، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات، فلكل رأى وجه يحمل عليه.

خامساً: أن شبه (لا) النافية بـ(ليس) أقوى من شبه (لا) النافية بـ(إنَّ)؛ لأنها شبهها بـ(إنَّ) فى إفادة التوكيد فيه حمل النقيض على النقيض كما تقدم، أما شبهها بـ(ليس)، فليس فيه إلا حمل النظير على النظير، إذ هى نظيرتها فى إفادة النفى، فحملُ (لا) على (ليس) قوى فى القياس؛ لأنها نافية مثلها[٦٢٦].

سادساً: على الرغم من أن حمل (لا) على (ليس) أقوى من حملها على (إنَّ) فى القياس، إلا أن الاستعمال جاء بعكس هذا، فكان عمل (لا) النافية عمل (إنَّ) أفصح وأكثر فى الاستعمال.

---

(٦٢٣) الهمع ٤٦٣/١.

(٦٢٤) يقصد (لا) النافية للجنس.

(٦٢٥) شرح المكودى على الألفية ١٨٥/١.

(٦٢٦) التذييل والتكميل٢٢٢/٥.

يقول أبو حيان[٦٢٧]:« وحمل (لا) على (ليس) قوى فى القياس؛ لأنها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على (إنَّ) فى العمل مع أنها نقيضتها، فحملها على نظيرتها أولى، لكن حمل (لا) على (إنَّ) فى العمل أفصح وأكثر فى الاستعمال».

ويقول[٦٢٨]:« (لا) حرف مشترك... عرض له شبهان: شبه بـ(ليس) من حيث الاشتراك فى النفى، وشبه بـ(إنَّ) من حيث أنها تفيد تأكيد الإثبات، وهذا للنفى، فكان القياس يقتضى أن يكون عملها عمل (ليس) أكثر من عملها عمل (إنَّ)..... لكن جاء كلام العرب بعكس هذا ».

ويقول السيوطى[٦٢٩]:« وإلحاقها بـ(ليس) قياس نظير؛ لأنها نافية مثلها، فهو أقوى فى القياس، لكن عملها عمل (إنَّ) أفصح وأكثر فى الاستعمال ».

والذى يبدو لى أن هذه الكثرة فى الاستعمال، إنما جاءت من جهة أن فى إعمالها عمل (إنَّ) وجهًا لحمل النظير على النظير، من جهة أنهما للتوكيد كما تقدم.

هذا ويرى ابن مالك[٦٣٠] أن (لا) النافية للجنس تشبه (ليت) من جهة أنه يقترن بها همزة الاستفهام، ويراد بها التمنى، فتلحق بـ(ليت) فى العمل، ثم حُملت فى سائر أحوالها على التمنى.

والذى يبدو لى أن حمل (لا) على (إنَّ) أولى من حملها على (ليت) لأمور:

---

(٦٢٧) السابق والصفحة نفسها.

(٦٢٨) منهج السالك ٣٠٧/١ بتصرف.

(٦٢٩) الهمع ٤٦٣/١.

(٦٣٠) شرح التسهيل ٥٤/٢.

الأول: أن شبهها بـــ(إنَّ) أقوى من شبهها بـــ(ليت).

الثانى: أنها فى الحمل على (إنَّ) محمولة على أم الباب، بخلاف حملها على (ليت).

الثالث: أن أغلب أحوالها ألا تدخل عليها همزة الاستفهام، فلا تغلب الحال النـــادرة على الحال الغالبة.

ولذا فقد علَّق أبو حيان على رأى ابن مالك فقال(٦٣١):« وهذا ضعيف؛ لأن غالـــب أحوالها: أنها لا تدخل عليها همزة الاستفهام ويراد بها التمنى، بل غالب أحوالهـــا أنهـــا لمجرد النفى، وإذا دخلت عليها الهمزة، فقد تبقى على النفى..... ولا تحمل الحال الغالبة على الحال النادرة، بل الباب فى نحو هذا العكسُ ».

وابن مالك بهذا يناقض نفسه، فقد تقدم أنها عنده مشبهة بـــ(إنَّ)، وهو هنا يشـــبهها بـــ(ليت) وفى هذا نوع من الاضطراب، أو قل: تطور الآراء.

ونقل العكبرى(٦٣٢) عن بعضهم أن (لا) النافية للجنس محمولة على (أَنْ) الخفيفـــة الناصبة للمضارع؛ لأنها تشبهها من وجهين:

الأول: أنها على حرفين مثلها.

الثانى: أن الخفيفة تعمل وتلغى، كما أن (لا) كذلك.

ولست أوافقه على هذا؛ لأن فيه حمل الفرع على فرع الفرع فى العمل، بيان ذلك: أن (أنْ) الخفيفة عملت؛ حملاً لها على (إنَّ) الناصبة للاسم(٦٣٣)، و(إنَّ) الناصبة للاســـم؛

(٦٣١) التذييل والتكميل ٢٢٣/٥ بتصرف.

(٦٣٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٢٦/١-٢٢٧.

(٦٣٣) يراجع شرح الجمل الكبير ٤٢٣/١.

عملت حملاً لها على الأفعال التامة المتعدية نحو (ضرب)، فلو حملنا (لا) على (أنْ) الخفيفة فى العمل، لكُنَّا بذلك قد حملنا الفرع على فرع الفرع فى العمل. لكن عملها بالحمل على (إنَّ) الثقيلة إنما هو حمل فرع على فرع فحسب، وهذا أولى.

وأما احتجاجهم بأنها على حرفين كـ(أنْ) الخفيفة، فلا ينهض دليلاً على حملها عليها؛ لأن (إنَّ) الثقيلة تخفف، فتصير على حرفين(٦٣٤).

وكذا احتجاجهم بأن (أنْ) الخفيفة تعمل وتلغى و(لا) كذلك، يرده أن إلغاء (لا) النافية وإهمالها إنما يكون عند ضعف شبهها بـ(إنَّ)، وسيأتى بيان ذلك، والعلة فيه أن الفرع لا يقوى قوة الأصل، وأن المشبه لا يبلغ مكانة المشبه به؛ لأن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول.

ولما كانت (لا) فرعًا فى العمل عن (إنَّ)؛ لأنها تشبهها؛ لم يقو المشبه قوة المشبه به؛ فاشترط لعملها شروط؛ لأن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول، وهذه الشروط هى:

الشرط الأول: أن تكون نصًا فى النفى العام، أعنى نفى الجنس(٦٣٥)؛ لأنها حينئذ تختص بالاسم، نحو: لا رجل موجود، فإن كانت لنفى الوحدة؛ عملت عمل (ليس) نحو: لا رجلٌ قائمًا، فيجوز لك أن تقول بعده: بل رجلان، وكذا إن أريد نفى الجنس لا على سبيل التنصيص، بل فى الظاهر فقط، نحو: لا رجل فى الدار، إذا أردت نفى الخبر عن فرد واحد من الجنس، ونفيه عن الجنس فى الظاهر، فإن (لا) تكون عاملة عمل (ليس)، وعليه يجوز أن تقول بعده أيضاً : بل رجلان.

---

(٦٣٤) المغنى ٨٥/١.

(٦٣٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٢٧/١.

أما إن أريد نفى الجنس حقيقة، وتأكيد النص عليه، فإنها حينئذ تكون عاملة عمل (إنَّ)، ولا يصح أن تقول بعده شيئاً، فلا تقول: بل رجلان ونحوه(٦٣٦).

الشرط الثانى: أن يكون اسمها نكرة، يقول سيبويه (٦٣٧):« واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل فى المعرفة أبدًا ».

وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ)؛ ليدل بها على العموم فى النفى على سبيل التنصيص، والمعرفة ليست كذلك (٦٣٨).

فلما كانت (لا) تنفى نفيًا عامًا مستغرقًا؛ لم يكن بعدها معين، وهى فى هذا نظيرة (رُبَّ) و(كم) فى الاختصاص بالنكرات؛ لأن (رُبَّ) للتقليل(٦٣٩)، و(كم) للتكثير(٦٤٠) فالإبهام بهما أولى(٦٤١).

ويرى العكبرى (٦٤٢) أن دخول (لا) على معرفة يبطل شبهها بـ(إنَّ)، ولذا لا تعمل عملها.

---

(٦٣٦) التذييل والتكميل ٢٢٤/٥ بتصرف.

(٦٣٧) الكتاب ٢٩٦/٢.

(٦٣٨) شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢.

(٦٣٩) المغنى ٢٦٥/١-٢٦٩.

(٦٤٠) الهمع ٥٠١/٢.

(٦٤١) شرح المفصل ١٠٣/٣.

(٦٤٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٤٠/١.

ويرى أبو حيان أن (لا) الداخلة على معرفة تكون حرفًا غير مختص، فلا تعمل، يقول[٦٤٣]:« إنما لم تعمل فى المعرفة من قِبَلِ أن موضوع (لا) العاملة أنها تنفى نفيًا عامًا على سبيل النصيّة، و(لا) التى لا تنفى نفيًا عامًا لا خصوصية لها بالأسماء، وإذا لم تختص بالأسماء؛ لم تعمل فيها؛ لأن الحرف إذا لم يختص؛ فبابه ألا يعمل ».

فإن قلت: هل يجوز أن يكون اسمها معرفًا بالألف واللام الاستغراقية ؟ قلتُ: هذا لا يجوز؛ لأنها بلفظ العهدية فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بـ(مِنْ) الجنسية مذكورة أو منوية [٦٤٤].

وعليه، فإن جاء بعدها معرفة فإنها تهمل وتكرر، تقول: لا زيد فى الدار ولا عمرو[٦٤٥]، قال تعالى[٦٤٦]﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾.

وإنما لزم التكرار؛ ليكون عوضًا عما فاتها من مصاحبة ذى العموم، فإن فى التكرار زيادة، كما أن فى العموم زيادة [٦٤٧].

ويرى الأنبارى أن علة وجوب التكرير مع المعرفة: أنه جاء مبنيًا على السؤال، كأنه قال: أزيد عندك أم عمرو ؟ فقال: لا زيد عندى ولا عمرو، قال[٦٤٨]:« والدليل على على أن السؤال فى تقدير التكرير: أن المفرد لا يفتقر إلى ذكره فى الجواب، ألا ترى

---

(٦٤٣) التذييل والتكميل ٢٧٧/٥.

(٦٤٤) شرح التسهيل ٦٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٨/٥.

(٦٤٥) أمالى الشجرى ٢٣١/٢، ٢٣٢، وأوضح المسالك ٥/٢.

(٦٤٦) سورة يس: من الآية (٤٠).

(٦٤٧) شرح التسهيل ٦٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٠/٥.

(٦٤٨) أسرار العربية صـ٢٥١.

أنه إذا قيل: أزيد عندك ؟ كان الجواب أن تقول: لا، من غير أن تذكره، كأنك قلت: لا أصل لذلك ».

ويرى المبرد [٦٤٩] وابن كيسان [٦٥٠] جواز عدم التكرار؛ وحملا عليه قولهم: لا نولك أن تفعل، وقول الشاعر[٦٥١]:

أشاءُ ما شِئْتِ حتَّى لا أزالُ لما ... أنتِ شائيةٌ منْ شأننا شانِي

ولم يرتض هذا جمهور النحويين، فردوا استدلالهما بقولهم: لا نولك أن تفعل، بأن معنى: لا نولك: لا ينبغى، فلم تكرر (لا)؛ لأن (نولك) فى معنى الفعل.

يقول ابن الشجرى[٦٥٢]:« قولهم: لا نولك أن تفعل كذا، لما كان (نولك) بمعنى الفعل الذى هو ينبغى؛ لم يكرروه، وإن كان معرفة، كما لم يكرروا الفعل فى: لا ينبغى لك أن تفعل، وكذلك كل فعل تنفيه لا يلزم تكريره،كقولك: لا يخرج زيد اليوم، وكقوله تعالى [٦٥٣]﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ ».

ويقول ابن مالك[٦٥٤]:« ولا حجة لهما فى قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أوقعوه موقع: لا ينبغى لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار (لا) كما يستغنون فيما هو واقع موقعه ».

---

(٦٤٩) المقتضب ٣٥٩/٤-٣٦١، والمساعد ٣٤٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٥.

(٦٥٠) شرح التسهيل ٦٦/٢، وأوضح المسالك ٥٥/٢، والهمع ٤٧٣/١.

(٦٥١) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى أوضح المسالك ٦/٢، والتصريح ٢٢٧/١، والمقاصد النحوية ٣٢٥/٢، والهمع ٤٧٣/١، والدرر ٢٣٤/٢.

(٦٥٢) أمالى ابن الشجرى ٥٣٢/٢.

(٦٥٣) سورة النساء: من الآية (١٤٨).

(٦٥٤) شرح التسهيل ٦٦/٢.

فلم تكرر (لا)؛ لأنها إذا دخلت على الفعل غير الماضى الذى ليس دعائيًا، أو ما فى معناه؛ لا يجب تكرارها؛ لأنه فى معنى النكرة[٦٥٥].

فإن قلت: لم لم تكرر (لا) مع الفعل مع أنها غير عاملة فيه، كما كُررت مع الاسم إذا لم تعمل فيه ؟.

قلتُ: أجاب عن ذلك ابن الشجرى[٦٥٦] من ثلاث جهات:

الأولى: أن (لا) الواقعة على الفعل لا يلزمها التكرير؛ لأنها جواب يمين، واليمين قد تقع على فعل واحد مجحود، فلا يلزم فيها تكرير(لا) وذلك نحو قولك: والله لا أخرج إلى البصرة، فلا معنى لتكريرها ويمينك واقعة على شىء واحد.

الثانية: أن قولك: لا أفعلُ، نقيض قولك: لأفعلنَّ، فمن حيث لم يجب ضمُّ فعل أخر إلى قولك: لأضربنَّ، لم يجب ضم فعل آخر إلى قولك: لا أضرب.

الثالثة: أن الفعل قد يُنفى بـ(لم) و(لن) ولا يلزمهما التكرير، فـ(لا) مثلهما فى ذلك .

وأما قول الشاعر:

لا أنتِ شائيةٌ مِنْ شأننا شانيِ

فلم تكرر (لا) للضرورة الشعرية[٦٥٧].

هذا وقد خالف بعض النحويين فى اشتراط تنكير اسم (لا) النافية للجنس، فجوَّز الكسائى[٦٥٨] إعمالها فى المفرد العلم نحو: لا زيد، وفى المضاف لكنية نحو: لا أبا

---

(٦٥٥) التصريح ٢٣٨/١.

(٦٥٦) أمالى ابن الشجرى ٣٦٣/١.

(٦٥٧) أوضح المسالك ٧/٢.

محمد، وجوَّز الفراء[٦٥٩] إعمالها فى ضمير الغائب نحو: لا هو ولا هى، وفى اسم الإشارة نحو: لا هذين لك، وفى نحو: لا عبد الله؛ لأن كل واحد يقال له هذا، ففيه عموم.

وما ذهب إليه الكسائى والفراء لا يساعد عليه؛ لأن عموم النفى لا يُتصور فى المعارف التى ذكراها، وعلى الرغم من أن ما قالاه منقول عن العرب، فإنه فى غاية القلة و الشذوذ، والتأويل فيه ممكن على جعل (لا) مهملة، وما بعدها مبتدأ والخبر محذوف، ولم تكرر (لا) شذوذاً[٦٦٠]؛ لأن الشذوذ يشجع على الشذوذ.

فإن قلت: عملت (لا) فى المعرفة نحو قولهم [٦٦١]: قضية ولا أبا حسن لها، وقول عبد الله بن الزَّبير[٦٦٢]:

أرى الحاجاتِ عندَ أبى خُبيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

وقول بعض بنى دبير[٦٦٣]:

---

(٦٥٨) التذييل والتكميل ٢٨٨/٥، والهمع ٤٦٣/٣.

(٦٥٩) الأصول ٤٠٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/٢، والمساعد ٣٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢٨٦/٥، ٢٩١، والهمع ٤٦٣/١.

(٦٦٠) المساعد ٣٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢٩١/٥، ٢٩٢.

(٦٦١) يراجع الكتاب ٣٥٥/١، والمقتضب ٣٦٣/٤، والأصول ٤٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٦٦/١ والتصريح ٢٣٨/١.

(٦٦٢) من الوافر، وهو لعبد الله بن الزَّبير فى ملحق ديوانه صـ١٤٧، والكتاب ٢٩٧/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ١٠٤، والدرر ٢١١/٢، وخزانة الأدب ٦١/٤، ٦٢، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٢/٤، والمقرب ١٨٩/١.

(٦٦٣) من الرجز، وهو لبعض بنى دبير فى الدرر ٢١٣/٢، وبلا نسبة فى الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٩/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، ورصف المبانى صـ٢٦٠، وخزانة الأدب

لا هيـــثمَ الليلـــةَ للمطـــيِّ ولا فتـــىً مثـــل ابـــن خيْبَـــرِيِّ

وقول الشاعر(٦٦٤):

تُبَكِّـى علـى زيـدٍ ولا زيـدَ مثلـه سـليمٌ مـن الحُمَّـى صـحيح الجـوانحِ

قلتُ: هذا محمول عند جمهور النحويين على تأويل المعرفة بنكرة، بأن يجعل الاسم واقعًا فى الحال على مسماه، وعلى كل من أشبه مسماه، فيكون إذ ذاك نكرة؛ لعمومـه، وعليه يكون قد أوقع (أمية) و(أبا حسن) و(هيثم) و(زيد) على الشخص الذى اسمه كذلك، وكذا على كل من يشبهه، وإيقاع اسم الشخص على من يشبهه جائز فى كلام العرب. أو يكون اسم (لا) محذوفًا تقديره (مثل)؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فى إعرابه وتنكيره. أو يقدر العلم قائمًا مقام وصف اشتهر به، فيقدر فى (لا أبا حسن لها): لا فيصل لها، وفى (لا أمية) لا كريم فى البلاد ونحو ذلك(٦٦٥).

وابن مالك فى شرح الكافية الشافية (٦٦٦) يرى أن الوجه فى اسم (لا) النافية للجنس إذا كان معرفة أن يؤول بالنكرة على قصد: لا شىء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فَضُمِّنَ هذا المعنى، وجُرِّد لفظه مما ينافى ذلك.

٤/٥٧،٥٩، و(هيثم) اسم رجل وهو هيثم بن الأشتر، اشتهر بحسن حدائه للإبل، وابن خيبرى هو جميل بـن عبد الله بن معمر، وكان شجاعًا يحمى أدبار الإبل من الأعداء.

(٦٦٤) من الطويل ، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى المقرب ١/١٨٩ وتذكرة النحاة صـ٥٢٩، ٥٣٨، والهمع ١/٤٦٤، والدرر ٢/٢١٥.

(٦٦٥) يراجع الكتاب ٢/٢٩٧، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٦٥-٣٦٦، وشرح المفصل ٣/١٠٣-١٠٤ والتذييل والتكميل ٥/٢٨٨-٢٩١، والمقاصد النحوية ٢/٤١٥، والهمع ١/٤٦٤ وحاشية الصبان ٢/٤-٥.

(٦٦٦) ١/٢٣٦.

لكنه فى شرح التسهيل[٦٦٧] يرى أن الوجه ألا يقدر ما ورد من ذلك بتقدير واحد، بل يقدر ما ورد بما يليق به وبما يصلح له، فيقدر نحو: (لا زيد مثله) بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر (لا أبا حسن لها) بلا مثل مثل أبى حسن، وكذا فى نحو: (لا أمية) فسياق الكلام يدل على القصد.

وهذا من تطور الآراء عند العلامة ابن مالك.

فعلم بما تقدم أن اسم (لا) النافية للجنس لا يكون معرفة، ولذا يقول أبو حيان[٦٦٨]:« ومع ذلك فجميع ما ورد عن العرب مما أعملتها[٦٦٩] فى المعارف لا تجعله أصلاً ولا تبنى عليه قاعدة ».

الشرط الثالث: ألا يكون خبرها معرفة ؛ لأن اسمها واجب التنكير، فلا يجوز أن يخبر عنه بمعرفة[٦٧٠].

وهذا بخلاف (إنَّ) التى يجوز أن يكون خبرها معرفة نحو: إن زيدًا صاحب الحق، فافترق الأصل عن الفرع.

الشرط الرابع: ألا يفصل بينها وبين اسمها بشىء، فإن فُصل بينهما؛ أهملت وكررت، خلافًا للمبرد[٦٧١] وابن كيسان[٦٧٢]، قال تعالى[٦٧٣]﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾.

---

(٦٦٧) ٦٨/٢.

(٦٦٨) منهج السالك ٣٠٩/١.

(٦٦٩) يقصد (لا) النافية للجنس.

(٦٧٠) الهمع ٤٦٩/١.

يقول سيبويه[٦٧٤]:« واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو، لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية؛ لأنه جُعل جواب: أذا عندك أم ذا ؟ ».

وبهذا تنحط (لا) النافية عن (إنَّ) التى تشبهها؛ لأن الفروع تنحط أبدًا عن الأصول، بيان ذلك أن (إنَّ) يجوز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف أو الجار والمجرور قال تعالى[٦٧٥]﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾، وقال سبحانه تعالى[٦٧٦]﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾. ولا يجوز ذلك فى (لا) النافية للجنس؛ لأنها لا تبلغ قوة (إنَّ)، حيث لا يقوى المشبه قوة المشبه به[٦٧٧].

فإن قلت: (ما) الحجازية تعمل عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها، ومع هذا يجوز فيها العمل مع الفصل بينها وبين اسمها بالخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو بمعمول الخبر إذا كان أحدهما[٦٧٨]، فلم لم يجز ذلك فى (لا) النافية للجنس ؟.

قلت: إنما امتنع العمل مع هذا المذكور الفصل فى باب (لا) النافية للجنس، وجاز مع (ما) الحجازية؛ لأن شبه (ما) بـ(ليس) أقوى من شبه (لا) بـ(إنَّ).

---

(٦٧١) المقتضب ٣٦٣/٤، والمساعد ٣٤٥/١.

(٦٧٢) أوضح المسالك ٥/٢، وحاشية الصبان ٢/٤.

(٦٧٣) سورة الصافات: من الآية (٤٧).

(٦٧٤) الكتاب ٢٩٨/٢.

(٦٧٥) سورة المزمل: من الآية (١٢).

(٦٧٦) سورة النازعات : الآية (٢٦).

(٦٧٧) المقاصد الشافية ٤١٩/٢-٤٢٠.

(٦٧٨) الإنصاف صـ١٤٩، وشرح الجمل الكبير ٥٩٥/١، وشرح عمدة الحافظ صـ٢١٥.

يقول ابن مالك[٦٧٩]:« لما كان شبه (لا) بـ(إنَّ) أضعف من شبه (ما) بـ(ليس)؛ جُعل لـ(ما) مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقًا، بل إذا كان الفصل نحو: ما قام زيد، أو بمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد آكل، فلو كان فصل بمعمول وهو ظرف أو جار ومجرور؛ لم يبطل العمل نحو: ما غدًا زيد مسافرًا، وما فيها أحد مقيمًا، وأبطل عمل (لا) بالفصل مطلقًا، نحو: لا فى الدار رجل مقيم، ولا غدًا أحد راحل، فانحطت بذلك (لا) عن رتبة (ما) ليكون لقوة الشبه أثر ».

وإنما قوى شبه (ما) الحجازية بـ(ليس)، لأنها تكون لنفى الحال كـ(ليس) [٦٨٠].

ها وقد انفرد الرمانى[٦٨١] بمخالفة النحويين فى ذلك، فجوّز الإعمال مع الفصل، فيجوز عنده النصب فى نحو: لا فيها رجل علمٍ.

وما ذهب إليه لا يساعد عليه؛ لأن (لا) النافية للجنس ضعيفة لا تقوى على التصرف فى معمولها [٦٨٢].

الشرط الخامس: ألا يدخل عليها جار[٦٨٣]، فإن دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد، أهملت، وعمل الجار فيما بعدها، فيتخطاها العامل، ولا تكون زائدة، حتى لا يفسد المعنى، ونقل العبكرى[٦٨٤]، والشيخ خالد[٦٨٥] عن بعضهم أن (لا) فى مثل هذا، اسم

---

(٦٧٩) شرح التسهيل ٢/٦٥.

(٦٨٠) مصباح الراغب ١/١٤٢.

(٦٨١) المساعد ١/٣٤٥، والتذييل والتكميل ٥/٢٢٤.

(٦٨٢) شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير صـ٥٤.

(٦٨٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢، وشرح الأشمونى ١/٣٢٩.

(٦٨٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٢٤٥.

(٦٨٥) التصريح ١/٢٣٧.

بمعنى (غير) مجرورة بحرف الجر، وعلامة الجر الكسرة المقدرة على الألف، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه.

فإن قلت: فما تصنع بما ورد عن العرب من قولهم: جئت بلا شيء بالفتح، قلتُ: هذا شاذ يسمع ولا يقاس عليه لندرته(٦٨٦).

واشتراط عدم دخول الجار على (لا) فيه دليل لما استقر من أن الفروع لا تبلغ درجة الأصول؛ لأن (إنَّ) يجوز دخول الجار عيها، تقول آمنت بأن الله إله واحد.

الشرط السادس: ألا يكون اسمها معمولاً لغيرها فلا يجوز إعمالها فى نحو قوله تعالى(٦٨٧)﴿ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾ ؛ لأن (مرحبا) معمول لفعل مقدر(٦٨٨).

الشرط السابع: ألا تكرر، فإن كررت؛ جاز العمل ولم يجب، نحو: لا رجل فى البيت ولا امرأة(٦٨٩) قال تعالى(٦٩٠) ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ وقال سبحانه(٦٩١) ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾.

والناظر للشروط المتقدمة يدرك أن مبناها على بيان الفرق بين المشبه والمشبه به، إذ الفرع لا يبلغ درجة الأصل؛ لأن الفروع تنحط أبدًا عن درجة الأصول.

فإذا اجتمعت الشروط السابقة؛ نصبت (لا) النافية للجنس اسمها، ورفعت خبرها، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب علم مذموم، أو شبيهًا

---

(٦٨٦) أوضح المسالك ٥/٢، وشرح الأشمونى ٣٣٠/١.

(٦٨٧) سورة ص: من الآية (٥٩).

(٦٨٨) المساعد ٣٣٩/١، والتذييل والتكميل ٢٢٥/٥، والهمع ٤٦٦/١.

(٦٨٩) منهج السالك ٣٠٧/١، والمقاصد الشافية ٤١٦/٢.

(٦٩٠) سورة الطور من الآية (٢٣).

(٦٩١) سورة البقرة من الآية (٢٥٤).

به[٦٩٢] نحو: لا طالعًا جبلاً حاضر، ولا راغبًا فى الشر محمود، ولا خيرًا من زيد فيها، ولا ثلاثة وثلاثين لك[٦٩٣].

وإن كان اسم (لا) النافية للجنس مفردًا، أى غير مضاف ولا شبيه به[٦٩٤]، رُكب معها، وبُنى على ما ينصب به[٦٩٥].

فيبنى على الفتح فى نحو: لا رجل موجود، وفى قوله تعالى[٦٩٦]﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ ﴾، وإنما بُنى على الفتح هنا لأحد أمرين:

الأول: تضمنه معنى (مِنْ) الجنسية، كأن قائلاً قال: هل من رجل موجود؟ فقيل فى الجواب: لا رجل موجود، وهذا قول الخليل[٦٩٧] وصححه ابن عصفور[٦٩٨]، واختاره كثير من النحويين[٦٩٩].

---

(٦٩٢) هو ما اتصل به شىء يتمم معناه، بأن يكون عاملاً فيما بعده، أو معطوفًا عليه، ويسمى فى الاصطلاح مطولاً وممطولاً. ووجه مشابهته للمضاف من وجهين: أحدهما: أنه عامل فيما بعده كما يعمل المضاف فى المضاف إليه، ثانيها: أن ما بعده مفتقر إليه افتقار المضاف إليه إلى المضاف. يراجع أمالى ابن الشجرى٢/٥٢٨، واللباب ١/٢٣٢، ومنهج السالك١/٣١٠، والتذييل والتكميل٥/٢٢٦، وشرح الحدود النحوية للفاكهى صـ٢٥٨.

(٦٩٣) أمالى ابن الشجرى ٢/٥٢٨، وشرح عمدة الحافظ صـ٢٥٧، وشرح التسهيل ٢/٥٥، والمساعد ١/٣٤٠، والجنى الدانى صـ٢٩١، والهمع ١/٤٦٦.

(٦٩٤) شرح الحدود النحوية صـ٢٥٨.

(٦٩٥) المساعد ١/٣٤٠، والهمع ١/٤٦٦.

(٦٩٦) سورة التوبة من الآية (١٢).

(٦٩٧) الكتاب٢/٢٧٥.

(٦٩٨) شرح الجمل الكبير ٢/٢٧١.

(٦٩٩) الفوائد والقواعد صـ٢٤٤، وشرح المفصل ٢/١٠٦ و ورصف المبانى صـ٢٦٤، وشرح الأشمونى ١/٢٣٢.

الثاني: أنه رُكب مع (لا) وصارا كالشيء الواحد، نحو الأعداد المركبة مثل: خمسة عشر. وهو قول سيبويه[٧٠٠] والمبرد[٧٠١]، وجمهور النحويين[٧٠٢].

ويدل على صحته أنهم إذا فصلوا؛ أعربوا قال تعالى[٧٠٣]﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ فإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل؛ دلَّ ذلك على أن البناء حادث للتركيب، والتركيب موجب للبناء؛ لأنه يجعل الشيئين كالشيء الواحد على وجه يلزم فيه الاتصال، ويجرى مجرى الحرف، فبنى لذلك[٧٠٤].

ويدل على صحة الأول: أن ما بُنى من الأسماء لتضمنه معنى الحرف، أكثر مما بُنى لتركيبه مع الحرف[٧٠٥]. ويدل على صحته أيضًا ظهور (مِنْ) فى نحو قول الشاعر:

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

فكلا الأمرين صالح لتعليل البناء، وله ما يؤيده ويقويه، ولذا يقول ابن الناظم[٧٠٦]:« وأما المفرد، فبنى لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر؛ لتضمنه معنى (مِنْ) الجنسية»

وقد حكى ابن عقيل[٧٠٧] علة ثالثة فى سبب البناء وهى تضمن الاسم لام استغراق الجنس.

---

(٧٠٠) الكتاب ٢/٢٧٤، ٢٧٥.

(٧٠١) المقتضب ٤/٣٥٧.

(٧٠٢) شرح عمدة الحافظ صـ٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ١/٢٣٢، والتصريح ١/٢٤٠.

(٧٠٣) سورة الصافات من الآية (٤٧).

(٧٠٤) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٣.

(٧٠٥) شرح الجمل الكبير ٢/٢٧١.

(٧٠٦) شرح الألفية صـ١٨٦.

(٧٠٧) المساعد ١/٣٤٠.

وقد أفسده أبو حيان[٧٠٨] بوصفه بالنكرة، ولو كان صحيحًا؛ لوصف بالمعرفة، كما قالوا: لقيته أمس الدَّابر.

وإنما بنى على حركة؛ لأن له حالة تمكن قبل البناء[٧٠٩]، أو إيذانًا بعروض البناء[٧١٠].

وإنما كانت الحركة فتحة لأوجه[٧١١]:

الأول: أن الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب، كما اختير فى نحو: خمسة عشر.

الثانى: خفة الفتحة، فلما كان الغرض تحريكه؛ لم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها.

الثالث: أن النفى لما خرج عن نظائره؛ خرج البناء عن نظائره.

الرابع: أنهم لو بنوه على الكسر؛ لكانت مثل الحركة التى يستحقها اسم (لا) فى الأصل؛ لأن أصله: لا من رجل.

وإن بنوه على الضم؛ لكانت حركته فى حال عمومه كحركته فى حال خصوصه؛ فلم يبق إلا الفتح.

هذا وما سبق من أن اسم (لا) النافية للجنس فى نحو: لا رجل موجود، مبنى هو مذهب البصريين [٧١٢] وذهب الكوفيون[٧١٣] والجرمى[٧١٤] والزجاج[٧١٥] إلى أنه معرب منصوب بها من غير تنوين.

---

(٧٠٨) التذييل والتكميل ٢٢٨/٥، ويراجع اللسان (دبر).

(٧٠٩) أسرار العربية صـ٢٤٦، وشرح المفصل ١٠٦/٢.

(٧١٠) شرح الأشمونى ٣٣٣/١.

(٧١١) يراجع ذلك فى أسرار العربية صـ٢٢٦، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٣٠/١، وشرح المفصل ١٠٦/٢، وشرح الأشمونى ٣٣٣/١.

ومما احتج به لهذا المذهب أن (لا) محمولة فى العمل على (إنَّ)؛ لأنها تشبهها، فلما كانت (لا) فرعًا على (إنَّ) فى العمل، و(إنَّ) تنصب مع التنوين، نصبت (لا) من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجة الأصول.

ومما احتج به أيضًا لهذا القول أنه اكتفى بـ(لا) من الفعل، فالتقدير فى نحو: لا رجل موجود، لا أجد رجلاً و نحو ذلك، فاكتفوا بـ(لا) عن العامل، فنصبوا بها النكرة وحذفوا التنوين.

والذى أميل إليه هو ما ذهب إليه البصريون لأمور[٧١٦]:

الأول: أن (لا) مركبة مع الاسم، والتركيب يوجب البناء.

الثانى: أن (رجل) هنا لو كان معربًا، لكان منونًا، إذ التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع التنوين مع الألف واللام وعدم الصرف والإضافة، أو ملاقاة ساكن، أو وصف العلم بابن، وكل ذلك غير موجود هنا.فإن قلت: إن حذف التنوين لأجل التخفيف، قلتُ: الشبيه بالمضاف أولى بالتخفيف مما ليس فيه طول، فلما قالوا: لا راغبًا فى الشر محمود، وقالوا: لا رجل موجود؛ دلَّ على أن حذف التنوين سببه البناء لا التخفيف[٧١٧].

---

(٧١٢) الإيضاح العضدى صـ٢٣٩، والمسائل المنثورة صـ٨٤-٨٥، وأمالى ابن الشجرى ٥٢٨/٢، والإنصاف صـ٣٦٦، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٢، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢٢٧/١.

(٧١٣) أمالى ابن الشجرى ٥٢٨/٢، والإنصاف صـ٣٦٦، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٢.

(٧١٤) التذييل والتكميل ٢٤٩/٥، والهمع ٤٦٧/١.

(٧١٥) معانى القرآن وإعرابه ٦٩/١، وشرح التسهيل ٥٨/٢، ومنهج السالك ٣١٣/١.

(٧١٦) أمال ابن الشجرى ٥٢٨/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٤-٣٦٦، وشرح التسهيل ٥٨/٢-٥٩، والهمع ٤٦٧/١.

(٧١٧) التذييل والتكميل ٢٤٩/٥.

وأما احتجاجهم بأن (لا) فرع فى العمل على (إنَّ)، و(إنَّ) تنصب مع التنوين فنصبت (لا) من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن الأصل، فيدفعه أن التنوين ليس من عمل (إنَّ) وإنما هو شيء يستحقه الاسم فى الأصل، فلا معنى لحذفه من اسم (لا)؛ لينحط الفرع عن الأصل [٧١٨].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن انحطاط (لا) عن (إنَّ) التي تشبهها فى العمل، ونقصان رتبتها عنها قد ظهر فى أشياء أخرى وهى [٧١٩]:

الأول: أن (إنَّ) تعمل فى المعرفة والنكرة؛ لقوتها، و(لا) لا تعمل إلا فى النكرة؛ لضعفها.

الثانى: أن (إنَّ)؛ لقوتها يجوز معها الفصل بينها وبين منصوبها، بالظرف أو الجار والمجرور، و(لا) لضعفها لا يجوز أن يفصل بينها وبين منصوبها.

الثالث: أن (إنَّ)؛ لقوتها لا تركب مع منصوبها، و(لا) لضعفها يحذف التنوين من منصوبها، ويُركب معها، ويُبنى على الفتح، كـ(خمسة عشر) وبابه.

الرابع: أن (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لقوتها، و(لا) تعمل فى الاسم، أما الخبر، ففى عملها فيه خلاف عند التركيب وسيأتى بيانه.

الخامس: يجب تنكير خبر (لا)؛ لأنه خبر عن نكرة، بخلاف خبر (إنَّ).

---

(٧١٨) الإنصاف ٣٦٩/١.

(٧١٩) يراجع ذلك فى الفوائد والقواعد صـ٢٤٣-٢٤٤، وشرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير صـ٥٤، وأسرار العربية صـ٢٤٧-٢٤٨، والإنصاف صـ٣٧٠، والهمع ٤٦٩/١.

السادس: أن اسم (لا) يجوز حذفه إذا علم ودلَّ عليه دليل نحو قولك: لا عليك، والتقدير: لا بأس عليك، أو لا جناح عليك، ونحو ذلك، وهذا ممتنع فى اسم (إنَّ)(٧٢٠).

السابع: أن خبر (لا) النافية للجنس يجوز حذفه إذا علم عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون والطائيون(٧٢١)، قال تعالى(٧٢٢) ﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾، وقال سبحانه(٧٢٣)﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ ﴾.

وقال ﷺ (٧٢٤):« لا عدوى ولا طيرة ، وهذا ممتنع فى خبر (إنَّ).

فبان بما تقدم أن (لا) لم تبلغ درجة (إنَّ)، وأن الفرع انحط عن الأصل، ولم يبلغ المشبه قوة المشبه به، وهذا كافٍ فى بيان الفرق بينهما، فلا حاجة إلى جعل حذف التنوين مع الاسم المبنى دليلاً على انحطاط رتبة الفرع (لا) عن الأصل (إنَّ).

واحتجاجهم بأن (لا) اكتفى بها عن الفعل، ردَّه الأنبارى(٧٢٥) بأنه مجرد دعوى تفتقر إلى دليل ولو كان كذلك؛ لوجب أن يكون مبنيًا. وردَّه العكبرى(٧٢٦) بأنه لو كان

---

(٧٢٠) شرح التسهيل ٥٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٣٩/١، ومنهج السالك ٣٢١/١، والهمع ٤٧٠/١.

(٧٢١) شرح الكافية الشافية ٢٣٧/١-٢٣٩، والمساعد ٣٢١/١، ورصف المبانى صـ٢٦٥-٢٦٦، ومنهج السالك ٣٢٠/١-٣٢١، وأوضح المسالك ٢٦/٢، وشرح الأشمونى ٣٤٦/١، والهمع ٤٦٩/١.

(٧٢٢) سورة الشعراء: من الآية (٥٠).

(٧٢٣) سورة سبأ: من الآية (٥١).

(٧٢٤) رواه البخارى فى كتاب الطب، باب:١٩، ٤٣، ٤٤،٤٥، ٥٤، ومسلم فى باب السلام حديث رقم١٠٢،١٠٧،١١٠،١١٤،١١٦، وأبو داود فى كتاب الطب باب (٢٤) والإمام أحمد فى مسنده ١٧٤/١، ١١٨/٣،٢٥/٢.

(٧٢٥) الإنصاف صـ٣٦٧.

التقدير: لا أجد رجلاً، لكان النفى منسوبًا إلى وجدانك، وليس المعنى عليه، وإنما المعنى أن عدم وجود الرجل إنما هو لمعنى فى نفس المنفى وهو عدم تصوره، لا عدم وجدانه.

هذا ويبنى اسم (لا) النافية للجنس على الياء إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر، ذهب إلى هذا سيبويه وجمهور النحويين(٧٢٧).

قال الشاعر(٧٢٨):

تَعَـزَّ فـلا إلفـينِ بـالعيش مُتِّعَـا ولكـنْ لِـوُرَّادِ المَنُـون تتـابُع

وقال الآخر(٧٢٩):

يُحْشَـرُ النـاسُ لا بـنين ولا آ بـاءَ إلاَّ وقـد عَنَـتْهُمْ شُـؤُونُ

وقال الآخر(٧٣٠):

أرى الربـعَ لا أهلـينَ في عرصـاته ومـن قَبْـلُ عـن أهليـه كـان يضـيقُ

---

(٧٢٦) التبيين صـ٣٦٤.

(٧٢٧) الكتاب٢/٢٨٣، والأصول ١/٣٨٣، والمسائل الحلبيات صـ٣٠٩-٣١٠، وشرح الجمل الكبير ٢/٢٨٢ ومنهج السالك ١/٣١٢.

(٧٢٨) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٥، وأوضح المسالك ٢/٩ ، وتخليص الشواهد صـ٣٩٥، والتصريح ١/٢٣٩، والهمع ١/٤٦٧، والدرر ٢/٢٢٢.

(٧٢٩) من الخفيف، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٥، وتخليص الشواهد صـ٣٩٦، وأوضح المسالك ٢/١٠، وشرح الأشمونى ١/٣٣٣.

(٧٣٠) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب فى شرح عمدة الحافظ صـ٢٥٦، وتخليص الشواهد صـ٣٩٦، والهمع ١/٤٦٧، والدرر ٢/٢٢٣.

ويرى المبرد[٧٣١] أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر، فهو معرب واحتج بأمور منها:

الأول: أنهما لم يجعلا مع (لا) بمنزلة اسم واحد.

الثانى: أنه لم يعهد البناء فيهما.

الثالث: أنهما بزيادة الياء والنون أشبها الشبيه بالمضاف، فاستحقا النصب.

والقول هو الأول؛ لأن آخر المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر بمنزلة أواخر الكلمات المعربة، فمن حيث بُنيت سائرُ الكلمات المعربة مع (لا)، فكذلك يَبنيان.

وما احتج به المبرد لا يساعد عليه؛ لأن كونهما لم يُجعلا مع (لا) بمنزلة اسم واحد، لا يدل على منع البناء؛ لأن من أسباب بناء اسم (لا) تضمنه معنى (مِنْ) والاسم إذا تضمن معنى (مِنْ) بُنى. وأما احتجاجه بأنهما لم يعهد فيهما البناء، فيرده بناؤهما فى باب النداء[٧٣٢].

وأما احتجاجه بأنهما أشبها الشبيه بالمضاف، فقد ردَّه ابن مالك[٧٣٣] بأن شبه (لا رجلان) بـ(يا رجلان) أقوى من شبهه بالشبيه بالمضاف فى نحو: لا طالعًا جبلاً حاضر، وقد سوَّى بين: يا رجلان، ويا رجل فى البناء، فليسوِّ كذلك بين لا رجل ولا رجلين.

---

(٧٣١) المقتضب ٣٦٦/٤، ويراجع الأصول ٣٨٣/١، وشرح التسهيل ٥٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٤٥/٥، ومنهج السالك ٣١٢/١، والهمع ٤٦٧/١.

(٧٣٢) الهمع ٤٦٧/١.

(٧٣٣) شرح التسهيل ٥٧/٢.

ثم إن النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين، فكذلك لا يطول بالنون(٧٣٤)

وأما جمع المؤنث، نحو: لا طالبات حاضرات، ففيه أقوال:

الأول: أنه مبنى على الكسر؛ لأنه علامة نصبه، وهو قول الأكثرين (٧٣٥).

الثانى: أنه مبنى على الفتح، وهو قول المازنى (٧٣٦) والفارسى(٧٣٧).

الثالث: جواز الأمرين، صححه أبو حيان (٧٣٨).

وقد اضطرب قول ابن مالك فى هذا، فاختار فى التسهيل البناء على الفتح(٧٣٩)، وفى شرح عمدة الحافظ(٧٤٠)، قال بالبناء على الكسر، وفى شرح التسهيل جوَّز الأمرين، قال(٧٤١):« والصحيح جواز الفتح والكسر».

وهذا نوع من تطور الآراء عند العلامة ابن مالك.

---

(٧٣٤) شرح الجمل الكبير ٢٧٢/٢.

(٧٣٥) منهج السالك ٣١٢/١، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٥، وأوضح المسالك ٩/٢، وشرح الأشمونى ٣٣٢/١.

(٧٣٦) منهج السالك ٣١٢/١، والتذييل والتكميل ٢٣٠/٥، والهمع ٤٦٨/١.

(٧٣٧) المسائل الحلبيات صـ٣١٢، ٣١٣.

(٧٣٨) التذييل والتكميل ٢٣٢/٥.

(٧٣٩) التسهيل بشرح التسهيل ٥٣/٢.

(٧٤٠) صـ٢٥٦.

(٧٤١) شرح التسهيل ٥٥/٢.

والذى يبدو لى أن المعوَّلَ عليه فى المسألة هو جواز البناء على الكسر أو الفتح؛ لورود السماع به، ومن ذلك قول سلامة بن جندل(٧٤٢):

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذُّ ولا لذاتَ للشيبِ

وقول الشاعر(٧٤٣):

لا سابغاتَ ولا جأواء باسلةً تقى المنونَ لدى استيفاء آجالِ

حيث رويا بالفتح والكسر فى (لذات) و(سابغات)، قال أبو حيان(٧٤٤):« ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا ».

هذا ولا خلاف فى رفع (لا) النافية للجنس لخبرها عند عدم التركيب، أعنى إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا به(٧٤٥).

فإن رُكب معها، ففى عملها فى الخبر خلاف بين النحويين، فيرى المبرد(٧٤٦)، والأخفش(٧٤٧)، والمازنى(٧٤٨) أنها عاملة فيه؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهى تقتضيهما جميعًا، وما اقتضى شيئين وعمل فى أحدهما؛ عمل فى الآخر.

---

(٧٤٢) من البسيط، وهو لسلامة بن جندل فى ديوانه صـ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وتخليص الشواهد صـ٤٠٠، والتصريح٢٣٨/١، والدرر ٢٢٤/٢، وخزانة الأدب ٢٧/٤، وبلا نسبة فى منهج السالك ٣١٢/١، وشرح الأشمونى ٣٣٤/١، والهمع ٤٦٨/١.

(٧٤٣) من البسيط، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك٥٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٣١/٥، وشرح الأشمونى ٣٣٥/١، والهمع ٤٦٨/١، والدرر ٢٢٦/٢.

(٧٤٤) التذييل والتكميل ٢٣٢/٥.

(٧٤٥) يراجع شرح التسهيل ٥٥/٢، والمساعد ٣٤١/١، والجنى الدانى صـ٢٩١، والارتشاف ١٢٩٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٧٣/٥-٢٧٤، وشرح الأشمونى ٣٣٢/١، والهمع ٤٦٩/١.

(٧٤٦) المقتضب ٣٥٧/٤، ويراجع المساعد ٣٤١/١، والهمع ٤٦٩/١.

وعليه فـ(رجل) فى نحو: لا رجل موجود، فى موضع منصوب منون، ولكنه جعل مع (لا) بمنزلة اسم واحد، ولذا حذف تنوينه وبنى على حركة.

وفى المسألة قول آخر، وهو أنها لم تعمل فى الخبر شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه(٧٤٩)، وصححه أبو حيان(٧٥٠)، ونسبه للمحققين(٧٥١).

واحتج لهذا بأن (لا) عامل ضعيف؛ إذ كانت فرعًا عن (إنَّ) فى العمل؛ لأنها تشبهها، و(إن) فرع عن الفعل، فـ(لا) عامل ضعيف وليس عمله باللازم؛ لأنه ليس بحق الأصالة، وإنما هو تشبيه بـ (إنَّ)، فلضعفها لم تعمل فى الخبر.

ثم أن شبهها بـ(إنَّ) قد ضعف حين رُكبت مع اسمها، فصارت كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل، ولكنها عملت فى أقرب المعمولين، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد.

والذى يبدو لى أن المعوَّل عليه فى المسألة هو ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه من أن (لا) عاملة فى خبرها؛ لأمور:

الأول: أن التركيب لا يقتضى منع العمل(٧٥٢).

---

(٧٤٧) المسائل المنثورة صـ٨٦-٨٧، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٨، واللباب ٢٣٤/١، وشرح المفصل ١٠٦/٢ والارتشاف١٢٩٧/٢.

(٧٤٨) المساعد ٣٤١/١، والارتشاف ١٢٩٧/٢، والتذييل والتكميل ٢٣٤/٥، والهمع ٤٦٩/١.

(٧٤٩) الكتاب ٢٧٥/٢، والفوائد والقواعد صـ٢٤٣، وشرح التسهيل ٥٥/٢، والمساعد ٣٤١/١، والارتشاف ١٢٩٧/٢.

(٧٥٠) التذييل والتكميل ٢٣٤/٥.

(٧٥١) الارتشاف ١٢٩٧/٢.

الثانى: أنه لا يوجد حرف عمل فى الاسم إلا وعمل فى خبره.

فإن قلت: الحروف الناصبة نحو (أنْ) و(لن) تنصب ولا ترفع، قلتُ: هذه الحروف تقتضى شيئًا واحدًا، بخلاف (لا) فإنها تقتضى شيئين (٧٥٣).

الثالث: أن كل ما استحقت به (لا) العمل فى حالة عدم التركيب، باقٍ مع التركيب؛ فليبق ما ثبت بسببه(٧٥٤).

الرابع: أن عمل (لا) فى الخبر أولى من عملها فى الاسم؛ لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم، والإعراب إنما جئ به فى الأصل؛ للدلالة على المعنى الحادث بالعمل(٧٥٥).

الخامس: إن (لا) محمولة على (إنَّ) فى العمل؛ لأنها تشبهها، و(إنَّ) ترفع وتنصب؛ فلتكن (لا) كذلك(٧٥٦)، وانحطاط درجة الفرع عن الأصل، قد تقدم بيانه.

على أن القوة والضعف فى التشبيه لا يرجعان إلى نفس العمل، وإلا لزم فى (إنَّ) ألا تعمل رفعًا ونصبًا؛ إذ كانت بذلك تصير فى درجة الفعل، وإنما يرجعان إلى أحكام أُخَرَ، وبها يُستدل على انحطاط درجة الفرع عن الأصل(٧٥٧).

ثم إن الفرق فى عملهما فى الخبر خاصة واضح لا يحتاج إلى بيان، من جهة جواز حذفه إذا علم عند الحجازيين، وعدم ظهوره عند التميميين والطائيين(٧٥٨)؛ إذ هو عندهم

---

(٧٥٢) المساعد ٣٤١/١.

(٧٥٣) شرح المفصل ١٠٦/٢.

(٧٥٤) شرح التسهيل ٥٦/٢.

(٧٥٥) السابق والصفحة نفسها.

(٧٥٦) التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٦٥-٣٦٦.

(٧٥٧) المقاصد الشافية ٤١٣/٢.

من الأصول المرفوضة، وهذا لا يجوز فى خبر (إنَّ)، فانحط الفرع عن الأصل، وبان الفرق بينهما.

فإن قيل: لم اطرد حذف الخبر إذا علم فى المنفى نحو: لا رجل، ولم يجز ذلك فى الإثبات نحو: إن مالاً ؟.

قلتُ: إنما كان ذلك كذلك لأمرين:

أولهما: أن عموم النفى فى باب (لا) النافية للجنس يُنبئ عن معنى الخبر، فيغنى عنه ويدل عليه، وليس فى الإثبات عموم كعموم المنفى بـ(لا)؛ لأنك تريد خبرًا خاصًا، فلم يكن بد من ذكره[٧٥٩].

ثانيهما: أن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرًا، ولهذا يكتفون فيها بـ(نعم) أو (لا) ويحذفون الجملة بعدهما[٧٦٠].

وبهذا تَعلم علة اطراد حذف الخبر مع المشبه (لا) النافية للجنس ، وعدم جوازه مع المشبه به (إنَّ).

وقد بان بكل ما تقدم أن (لا) النافية للجنس تنصب اسمها وترفع خبرها تشبيهاً لها بـ(إنَّ) الداخلة على الجملة الاسمية ، وقد ظهر وجه الشبه بينهما فيما سبق.

والله أعلم

---

(٧٥٨) شرح المفصل ١٠/٢، والمساعد ٣٤١/١، وأوضح المسالك ٢٦/٢.

(٧٥٩) شرح المفصل ١٠٧/٢.

(٧٦٠) الهمع ٤٧٠/١.

الخاتمة

الحمد لله الذى يسّر وأعان، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد – ﷺ– وعى آله وأصحابه الأطهار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.....

فقد أوقفتنى الدراسة فى هذا البحث **(العمل بالشبه فى النحو العربى.. شروطه والأحكام المترتبة عليه – دراسة تحليلية فى باب النواسخ)** على مجموعة من النتائج، أهمها:

* أن نظرية العمل والعامل هى الأساس الذى بُنى عليه النحو العربى، مما يجعل من المستحيل تجاوزها فضلاً عن إسقاطها، فهى قد فرضت على النحو العربى مصطلحاته وحدوده، وعلى هدى منها رُتبت أبوابه وفصوله، ولا تكاد تجد مؤلفًا نحويًا كُتب بخلاف مقتضى العمل والإعمال، كما أنها الأساس فى قضايا الخلاف النحوى، فالثورة على هذه النظرية، ثورة على النحو العربى كله: منهجه، ومصطلحاته، وحدوده، وطريقة تأليفه وتبويبه، وهذا أمر فوق طاقة البشر.

* أن النحاة لم يتفقوا على عمل العامل المعنوى، بخلاف كثير من العوامل اللفظية.

* الفعل هو الأصل فى العمل، والحرف، والاسم فرعان عليه.

*الأساس الذى بُنى عليه العمل بالشبه فى النحو العربى: أن الفروع تنحط عن درجة الأصول، وأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به؛ لذا فإن ما يعمل بالشبه فى باب النواسخ، تنحط درجة إعماله عن درجة إعمال ما شُبِّه به، فأفعال المقاربة– مثلا– لا تقوى قوة (كان) وأخواتها التى شُبهت بها، ويظهر ضعفها وانحطاطها عن درجة (كان) من جهات: **الأولى**: لزوم كون أخبارها جملة فعلية، فعلها مضارع، بخلاف (كان)، فإن خبرها يكون مفردًا، وجملة اسمية، وفعلية، وشبه جملة. **الثانية**: لزوم عود ضمير من خبرها إلى الاسم، فلا يجوز رفعه الظاهر، لا أجنبيًا ولا سببيًا،

بخلاف باب (كان) فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه. **الثالثة**: لا يجوز تقدم أخبارها عليها، بخلاف باب (كان) وأخواتها، فلا يقال: أفعل طفقتُ، ولا: أن يقوم عسى زيد. **الرابعة**: أنها لا تستعمل فى الكلام زائدة، بخلاف (كان) التى يجوز زيادتها. **الخامسة**: أن أفعال المقاربة لا يستعمل منها اسم الفاعل ولا سائر المشتقات بخلاف (كان).

وكذا فإن (ظن) وأخواتها تنحط عن درجة ما شُبهت به فى الإعمال (أعطيت) وبابها، فى جواز إلغائها أو تعليقها عن العمل، ولا يجوز ذلك فى باب (أعطيت). وفى ذلك دليل على أن الفروع تنحط عن درجة الأصول، وأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به.

* اشترط النحاة فى كثير مما يعمل بالشبه شروطًا مبناها على بيان الفرق بين الأصل والفرع.

* أى نقص فى وجه الشبه بين الأصل والفرع، يبطل عمل الفرع، فـ (ما) النافية تعمل عمل (ليس) فى لغة أهل الحجاز بشروط، فإذا زال شرط؛ زال الشبه؛ فترجع (ما) إلى أصلها من عدم العمل.

يقول ابن مالك[٧٦١]: "ولما كان عمل (ما) استحسانيًا لا قياسيًا؛ اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفى، وخلوها من مقارنة (إنْ)؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى، فالبقاء عليه تقوية، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين، وأحقُّ هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه: الخلو من مقارنة (إنْ)؛ لأن مقارنته لـ (ما) يزيل شبهها بـ (ليس)؛ لأنها لا تليها (إنْ)، فإذا وليت (ما)؛ تباينا فى الاستعمال، وبطل الإعمال".

(٧٦١) شرح التسهيل ٢٦٩/١.

* الشبه الموجب للعمل قد يكون شبهًا فى اللفظ والمعنى، ومن ذلك: (لات) عملت عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها فى اللفظ والمعنى، ومثل (كاد) وأخواتها، عملت عمل (كان)؛ لمشابهتها لها فى اللفظ والمعنى.

وقد يكون شبهًا فى المعنى دون اللفظ نحو (لا) النافية، تعمل عمل (ليس) فى لغة أهل الحجاز؛ لأنها تشبهها فى المعنى، وهو الدلالة على النفى.

وقد يكون شبهًا فى اللفظ دون المعنى مثل: (كان) وأخواتها، أشبهت الأفعال الحقيقية نحو (ضرب) فى اللفظ، فرفعت المبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهاً بالمفعول. والشبه اللفظى وحده كافٍ فى استحقاق العمل فى هذا الباب يقول ابن السراج[٧٦٢]: "وكثيرًا ما يعملون الشىء عمل الشىء، إذا أشبهه فى اللفظ، وإن لم يكن مثله فى المعنى".

* قد يكون الشبه بين الأصل والفرع موجبًا للعمل ابتداءً، مثل الحرف المحلقة بـ (ليس)، وقد يكون سببًا فى تحديد نوع العمل بعد استحقاقه، مثل (إنَّ) وأخواتها، استحقت العمل ابتداءً؛ لاختصاصها بالأسماء، وكان عملها النصب والرفع؛ لأنها أشبهت الأفعال التامة المتعدية لمفعول واحد، ولكنهم قدموا المنصوب؛ ليحصل الفرق بين الأصل والفرع.

* قد يكون الشبه الموجب للعمل من جهات متعددة، نحو (ظن) وأخواتها، تشبه (أعطيت) وبابها من عدة جهات؛ فعملت عملها. وقد يكون الشبه الموجب للعمل من جهة واحدة نحو (كان وأخواتها) تشبه الأفعال الحقيقية من جهة طلبها اسمين طلب الأفعال الحقيقية لهما.

---

(٧٦٢) الأصول ٨٢/١.

* قد يكتسب المشبه العمل من المشبه به، ومع العمل يكتسب بعض الأحكام الجائزة فيه ومن ذلك: (كان) وأخواتها، لما أشبهت الأفعال الحقيقية نحو (ضرب) ؛عملت عملها، فرفعت المبتدأ؛ تشبيهًا بالفاعل، ونصبت الخبر؛ تشبيهًا بالمفعول. وفوق ذلك اكتسبت (كان) وأخواتها بعض الأحكام الجائزة فى الأفعال الحقيقية؛ فجاز تقديم أخبارها على أسمائها، وعليها أنفسها؛ كما جاز تقديم المفعول به على الفاعل، وكما جاز تقديمه على الفعل.

وكذا امتنع تقديم اسم (كان) وأخواتها عليها؛ لأنها مشبهة بالأفعال الحقيقية واسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فى الصحيح؛ فامتنع لذلك تقديم ما يشبهه فى نحو: كان زيد قائمًا.

وقد يكتسب المشبه العمل فحسب من المشبه به، نحو (لا) النافية العاملة عمل (ليس) تعمل عملها؛ لمشابهتها لها، ولا تنسحب عليها أحكام عملها.

* قوة الشبه يترتب عليها قوة العمل، فـ (ما) الحجازية تعمل عمل (ليس) ؛ لأنها تشبهها، ويجوز فيها العمل مع الفصل بينها وبين اسمها بالخبر إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو بمعمول الخبر إذا كان أحدهما، ولا يجوز ذلك فى (لا) النافية للجنس، العاملة عمل (إنَّ)؛ وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن شبه (ما) النافية بـ (ليس) أقوى من شبه (لا) بـ (إنَّ).

يقول ابن مالك(٧٦٣): " لما كان شبه (لا) بـ (إنَّ) أضعف من شبه (ما) بـ(ليس)؛ جُعل لـ (ما) مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقًا، بل إذا كان الفصل نحو: ما قام زيد، أو بمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور.... فلو كان فصل بمعمول وهو ظرف

(٧٦٣) شرح التسهيل ٦٥/١بتصرف.

أو جار ومجرور، لم يبطل العمل.... وأبطل عمل (لا) بالفصل مطلقًا.. فانحطت بـذلك (لا) عن رتبة (ما)؛ ليكون لقوة الشبه أثر".

وكذا فإن (ظن) وأخواتها، لما طلبت اسمين طلب (أعطيت) وبابها لهما؛ عملت عملها، فنصبت مفعوليها، ولا يجوز ذلك فى نحو (قرأ) و(قال) ونحوهما؛ لأن (ظن) وأخواتها أشبه بـ (أعطيت) وبابها منهما، من جهة أن (ظن) لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتهما، كما أن (أعطيت) لا يطلب إلا اسمين، أما (قرأ) و(قال) ونحوهما، فقد يقع بعدها الجمل الفعلية نحو: قال زيد: نجح محمد.

* الأفعال من باب واحد، قد يكون بعضها أقوى من بعض فى شبهها بالأصل؛ فتختص بأحكام دون سائر أخواتها، ومن ذلك أن أفعال القلوب، يدخلها الإلغاء والتعليق بخلاف أفعال التصيير؛ لأنها أقوى من أفعال القلوب، وأكثر شبهًا بـ (أعطيت) وبابها، ومفعولاها أقرب إلى المفعول الحقيقى، بخلاف أفعال القلوب؛ لأن نصبها لما بعدها ليس نصب المفعول به الصريح.

* أن بعض ما يعمل بالشبه فى باب النواسخ، لا يعمل عند جميع العرب، بل عند بعضهم، فالحروف الملحقة بـ (ليس)، لا تعمل فى جميع لغات العرب، بل فى بعضها.

* قد يشبه فعل بفعل، وقد يشبه حرف بفعل فمن الأول: عمل (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها و (ظن) وأخواتها، ومن الثانى ملحقات (ليس)، فهى حروف شبهت بفعل.

* قد يشبه النقيض بالنقيض، فيعمل عمله، فـ (لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنَّ) على الرغم من أنها نقيضتها، فإن (لا) لتوكيد النفى، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات، وفى هذا دليل على أنهم يحملون الشىء على نقيضه كما يحملونه على نظيره.

* قد تُشبه الكلمة بعاملين مختلفى العمل؛ فتعمل عملهما باعتبارين مختلفين، مثل (لا) النافية، إذا كانت لنفى الوحدة، أشبهت (ليس)؛ فعملت عملها، وإذا كانت لنفى الجنس؛ أشبهت (إنَّ)؛ فعملت عملها.

* قد يكون للكلمة شبهان عام وخاص، فتعمل مراعاة لأحدهما، وتُهمل مراعاة للآخر، فـ (ما) النافية لها شبه عام بالحروف غير المختصة فى أنها تليها الأسماء والأفعال جميعًا، ولها شبه خاص بـ (ليس) من أوجه مذكورة فى بابها، فمن راعى شبهها الخاص؛ أعملها عمل (ليس)، ومن راعى شبهها العام؛ أهملها ولم يُعْمِلْهَا.

* الأصل أن يُلْحَقَ الفرعُ بالأصل فى العمل، فـ (كان) وأخواتها ملحقة بالأفعال الحقيقية، و (ظن) وأخواتها ملحقة بـ (أعطيت) وبابها.

وقد يُلْحَقُ فرعٌ بفرعٍ مثل (إنْ) النافية ألحقت بـ (ليس) فى لغة أهل العالية، و(ليس) ملحقة بالأفعال الحقيقية، فهو تشبيه فرع بفرع. وكذا فإن أفعال المقاربة ملحقة بـ (كان) وأخواتها، وهذه ملحقة بالأفعال الحقيقية فهو إلحاق فرع بفرع.

* إذا احتمل العملُ الحملَ على الأصل أو الفرع، فإن الحمل على الأصل أولى، فـ (إنَّ) وأخواتها عملت النصب والرفع عند الخليل وسيبويه؛ لأنها تشبه (كان)؛ فعملت عملها معكوسًا. ويرى المبرد، وابن السراج والأنبارى، وابن يعيش، والمالقى وكثير من النحويين أنها عملت النصب والرفع؛ لأنها أشبهت الأفعال التامة المتعدية لمفعول واحد نحو (ضرب)؛ ولكنهم قدموا المنصوب؛ ليحصل الفرق بين الفرع والأصل، وما ذهب إليه المبرد ومن تبعه أولى؛ لأن حمل الفرع على الأصل أولى من حمل الفرع على الفرع، فقد تقدم أن (كان) فرع فى العمل عن الأفعال الحقيقية التامة نحو (ضرب).

* قد يختص الفرع بأمور لا تكون فى الأصل، ولا يكون فى ذلك مزية يفوق بها الفرعُ الأصلَ، فـ (كان) وأخواتها لا تستغنى عن منصوبها بخلاف ما شبهت به نحو: ذاكر الطالبُ الدرسَ، وليس فى هذا دليل على أن الفرع فاق الأصل، وإنما هو دليل على انحطاط درجة الفرع (كان) وأخواها عن درجة الأصل (الأفعال الحقيقية)؛ لأنها لما سلبت الدلالة على الحدث، عوضت الخبر، فلا يجوز الاستغناء عنه؛ إذ لا تتم الفائدة إلا به؛ لأنه كالعوض من الحدث الذى فقدته (كان) وأخواتها.

وكذا فإن أفعال المقاربة يجوز حذف خبرها إذا عُلم أو دلَّ عليه دليل، ولا يجوز ذلك فيما شُبهت به (كان وأخواتها)، وليس هذا أمرًا فاقت به (كان) وأخواتها، وإنما هو مظهر من مظاهر الضعف، فإنه لما خالفت الأخبار أصلها فى باب (أفعال المقاربة) بلزوم كونها جملة فعلية؛ خالفت الأصل، فجاز حذفها، وهذا كما قيل: إن الشذوذ يشجع على الشذوذ.

* أن النحاة مختلفون فى عمل كثير من العوامل التى تعمل بالشبه فى باب النواسخ، فـ (إنَّ) وأخواتها تعمل فى اسمها وخبرها على مذهب سيبويه والبصريين. ويرى الكوفيون أنها عملت فى اسمها، أما الخبر، فلم تعمل فيه شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. ويرى أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة أنها تنصب معموليها، وجوَّزه الفراء فى (ليت) خاصة، وحكاه المرادى عنه فى (لعل).

وكذا فإن (كان) وأخواتها، ترفع اسمها؛ تشبيهًا بالفاعل، وتنصب خبرها؛ تشبيهًا بالمفعول على مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اسمها باقٍ على رفعه قبل دخولها، وأن خبرها منصوب نصب الحال.

و (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس) فى ظاهر مذهب سيبويه وتبعه المبرد، وابن السراج من البصريين، والكسائى وأكثر الكوفيين. وذهب الفراء وأكثر البصريين إلى أن (إنْ) النافية لا تعمل عمل (ليس)؛ لأنها حرف غير مختص.

* قد يُهمل الشبه بين الأصل والفرع ولا يُراعى، ويترتب عليه إلغاء عمل الفرع بلا مانع، ومن ذلك أن الكوفيين والأخفش لا يراعون الشبه بين (ظن) وأخواتها وباب (أعطى)؛ فيجوزون فيها الإلغاء متصدرة، كما جاز إلغاؤها متوسطة ومتأخرة عند الجميع.

* قد تكون الكثرة فى الاستعمال بخلاف القياس، ومن ذلك أنه على الرغم من أن القياس يوجب أن يكون حمل (لا) النافية على (ليس) أقوى من حملها على (إنَّ)؛ لأنها نافية مثلها، إلا أن الاستعمال جاء بعكس هذا، فكان عمل (لا) النافية عمل (إنَّ) أفصح وأكثر فى الاستعمال.

* سجل البحث تفرد بعض النحويين بآراء خالفوا فيها آراء الجمهور ومن ذلك:

(١) يرى ابن مالك – فى أحد قوليه – أن (لا) النافية للجنس عملت؛ تشبيهًا بـ (ليت) من جهة أنه يقترن بها همزة الاستفهام، ويراد بها التمنى، فألحقت بها فى العمل، ثم حُملت فى سائر أحوالها على التمنى. وهو بهذا يخالف جمهور النحويين الذين يرون أن (لا) النافية للجنس تعمل النصب والرفع تشبيهًا بـ (إنَّ) الثقيلة الداخلة على الجملة الاسمية.

(٢) يرى ابن مالك أن إعمال (لا) النافية عمل (ليس) كثير، وهو بهذا يخالف جمهور النحويين الذين يرون أن هذا الإعمال قليل؛ لأن السماع شاهد بهذا.

(٣) جوَّز الرمانى عمل (لا) النافية للجنس مع الفصل بينها وبين اسمها، وهو بهذا يخالف جمهور النحويين الذين يرون امتناع العمل مع الفصل المذكور.

* سجل البحث تطورًا فى آراء بعض النحاة ومن ذلك:أن الجرجانى يرى فى (العوامل المائة) أن عامل الرفع فى المبتدأ والخبر عامل معنوى هو الابتداء. لكنه فى المقتصد يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معًا.

وقد رصد البحث ظاهرة التطور فى الآراء – بوضوح – عند العلامة ابن مالك ومن ذلك:

(١) يرى ابن مالك فى (شرح الكافية الشافية) أن الوجه فى كل ما جاء فيه اسم (لا) النافية للجنس معرفة، أن يؤول بالنكرة على قصد: لا شىء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به. لكنه فى (شرح التسهيل) يرى أن الوجه ألا يقدر ما ورد من ذلك بتقدير واحد، بل يقدر كل شاهد بما يليق به ويصلح له.

(٢) اختلف تأويل ابن مالك لإعمال (لا) النافية عمل (ليس) فى معرفة فى قول النابغة الجعدى:

وحلَّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حُبِّها مُتَرَاخيًا

حيث يرى فى (شرح الكافية الشافية) أن (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبر ناصب لـ (باغيا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل؛ لدلالته عليه. لكنه فى (شرح التسهيل) يرى أن الإعمال فى البيت شائع وقياس لا يحتاج إلى تأويل .

(٣) ذهب ابن مالك فى (التسهيل) إلى أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث نحو: لا طالبات حاضرات، فهو مبنى على الفتح، وذهب فى (شرح عمدة الحافظ) إلى أنه مبنى على الكسر، وفى (شرح التسهيل) جوَّز الأمرين.

* ذهب بعض النحاة إلى أمور أثبت البحث خلافها، ومن ذلك:

(١) حكى أبو جعفر الصفار أنه لا خلاف بين النحويين فى أنه لا يجوز إلا الرفع فى نحو: ما زيد إلا أخوك، وقد أثبت البحث أن فى هذا خلافًا بين النحاة، حيث روى عن يونس – من غير طريق سيبويه – إعمال (ما) النافية عمل (ليس) مع انتقاض نفى خبرها بـ (إلا)، فيجوز: ما زيد إلا أخاك.

(٢) ذهب ابن خالويه إلى أنه ليس فى القرآن (ما) عاملة عمل (ليس) إلا فى آيتين، الأولى قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، والثانية قوله ﷻ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾. وقد سجل البحث مجئ (ما) عاملة عمل (ليس) فى آية ثالثة هى قوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾.

(٣) ذهب الزجاج إلى أنه لم تقرأ (أمهاتهم) فى قوله تعالى﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ بالرفع. والحاصل أنها قراءة عاصم فى رواية المفضل.

(٤) ذهب الزجاج إلى أن خبر (لا) النافية العاملة عمل (ليس) ملازم للحذف، وقد سجل البحث خلاف هذا، حيث وردت شواهد ذكر فيها الخبر المذكور، ومن ذلك قول الشاعر:

تعزَّ فلا شىءٌ على الأرض باقيًا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

وقول الأخر:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذلٍ فَبُوِّئت حصنًا بالكماة حصينا

* نُسب لبعض العلماء ما لم يقولوا به ومن ذلك:

(١) نسب أبو حيان للفراء جواز نصب خبر (ما) النافية العاملة عمل (ليس) مقدمًا، وما فى معانى القرآن خلافه.

(٢) نسب أبو حيان، والعكبرى، والسيوطى إلى ابن السراج أن عامل الرفع فى المبتدأ والخبر هو الابتداء. وما فى الأصول خلافه، حيث يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً.

(٣) نسب أبو حيان والمرادى إلى المبرد أن (لا) النافية لم تعمل عمل (ليس)، وما بعدها يرتفع بالابتداء والخبر. وما فى المقتضب خلافه، حيث يرى المبرد أن (لا) النافية تعمل عمل (ليس)؛ لاجتماعهما فى المعنى وهو النفى.

(٤) نسب ابن هشام والسيوطى للأخفش أن (لات) تعمل عمل (إنَّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، ونسب له ابن السراج والعكبرى أنها لم تعمل شيئًا، بل الاسم إذا كان مرفوعًا بعدها، فمبتدأ حُذف خبره، وإن كان منصوبًا، فمفعول لفعل محذوف تقديره (أرى) ونحوه.

ونسبة هذين القولين للأخفش خلاف ما فى معانيه، حيث يرى أن (لات) تعمل عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها وعملها فى الحين خاصة.

(٥) نسب المبرد، والهروى، وابن يعيش، والشاطبى إلى سيبويه أن (إنْ) النافية لا تعمل عمل (ليس)؛ لأنها حرف غير مختص، وذكر أبو حيان أنه مذهب المبرد. والحاصل أن ما فى الكتاب والمقتضب يثبت أن مذهب سيبويه والمبرد: إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)؛ لأنها تشبهها.

* بعض عبارات سيبويه تحمل المعنى وضدَّه، و من ذلك:

(أ) قوله[٧٦٤] : "(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها".

---

(٧٦٤) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(ب) يرى جمهور النحويين أن (ظن) وأخواتها عملت؛ تشبيهًا لها بـــ (أعطيت) وبابهـــا مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. ويرى الفراء أنها عملت النصب فى معموليها، لأنها أشبهت من الأفعال ما يطلب اسمين أحدهما مفعـــول بـــه، والثـــانى منصوب على التشبيه بالحال كـــ (رأى) و(أتى) ونحوهما. وعبارة سيبويه فى الكتاب تحتمل المذهبين حيث يقول(٧٦٥): "هذا باب الأفعال التى تستعمل وتلغى، فهى ظننـــت، وحسبتُ، وخلتُ... فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة (رأيت) و (ضربت) و (أعطيت) فى الإعمال والبناء على الأول". فشبهها بـــ (رأيت) و (أعطيت).

هذه هى أهم النتائج التى توصلتُ إليها ، داعيًا المولى ﷻ أن ينفع بها، وأن يجعلها لبنة فى بناء العربية الشامخ، إنه يجيب من دعاه، وآخر دعوانـــا أن الحمـــد لله رب العالمين.

الدكتور

رمضان خميس عباس القسطاوي

أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر الشريف

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات في كفر الشيخ

(٧٦٥) السابق ١/١١٨-١١٩ بتصرف .

فهرس المصادر والمراجع

* أدب الكاتب لابن قتيبة – حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه : محمد الدالى – مؤسسة الرسالة – بيروت – طـ الأولى ١٩٨٢م .

* ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان – تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد . مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى – القاهرة، طـ الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م .

* أساس البلاغة للزمخشرى – تحقيق : عبد الرحمن محمود – دار المعرفة – بيروت – لا ط –١٩٨٢م .

* الأسماء العاملة عمل الفعل دراسة نحوية للدكتور نواف بن جزاء الحارثى – المملكة العربية السعودية – الجامعة الإسلامية – عمادة البحث العلمى – طـ الأولى ١٤٣١هـ–٢٠١٠م .

* الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطى – حيدر آباد – دار المعارف العثمانية، طـ الثانية ١٣٥٩هـ، وطبعة دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – لاط – لات .

* الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – طـ الثالثة – ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .

* إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه – حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجى – القاهرة طـ الأولى ١٤١٣هـ–١٩٩٢م.

* إعراب القراءات الشاذة للعكبرى – دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز – عالم الكتب – بيروت – لبنان طـ الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .

* إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس – تحقيق الدكتور – زهير غازى زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – طـ الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

* أمالى ابن الشجرى – تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة- طـ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

* الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ومعه كتاب مصباح السالك إلى أوضح المسالك لبركات يوسف هبود – راجع الكتاب ووضع فهارسه: يوسف الشيخ محمد – دار الفكر ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

* الإيضاح العضدى للفارسى – تحقيق الدكتور – حسن شاذلى فرهود – القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م .

* الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق الدكتور إبراهيم محمود عبد الله – دار سعد الدين، طـ الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م .

* البحر المحيط في التفسير لأبى حيان – عناية الشيخ عرفات الشا – دار الفكر – ط الأولى – ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.

* البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع – تحقيق الدكتور عياد الثبيتى – بيروت، طـ الأولى ١٩٨٦م .

* البغداديات للفارسى – دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى – بغداد ١٩٨٣م .

* بقية الخاطريات لابن جنى – تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالى – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق – طـ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

* تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى – تحقيق عبدالستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – ١٩٦٥م.

* تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهرى – تحقيق عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين .

* التبصرة والتذكرة للصيمرى – تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى – طـ الأولى ١٩٨٢م .

* التبيان في إعراب القرآن للعكبرى – تحقيق على محمد البجاوى – دار الجيل – بيروت – طـ الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

* التبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى – دراسة وتحقيق الدكتور جودة مبروك محمد – مكتبة الآداب، طـ الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى – تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – طـ الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

* تذكرة النحاة لأبى حيان – تحقيق عفيفى عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت طـ الأولى ١٩٨٦م .

* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان – تحقيق الدكتور حسن هنداوى – دار القلم – دمشق – طـ الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م .

* التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى – وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه – القاهرة – لاط – لات .

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام – تحقيق عباس مصطفى الصالحى – المكتبة العربية – بيروت – طـ الأولى ١٩٨٦م .

* التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جنى – تحقيق أحمد ناجى القيسى وخديجة الحديثى و أحمد مطلوب – بغداد ١٣٨١هـ-١٩٦٢م .

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى – تحقيق أحمد محمد عزوز – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – طـ الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

* جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضى عبد النبى عبد الرسول – دار المعارف – حيدر آباد – لاط – لات .

* الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – بيروت – ١٩٨٧م -١٤٠٧هـ .

* الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت، طـ الأولى -١٤١٣هـ-١٩٩٢م

* جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين بن على الإربلى – صنعة إميل بديع يعقوب – دار النفائس – بيروت، طـ الأولى ١٩٩١م .

* حاشية ابن حمدون على شرح المكودى على الألفية – شرح المكودي.

حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى – مصر – لاط- لات .

* الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد للفارسى – حققه بدر الدين قهوجى وبشير جويجانى – راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق – دار المأمون للتراث – طـ الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

* الحماسة البصرية لعلى بن الحسن البصرى – تحقيق مختار الدين أحمد – عالم الكتب – بيروت – طـ الثالثة ١٩٨٣م .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى – القاهرة – طـ الثالثة ١٩٨٩م .

* الخصائص لابن جنى – تحقيق محمد على النجار – دار الكتاب العربى – بيروت – لاط – لات، وطبعة المكتبة التوفيقية – تحقيق عبد الحكيم بن محمد .

* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطى – تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – طـ الأولى ١٩٨١م .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى – تحقيق الشيخ على محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طـ الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

* ديوان أبى الأسود الدؤلى، صنعة أبى سعيد الحسن السكرى – تحقيق محمد حسن آل ياسين – مؤسسة إيف للطباعة – بيروت – طـ الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

* ديوان تأبط شرًا – جمع وتحقيق وشرح: ذو الفقار شاكر – دار الغرب الإسلامى – طـ الأولى ١٩٨٤م .

* ديوان الحطيئة – شرح أبى سعيد السكرى – دار صادر – بيروت ١٩٨١م .

* ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق وليم بن الورد – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط الثانية ١٩٨٠م .

* ديوان أبى زبيد الطائى – تحقيق نورى حمودى القيسى – بغداد ١٩٦٧م .

* ديوان سلامة بن جندل – تحقيق فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الثانية ١٩٨٧م .

* ديوان عبد الله بن الزَّبير الأسدى = شعرى عبد الله بن الزَّبير .

* ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة) رواية عبد الملك بن قريب وشرحه – تحقيق عبد الحفيظ السطلى – توزيع مكتبة أطلس – دمشق – لاط – لات .

* ديوان عمر بن أبى ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة .

* ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – وطبعة الصاوى ١٣٥٤م .

* ديوان القطامى – تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب – دار الثقافة – بيروت ط الأولى ١٩٦٠م .

* ديوان لبيد بن ربيعة العامرى، شرح ديوان لبيد بن ربيعة .

* ديوان المتنبى = شرح ديوان المتنبي .

* ديوان المعانى لأبى هلال العسكرى – القاهرة ١٣٥٣هـ .

* ديوان النابغة الجعدى = شعر النابغة الجعدى .

* الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهانى – مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد – مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٣م .

* الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصلة لمحمد بن عبد الملك المراكشى تحقيق محمد بن شريفة – دار الثقافة – بيروت – لاط – لات .

* الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى – دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – ط الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، وطبعة دار المعارف – تحقيق الدكتور شوقى ضيف – ١٩٨٢م .

* رسالتان في اللغة (منازل الحروف – الحدود) للرمانى – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى – دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ١٩٨٤م .

* رصف المبانى في شرح حروف المعانى للمالقى – تحقيق أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق – ط الأولى ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .

* الرمانى النحوى في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبنانى – بيروت -١٩٧٤م .

* السبعة في القراءات لابن مجاهد – تحقيق الدكتور شوقى ضيف – القاهرة – ١٩٨٠م

* سر صناعة الإعراب لابن جنى – قدم له الدكتور فتحى عبد الرحمن حجازى – حققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد المكتبة التوفيقية، ط الأولى – لات، وطبعة دار القلم – تحقيق الدكتور حسن هنداوى -١٩٨٥م .

* سمط اللآلى في شرح أمالى القالى، لأبى عبيد البكرى – تحقيق عبد العزيز الميمنى – لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٣٦م .

* سنن أبى داود – القاهرة ١٩٨٣م-١٤٠٣هـ .

* شرح أبيات سيبويه للسيرافى – (يوسف بن أبى سعيد) دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، طـ الأولى ١٩٧٩م .

* شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد – إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .

* شرح الألفية لابن الناظم – حققه وضبطه وشرح شواهده – ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل – بيروت – طـ الأولى – لات .

* شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون – دار هجر – طـ الأولى ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م .

* شرح الجمل الكبير لابن عصفور – تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح – بغداد – طـ الأولى ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م .

* شرح الحدود النحوية للفاكهى – تحقيق الدكتور صالح بن حسين العائد – جامعة الإمام محمد بن مسعود – طـ الأولى ١٤٠٠هـ–١٩٩٠م .

* شرح ديوان الحماسة للمروزقى – نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون – مطبعة لجنة التأليف والترجمة، طـ الثانية ١٩٦٨م .

* شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الأندلس، طـ الرابعة – ١٩٨٨م .

* شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى – تحقيق إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام في الكويت – طـ الثانية ١٩٨٤م .

* شرح ديوان المتنبى – وضعه : عبد الرحمن البرقوقى – دار الكتاب العربى – بيروت لاط–١٩٨٠م .

* شرح الرضى على الكافية – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – طـ الثانية ١٩٩٦م .

* شرح شواهد المغنى للسيوطى – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان – طـ الأولى – لات .

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ليوسف الشيخ محمد البقاعى – دار الفكر – طـ الأولى ١٤١٤هـ–١٩٩٤م .

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى – مطبعة العانى – بغداد ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م .

* شرح عيون الإعراب لابن فضَّال المجاشعى – حققه وعلق عليه عبد الفتاح سليم – مكتبة الآداب، طـ الثانية ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م .

* شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام – ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيى الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية الكبرى – طـ الحادية العشرة ١٩٦٣م .

* شرح كافية ابن الحاجب للرضى – قدم له ووضع فهارسه وحواشيه الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طـ الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨م .

* شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق على محمد عوض وعادل أحمد عبدالموجود، منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – طـ الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

* شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبى – القاهرة – طـ الأولى – لات .

* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لمؤلفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب – دراسة وتحقيق – جمال عبد العاطى مخيمر – مكتبة نزار مصطفى – مكة المكرمة – طـ الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

* شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ – تحقيق خالد عبد الكريم – المطبعة العصرية – طـ الأولى – الكويت ١٩٧٦م .

* شرح المكودى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية ابن حمدون – دار الفكر – بيروت طـ الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٨م .

* شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدى، جمع وتحقيق: يحيى الجبورى – نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام – العراق – طـ الأولى ١٩٧٤م .

* شعر النابغة الجعدى (قيس بن عبد الله) تحقيق عبد العزيز رباح – المكتبة الإسلامية بيروت – طـ الأولى ١٩٦٤م .

* الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – طـ الثانية ١٩٧٧م

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسبيلى – تحقيق الدكتور – الشريف عبد الله على الحسينى – مكة المكرمة ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير – للشوكانى – تحقيق عبد الرحمن عميرة – دار الوفاء – طـ الأولى ١٩٩٤م .

* فهارس كتاب سيبويه – صنع الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٧٥م .

* الفوائد والقواعد للثمانينى – دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان طـ الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

* في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد حنا ترزى – مطبعة دار الكتب – بيروت ١٩٦٩م .

* القاموس المحيط للفيروزآبادى – دار العلم للجميع .

* كتاب الأزهية في علم الحروف للهروى – تحقيق عبد المعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – طـ الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

* كتاب أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى – عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق – طـ الأولى ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م .

* كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – طـ الخامسة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .

* كتاب سيبويه – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت طـ الأولى- لات .

* كتاب شرح اللمع في النحو للأصبهانى – دارسة وتحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربى – دار الكتب العلمية – بيروت طـ الأولى ٢٠٠٧م -١٤٢٨هـ، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود .

* كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى – تحقيق مهدى المخزومى وإبراهيم السامرائى – مؤسسة دار الهجرة – إيران ١٤٠٩هـ .

* كتاب اللامات للزجاج – تحقيق مازن المبارك – دار الفكر دمشق ط الثانية ١٩٨٥م .

* كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان– بغداد – دار الرشيد ١٩٨٢م .

* كشف الخفا لإسماعيل بن محمد العجلونى – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثالثة لات.

* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقى الهندى – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٩م .

* لسان العرب لابن منظور – طبعة مراجعة ومصححه بمعرفة نخبة من الأساتذة – دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٣م .

* اللغة المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

* اللمع في العربية لابن جنى – تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف – القاهرة ١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ .

* ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة – القاهرة ١٩٧١م– ١٣٩١هـ .

* مجالس ثعلب – شرح وتحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٨٧م .

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى – القاهرة – ١٣٥٢هـ .

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى – تحقيق على النجدى ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبى –المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر ١٣٨٦هـ .

* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – عنى بنشره ج/برجستراسر، المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م .

* المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف – القاهرة –١٩٧٩ م .

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدى المخزومى – دار المعرفة – بغداد ١٩٥٥م .

* المسائل البصريات للفارسى – تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد – القاهرة ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م .

* المسائل الحلبيات لأبى على الفارسى، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوى – دار القلم ودار المنارة – بيروت – طـ الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .

* المسائل العسكرية للفارسى – تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد – القاهرة ١٤٠٣هـ– ١٩٨٢م .

* المسائل العضديات للفارسى – تحقيق الشيخ الراشد – دمشق ١٩٨٦م .

* المسائل المنثورة للفارسى – تحقيق مصطفى الحيدرى – دمشق – ط الأولى .

* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق الدكتور محمد كامل بركات – مركز البحث العلمى وإحياء التراث – جامعة أم القرى – طـ الأولى ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م

* المسند للإمام أحمد بن حنبل – تحقيق أحمد شاكر – دار المعارف – مصر ١٣٦٥هـ-١٩٧٥م .

* مصباح الراغب (شرح كافية ابن حاجب) المعروف بحاشية السيد للمفتى الكبير – تحقيق عبد الله حمود الشمام – مكتبة التراث الإسلامى – اليمن – صعدة – ط الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

* المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر – للإمام المبارك بن الحسن الشهرزورى – تحقيق عثمان غزال – دار الحديث مصر – ط الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

* معانى الحروف للرمانى – حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ط الأولى ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م .

* معانى القرآن للأخفش – تحقيق الدكتور فائز فارس – ط الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

* معانى القرآن للفراء – تحقيق محمد على النجار وآخرين – دار السرو – ط الأولى – لات .

* معانى القرآن وإعرابه للزجاج – شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبى – دار الحديث – القاهرة، ط الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

* معجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب – دار سعد الدين للطباعة – دمشق – ط الأولى – ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

* المعجم الكبير لأبى القاسم الطبرانى، تحقيق حمدى عبد المجيد – بغداد – وزارة الأوقاف – ط الأولى .

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد – أشرف عليه الدكتور إميل بديع يعقوب – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت، طـ الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبى – تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا وآخرين – جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية – طـ الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعينى – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت – لاط – لات .

* مقاييس اللغة لأحمد بن فارس – تحقيق عبد السلام هارون – دار الفكر – ط الأولى.

* المقتضب للمبرد – تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

* المقرب لابن عصفور – تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى – طـ الأولى ١٣٩١هـ-١٩٧٢م .

* منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان – تحقيق الدكتور على فاخر وآخرين – دار الطباعة المحمدية، طـ الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م .

* نظرية العامل في النحو العربى عرضًا ونقدًا لوليد عاطف الأنصارى – دار الكتاب الثقافى – الأردن، طـ الثانية ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م .

* نظرية العامل في النحو العربى ودراسة التراكيب – للدكتور عبد الحميد مصطفى – مجلة جامعة دمشق العدد الثالث والرابع ٢٠٠٢م .

* النكت في القرآن لابن فضّال المجاشعى – دراسة وتحقيق الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل، طـ الأولى ٢٠٠٧م .

* النوادر في اللغة لأبى زيد – دار الكتاب العربى – طـ الثانية ١٩٦٧م .

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، طـ الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٨م .

فهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	أ
مدخل : أنواع العوامل والأصل فيه	
مبحث : ما يعمل بالشبه في باب النواسخ	
المطلب الأول : تشبيه فرع بأصل في العمل .	
عمل كان وأخواتها	
عمل (إنَّ) وأخواتها	
عمل (ظن) وأخواتها	
المطلب الثاني : تشبيه فرع بفرع في العمل .	
عمل (ما) النافية	
عمل (لا) النافية	
عمل (لات)	
عمل (إنْ) النافية	
عمل أفعال المقاربة	
عمل (لا) النافية للجنس	
الخاتمة	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات	